



سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

مَكْنُونُ الْخَزَائِنِ وعيون المعادن

تصنيف
العالم المقيده موسى بن عيسى البشري

الجزء الثامن

١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م

اهداءات ١٩٩٨

وزارة التراث القومي والثقافة
سلطنة عمان



سَلْطَنَةُ عُمَان
وَلَدَارَةُ التَّرَاثِ الْقَوْمِي وَالثَّقَافَةِ

Central Organization of the Alexandria Library (GOAL)
Bibliothèque Centrale d'Alexandrie

كِتَاب مَكْنُونُ الْخَزَائِنِ وَعَيُونُ الْمَعَادِنِ

تَصْنِيف
العالم الفقيه موسى بن عيسى البشري

الجزء الثامن

الهيئة العامة لكتبة الاسكندرية
رقم التصنيف :
رقم التسجيل : ٥٦٨٦/٩

١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

بسم الله الرحمن الرحيم

— ٥ —

❖ **مسألة :** ومن كتاب بيان الشرع :

وعن رجل قالت له امرأته : طلقني وأنا أبرئك مما عليك ، وأبرئك من نفقة أولادك ، وكان معها له أولاد فطلقها على ذلك ، ثم رجعت تطلب نفقة بينهما ونفقتها من قبل الحمل ، هل لها ذلك ؟

قال : نعم ♦

❖ **مسألة :** قال أبو المؤثر : وأما المطلقة فلها النفقة مادامت في العدة ، ولا كسوة لها ولا اداام ؟

قال : ورأيت في بعض الآثار أن النفقة لجميع الحوامل الا المميته ، وكذلك حفظ العباس بن زياد عن أبي عبد الله ♦

وقلت : هل للمطلقة الحامل ثلاثا أو واحدة في مال زوجها نفقة اذا مات ؟

قال : لا نفقة لها في مال المالك ♦

❖ **مسألة :** ومما سئل عنه عزان بن الصقر :

قلت له : ما تقول في المطلقة اذا ادعت أنها حامل ، هل يكون القول قولها ، وتكون لها النفقة ؟

قال : ينظر اليها نسوة ، فان قلن انها حامل فلها النفقة ، وان لم يقلن انها حامل فلا نفقة عليه لها ♦

— ٦ —

قلت : فان جاءت بولد فقالت انى كنت حاملا ، وقد ولدت وقد طلبت النفقة فلم أعط فأعطونى نفقتى مذ طلقنى ؟

قال : فعليه أن يعطيها نفقتها منذ طلقها وادعت أنها حامل •

قلت : فما تقول اذا اثنبه على النساء فلم يقلن انها حامل ولا غير حامل ، وطلبت هى النفقة ، وقالت : انى حامل ، فهل تعطى النفقة ؟

قال : نعم •

قلت : والى متى ينفق عليها ؟

قال : الى سنتين •

قلت : فأكثر من سنتين ؟

قال : لا فان جاءت بولد الى سنتين فالولد ولده ، والا فالولد ولدها اذا جاءت به الأكثر من سنتين ، وترد عليه ما انفق عليها •

قلت : فان لم تلده ، وقالت اضرب الولد فى بطنى ؟

قال : فليس لها بعد انقضاء السنتين نفقة ، ولا يرجع عليها بما أنفق عليها ، لأنه لا يدرى لعله كما تقول انه ضرب فى بطنها ، والله أعلم •

❖ مسألة : وعن أبى عبد الله قال : لا يجب للمطقة فى نفقتها

ادام كانت حاملا أو غير حامل •

— ٧ —

ومن غيره : قال وقد قيل كل من وجب له النفقة وجب له الادام من امرأة مطلقة أو ذى قرابة أو ولد أو مملوك •

✽ مسألة : أحسب من جواب أبى عبد الله الى أبى موسى بن على :

وعن رجل باشر امرأته فى الحيض فخرجت منه ، فهل لها نفقة وان خرجت عن رضاع ؟

فان لم يكن تركها برأيه ولم يجبر على فراقها فلها النفقة ، وأما الرضاع فلا نفقة لها عليه ، لأنه لم يؤت الأمر من قبله ، فاذا كانت الحرمة تدخل من قبلها فلا نفقة لها عليه •

✽ مسألة : ومن الأثر : قال اذا كان أكثر الطلاق المتقدم فلا نفقة لها عليه ، وان كمن الأقل المتقدم وأتبعها الأكثر فلها النفقة •

قال غيره : الأقل واحدة والأكثر اثنين •

✽ مسألة : ومن رقعة أحسب عن أبى معاوية ، وسئل عن الحر يطلق زوجته وهى أمة تطليقة ، هل عليه لها نفقة ؟

قال : نعم •

قيل له : فان طلقها تطليقة ؟

— ٨ —

قال : ليس لها عليه نفقة ♦

❖ **مسألة :** والمطلقة ثلاثا لها النفقة كانت حاملا أو غير حامل ♦

❖ **مسألة :** ومن سماع مروان بن زياد ، وبلغنا عن محمد بن محبوب بن الرحيل غيم تخرج منه زوجته من النساء بحرمة مثل الأخت من الرضاع يفرق بينهما أن لها النفقة ♦

❖ **مسألة :** قال أبو المؤثر عن محمد بن محبوب رحمه الله ، في رجل تطلب اليه زوجته نفقتها فيقول : انه قد طلقها منذ عام أول ، أو منذ وقت يعلم أن عدتها قد انقضت أنه يصدق لها أن تزوج ♦

قال أبو المؤثر : ولا نفقة عليه ، وفي بعض الآثار أنه لا يصدق عليه النفقة ♦

❖ **مسألة :** وإذا لم تطلب المطلقة المرأة نفقة حتى خلا ما شاء الله ، ثم طلبت لم يحكم لها فيما مضى الا الحامل فلها النفقة لما خلا ولما يستقبل ♦

❖ **مسألة :** وفيما يسأل عنه عزان بن الصقر :

قلت له : فما تقول في المطلقة واحدة لها عليه النفقة ؟

قال : نعم ينفق عليها ♦

— ٩ —

قلت له : فهل لها عليه كسوة مادامت في العدة ؟

فقال : انما عليه نفقتها ليس عليه كسوتها •

قلت : فالمطلقة ثلاثا ، هل لها النفقة ؟

قال : قد اختلف في ذلك ، فقال من قال : لها النفقة ، وقال من قال :

ليس لها النفقة •

قلت له : فان طلق ثلاثا بكلمة واحدة ، أو طلق واحدة بعد واحدة ؟

قال : نعم •

قلت له : فالمختلعة والملاعنة ؟

قال : لهما النفقة •

قلت : فان كانتا حاملتين ؟

قال : فلهما النفقة أيضا • وللمطلقة ثلاثا النفقة اذا كانت حاملا •

قلت : هل لهؤلاء كسوة عليه مادم في العدة ؟

قال : لا •

قلت : فالتى يتزوج عليها أو تكون أمة فتعتق فتختار نفسها ، أو

تختار التى زوج عليها أمة نفسها هل لها نفقة ؟

— ١٠ —

قال : ان كانتا حاملتين فلهما النفقة ، وان لم تكونا حاملتين فلا نفقة لها .

❖ مسألة : وعن امرأة طلقها زوجها ثلاثا وهى حامل ، وأن الولد ضرب في بطنها ، الى متى ترى على المطلق نفقتها ؟

قال : ينفق عليها ستة أشهر استبراء للولد ، وثلاثة أشهر ، ثم لا نفقة لها عليه .

قلت : فهل لها أن تتزوج ؟

قال : اذا علمت أن في بطنها ولداً ثم ضرب في بطنها فلا تتزوج أداً حتى تلد .

قال أبو سعيد : قد قيل انه ينفق عليها سنتين مذ طلقها ، هو الوقت الذى يلزم فيه الولد ، وما زاد على ذلك فليس يلزمه فيه نفقة ، لأن الله يفعل ما يشاء ، فأما في التزويج فهو كما قل في أكثر القول .

❖ مسألة : وعن امرأة خيرها زوجها فاختارت نفسها ، هل لها نفقة ؟

قال : نعم لأنه لا يملك رجعتها .

✽ **مسألة :** ونفقة المطلقة بالسنة في الطلاق الذي يملك رجعتها ،
لازم للمطلق ما كانت في عدة منه حتى تنقضى والسكنى عليه لها في العدة
حتى تنقضى العدة ، ولا نفقة على المطلق في الطلاق بالثلاث ، ولا المختلعة ،
ولا نفقة عليه لكل بائن منه بحرمة ولا طلاق ، ولا يرآن ولا لعان ،
ولا غير ذلك .

ولا نفقة للمميتة والحامل ، فان النفقة لها على زوجها أو مطلقها ،
الا المميتة ، ولا نفقة للمميتة على زوجها .

✽ **مسألة :** والمطلقة مثل الزوجة في النفقة والادام وغيره ،
وكذلك في الحبس .

قال أبو المؤثر : أما المطلقة فلها النفقة مادامت في العدة ، ولاكسوة
لها ولا اداام .

ومن غيره : قد قيل لها النفقة والسكنى والادام والكسوة ، وقال من
قال : لها النفقة ولا سكنى ولا اداام ولا كسوة لها .

وقال من قال : لها النفقة والسكنى ، ولا اداام لها ولا كسوة .

✽ **مسألة :** وسألته عن رجل أراد التحول الى أرض أخرى ،
فكرهت امرأته أن تصحبه ، فقال : ان لم تخرجى معى فليس لك على
نفقة ، فلم تخرج ؟

— ١٢ —

قال : ليس لها نفقة ان لم تتبعه ، الا أن يكون يذهب الى أرض
عدو ، أو تشتترط عليه عند عقدة النكاح أن لها دارها ، فليس له أن يخرجها
الا برضاها ، وعليه نفقتها •

✽ مسألة : ومختلف في المختلفة • فقال قوم : لها النفقة مادامت
في العدة ، وقال قوم : لا نفقة لها ، وكذلك المطلقة ثلاثا والملاعنة مختلف
فيهما •

واختلف في الحامل في معنى آخر ، فقال قوم : لها السكنى مادامت في
العدة ، وقيل : لا سكنى لها ، وان خرجت المطلقة الحامل ثلاثا أو واحدة
من بلد زوجها فلا نفقة لها •

وكذلك المطلقة الحامل ، فان رجعن الى منازل أزواجهن فلهن النفقة
فيما يستأنفن ، ولا أحسب لها ماكن خارجات من بيته وبلده •

وقال قوم : في المطلقة اذا مات مطلقها وهي في العدة ، فان لها النفقة
ما دامت في العدة •

✽ مسألة : وأيما رجل طلق امرأته وهو فقير لا يقدر على
شئ فلا نفقة عليه ، فان استغنى بعد ذلك فانه لا يغرم لها نفقتها في
عسرتة •

قال أبو المؤثر : ان رفعت عليه الى الحاكم فرض لها عليه النفقة ، وأجل فيها متى أيسر سلمها اليها ، الآن الله قد فرضها عليه ، ثم عدل عليه ، فقال للذى عليه الدين : (فان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة) فيرى نفقتها بمنزلة الدين ، فان لم تطلب حتى تنقضى العدة فلا شيء لها .
وكذلك ان احتجت بالجهالة أنها لم تعلم أن لها نفقة فلا حجة لها .

✽ **مسألة :** وقال الربيع : ان للملاعنة النفقة والسكنى مادامت في العدة ولا ميراث بينهما ، اذا لاعنها في الصحة ، فان لاعنها في مرضه ، فلها الميراث مادامت في العدة ، وان انقضت العدة ، ثم مات فلا ميراث بينهما .

✽ **مسألة :** وعن أبي عبد الله رحمه الله : وعن المطلقة التي تحيض اذا قالت : لم أحض بعد ثلاث حيض ، الى كم ينفق عليها مطلقها ؟
أرأيت ان كان عليه أن ينفق عليها الى تياس من الحيض من كبر ، كيف تحلف وينفق عليها ، وعلى كم تحلف من الأيام والشهور ، أتحلف كل شهر مرة أقل أو أكثر .

قال : ليس عليها حد ، وقولها مقبول مع يمينها في عدتها في الحيض الى غير وقت محدود مع يمينها في كل انقضاء ثلاثة أشهر أنها ما حاضت ثلاث حيض .

وحفظت عن أبي بكر أحمد بن خالد أنه قال : في بعض القول أنها مصدقة ولا يمين عليها ، وإذا وجبت البيئونة بفرقة تجب معها النفقة مادامت في العدة ، كانت المطلقة في عدتها بمنزلة الزوجة التي لم تطلق ما وجب للزوجة فيه النفقة مما وصفت لك ، فلهذه مادامت في العدة ، وما خرجت فيه النفقة ، وهي زوجة من جنس في سجن أن يرد ما ودين ذلك على ما وصفت لك حرمت بعد البيئونة ، وقال أبو محمد مثل ذلك •

✽ مسألة : ومن جامع ابن جعفر :

قال الله تبارك وتعالى : (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) قال من قال : إذا شتمته ، وآذته وساء خلقها فله أن يخرجها •

قال غيره : وقيل ان تقذفه أو تأتى بزنى رجوع • وقال تعالى : (أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم) يعني المطلقة واحدة واثنين •

ومن الكتاب : وقال من قال ليس للمطلقة ثلاثا سكنى ولا نفقة في عدتها إلا أن تكون حبلى ، وقد عصى ربه حتى تطلق كما قال الله طلاق السنة • وقيل ليس للمطلقة ثلاثا أن تخرج من بيتها أيضا حتى تنقضى عدتها •

قال غيره : وقول لها السكنى والنفقة ، وقيل الحجة قوله تعالى :
(وللمطلقات متاع بالمعروف) لأنه عموم لها النفقة ولا سكنى لها ، والأول
أقوى ، ولما روت فاطمة بنت بشير أن النبي صلى الله عليه وسلم لم
يجعل للمطلقة ثلاثا سكنى ولا نفقة •

✽ مسألة : ومن الكتاب : والمطلقة واحدة أو اثنتين لا تخرج
الا باذن زوجها ، ولا تبيت عن بيتها ، ويدخل عليها باذن لم لم يردها ولا
بأس على قول بعض الفقهاء أن يبيتا جميعاً في بيت •

ومن الكتاب : والمطلقة لا تعتكف ما كانت في عدتها ، ولا تبيت عن
بيتها ، ولا تحج الا التي عليها حجة الفريضة ، فانها تحج اذا أرادت ،
وأما التي يموت عنها زوجها ، والمختلعة والملاعنة ، فانهن يخرج من
بيوتهن •

وكذلك التي تختار نفسها ، والتي يجعل زوجها أمرها بيدها فتطلق
نفسها فهما أيضا يخرجان من بيوتهما عند الطلاق •

✽ مسألة : وزعم العلاء أن الربيع قال في المطلقة ثلاثا ان لها
النفقة ، ولا تذهب نفقتها بمعصيته هو ربه ولو طلقها ، هو قبل ذلك واحدة
أو اثنتين ، ثم طلق الثالثة فلها النفقة ما دامت في العدة ، وهو قول سليمان ،
وقال هاشم عن موسى : اذا اعتدت لغيره فلا نفقة لها ، وهو قول منير •

— ١٦ —

❖ **مسألة :** وكان الربيع يروى عن أبي عبيدة رفعه الى عمر بن الخطاب رحمة الله عليه : أن المطلقة ثلاثا لها النفقة والسكنى ♦

قال أبو المؤثر رحمه الله ، وقد قال من قال : لا نفقة لها وبه نأخذ ، لأنها تعتد لغيره ، وليس بينهما موارثة ، وقد بانئت من عصمته فلا نفقة لها ♦

انقضى الذى من كتاب بيان الشرع ♦

❖ **مسألة :** من منثورة قديمة :

قال : وإذا طلق الرجل زوجته وهى حامل فلها النفقة باجماع الأمة — نسخة — تامة الا الأمة ، وكذلك الميثة — لعله — المميثة لا نفقة لها وان كانت حبلى ♦

فاذا غاب الرجل عن زوجته ، ثم مات فلم تعلم بموته حتى مضى سنون ، فان العدة قد انقضت ، وعليها رد ما أكلت من ماله بعد الموت للورثة ، وان كان طلقها فلم تعلم بذلك حتى مضت سنون ، ثم علمت فعليها أن تعتد من حين ما علمت ♦

وقد قال بعض العدة قد انقضت بمضى السنين ، وليس عليها أن ترد ما أكلت من ماله بعد الطلاق ♦

قال الشيخ رضى الله عنه : الفرق فى ذلك أنها كانت تأكل بأمره وبما

أوجب الله لها من النفقة من ماله فهي غير متعدية في ماله ، وكان على الزوج أن يعلمها ذلك حتى تمتنع من الأكل ، فلما لم يعلمها ذلك لم يلحقها غرم •

والميتة انما تأكل من مال غير الزوج وهم الورثة ، وأيضاً فان الموت عذر يمنع الزوج من اعلامها ، وليس الطلاق كذلك ، الخطأ في الأموال غير معذور صاحبه من الضمان •

✽ **مسألة :** الزاملى : وماكسى الرجل زوجته بلا حكم حاكم ، ففى أكثر القول ما طلبت ما يجب لها من الكسوة أنه لا يحسب له وعليه أن يأتيها بكسوة جديدة •

وقول اذا كساها على سبيل الكسوة ، ولم يعطها لها عطية ، فله أن يحاسبها بها ، ان شئت ردتها عليه وكساها كسوة الحاكم ، وان شئت لبستها حتى يأتى أجل تجديدها ، فان أنكرت الكسوة على هذا القول أنها ليست من عنده ، وأراد يمينها فله عليه اليمين ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** ومنه وفي المطلقة الحامل اذا وضعت ، هل ترى على مطلقها أن يعطيها مثل السمن والعسل لتأكله أيام نفاسها مثل ما يعطى الناس أزواجهم ؟ وكذلك الزوج اذا سلم لزوجته النفقة ، وطلبت هى منه ما ذكرته لك ، هل يجب لها عليه شئ غير النفقة أم لا ؟

قال : أما في الحكم فلا يحكم على الزوج أن يعطى زوجته ومطلقته
ما ذكرت ، وأما في حسن الخلق فذلك اليه ، والله أعلم •

❖ **مسألة :** ومنه : وفي المطلقة إذا طلبت من مطلقها النفقة ، وأراد
أن يعطيها لكل يوم من تمر ، وقالت : انى لا أرضى أن تعطينى من تمر
بنواه ، ولكن أريد مناً ليس فيه نوى ، ولم يرض هو ما قالت ، أوجب
لها ما طلبت أم لا ؟

قال : يجب على الرجل لزوجته لكل يوم من تمر بنواه ، وليس عليه
أن يخرج منه النوى ، والله أعلم •

❖ **مسألة :** ومنه : رجل طلق زوجته وكتبها الطلاق زمانا ، ثم
أعلمها بعد أن خرجت من العدة ، فلما أعلمها اعتدت من زوجها ، أيلزمه
لها نفقة مادامت في العدة ، اذا كان الطلاق رجعيا أم لا نفقة لها ؟

قال : الذى يعجبني أن لا نفقة لها ، وفيه قول ان لها النفقة مادامت
تعتد ، وكانت في بيته ، والله أعلم •

❖ **مسألة :** ومنه : في امرأة طلبت النفقة لابن لها من أبيه فقالت
الأب : انه تزوجها من بلدهما ، ولا يرضى لها أن تخرج من بلدهما بولده ،
ويسلم لها النفقة في بلدهما ، أو قال الزوج انه تزوجها من بلد تتم فيه
الصلاة ، وقالت هي : انه تزوجها من بلد يقصر فيه الصلاة ، القول
قول من منهما ؟

قال : أما اذا تزوجها من بلده ، وقد أتمت الصلاة ، فليس لها الخروج بولده الى بلدها ، ولا نفقة على الوالد لولده اذا خرجت بولده .

وأما اذا تزوجها من بلده ، وهي تقصر الصلاة فيه ، ثم طلقها فجائز لها الخروج بولده الى بلدها ، وعلى أب الولد النفقة ، والقول قولها أنها تقصر الصلاة في بلده .

وكذلك اذا تزوجها من بلدها ، وهي تتم الصلاة ببلدها ، ثم حولها الى بلده ، ثم طلقها بعد ذلك ، فجائز لها الخروج الى بلدها ، وعلى الأب النفقة ، والله أعلم .

✽ **مسألة :** ومنه : والمطلقة الحامل ، اذا ماتت ، وكان مطلقها لم يعطها نفقة ، أيكون ما يجب من النفقة لورثتها أم ليس لها عليه بعد موتها لورثتها شيء ؟

قال : ان كانت طلبت اليه نفقتها فمنعها اياها ظلما منه لها بعد ما حكم لها بها فهي لورثتها ، فهذا فيما مضى ، وأما بعد الموت فلا نفقة لها عليه ، وان كان لم تطلب عليه نفقة في حياتها لم يلزمه في الحكم عندي لورثتها شيء ، والله أعلم .

✽ **مسألة :** الصبى : في معسر طلق امرأته ، وطلبت منه النفقة ؟

— ٢٠ —

قول يفرض عليها نفقتها وكسوتها خاصة الى ميسوره ، وقول
لا يفرض عليه شيء الى ميسوره ، وغير مأخوذ في حينه بشيء ،
والله أعلم ♦

✽ مسألة : ومنه والمطلقة اذا كانت مطلقة ثلاثا أو في حال لا يحكم
تبطل نفقتها حتى تخرج من بلده ، والله أعلم ♦

✽ مسألة : ومنه والمطلقة اذا كانت مطلقة ثلاثا أو في حال لا يحكم
عليه أن ينفق حتى تكون في بيته ؟

فعلی قول من يقول : ان لها النفقة عليه ولو خرجت من بيته ، فإذا
خرجت من بلده فليس لها نفقة عليه ، والله أعلم ♦

✽ مسألة : ومنه : وفي الرجل اذا تزوج امرأة من غير بلده ،
وحملها الى بلده وطلقها فيه ؟

ان عليه أن أخرجها من حيث أتاها اذا طلبت من الاخراج ، وعندی
أنه محكوم عليه بذلك اذا انتقضت عدتها أو كان في طلاق بائن ، واذا أراد
أن يخرجها فيحال يجب عليه نفقتها ، وأبت هي فلا يخرجها الا أن ينفق
عليها الى أن تنتقض عدتها ، وكذلك ان أرادت هي الخروج في العدة فلا
تخرج الا باتفاق منها ♦

— ٢١ —

قلت : فان طلبت ذلك وأتى هو أياكم عليها بالعودة في بيته حكما عليه به أم لا ؟

قال : فعندى انه كذلك ، والله أعلم ♦

✽ مسألة : ابن عبيدان في الحامل المطلقة اذا كتبت اقراراً أن ليس لها حجة ، ولا دعوى على مطلقها فلان فيها لها وتستحقه منه من قبل حملها ♦

ان اقرارها لا يبطل ما يجب لها ، وأما اذا بايع المطلق مطلقته بكذا وكذا لارية فضة بقدر النفقة ، ولو بأكثر من ثمنه ، فذلك ثابت عليها ، والله أعلم ♦

✽ مسألة : ومنه : في المطلق زوجته طلاقا رجعيًا اذا أراد كون مطلقته في بيته مادامت في العدة منه ، وأبت أيجبها الحاكم أن تكون في بيته مادامت في العدة أم لا ؟

قال : يلزم المطلق الطلاق الرجعي السكن لزوجه في بيته ، وان أبت المطلقة أن تسكن في بيت زوجها ، فلا نفقة لها على مطلقها ، قال لها لنتعد أو لم يقل لها ♦

وفي زماننا هذا يستقبحون أن تسكن المطلقة في بيت مطلقها ، ولا يعجبني جبرها على السكن في بيت مطلقها ♦

قال المؤلف : خروجها من بيت مطلقها معصية منها لربا تلزمها التوبة اليه منها ، وجبرها على الإقامة في بيته ان لم يرض بخروجها يعجبني ، وان أخرجها هو فقد عصى ربه لمخالفته نهيه ، وعليه النفقة لها ، والله أعلم • رجع •

❖ **مسألة :** ومنه : وفي رجل شكا من مطلقته أنها تريد أن تنتقل من مسكد الى بندر كنج من فارس بولديه ، وهما في المقدار من السن الأكبر ، قد بلغ ثلاث عشرة سنة ، والآخر قد بلغ عشر سنين ، وهما ذكران وخيرا فاختارا والدتهما ، هل يجوز لها الانتقال بهما أم لا ؟

قال : اذا كان هذا الرجل تزوج هذه المرأة من بلد تتم فيه الصلاة غير بلد مسكد ، ثم غارقها زوجها ، وأرادت أن تنتقل الى البلد الذي تزوجها فيه بأولادها ، فجائز لها ذلك ، وعلى الأب نفقة أولاده وكسوتهم عند أمهم وان كان هذا الرجل تزوج هذه المرأة من بلد مسكد ، وهي تتم الصلاة بمسكد ، فليس لها الانتقال بأولاده من مسكد الا برأيه ، وان كانت لم تتم الصلاة بمسكد ، فلها الانتقال الى بلدها ، والله أعلم •

❖ **مسألة :** ومنه : أن المطلقة الحامل اذا لم تخرج من بلد زوجها ، فلها النفقة على مطلقها لأجل الحمل ، ولو خرجت من بيته ، وعليه فيما

بينه وبين الله ، أن يسلم لها نفقتها ، ولو لم تطلب اليه اذا كانت جاهلة بالنفقة ، الا أن تبرئه من النفقة •

وأما اذا أعطاها حبا وتمراً من غير كيل ، ورضيت هي بذلك ، فذلك جائز ، والله أعلم •

✽ مسألة : ومنه : لا يجبر الرجل على بيع الأصل لنفقة مطلقة على ما حفظته من آثار المسلمين ، والله أعلم •

✽ مسألة : من غيره في كتابة المطلقة لمطلقها ، أقرت فلانة لمطلقها بنفقة أولادها منه ، ما لم يبلغوا الحلم ، أو أقرت بأن عليها لمطلقها فلان نفقة أولادها منه ما لم يبلغوا الحلم •

قال : الشيخ خلف بن سنان والقاضي هذا لا يثبت اذا رجعت ، فان قالت بحق عليها له فثبت ، ولا رجعة لها في ذلك •

قلت : فان أقرت له بمثل ما يجب عليه من نفقة أولاده منها وكسوتهم ما لم يبلغوا الحلم ، أو بأن عليها مثل ما يجب عليه من ذلك ؟

قال الشيخ خلف بن سنان : بثبوت ذلك ، وقال سيدنا القاضي هذا ثابت ولا رجعة فيه على أكثر القول ، لأن الاقرار بالمجهول ، يختلف فيه ، وأكثر القول أنه ثابت ولا رجعة فيه ، والله أعلم •

❖ **مسألة :** وفي المرأة المتوفى عنها زوجها وهى حامل لها نفقة لحملها من مال زوجها الهالك أم لا ؟

قال : فى ذلك اختلاف ، وأكثر القول لا نفقة لها ، والله أعلم •

❖ **مسألة :** عن الشيخ ناصر بن أبى نبهان الخروصى :

سئل عن أراد أن يطلق زوجته ، وخاف أن تلزمه النفقة لها فى عدتها فزورها الى أهلها ، وأرسل اليها بطلاق ولم تجيء تطلب اليه النفقة يبرأ من نفقتها اذا أخرجها هو من بيته ، أو أظهر لها طيبة النفس ؟

فمعى أنه تلزمه النفقة لها الا أن تبرئه منها ، ولو لم تطالبه ، لأنه لو كانت زوجته وأخرجها هو ، أو طابت نفسه ألزمته النفقة ، لكانت عليه ، ولكن فى حال الزوجية اذا طالبتة ويحسن فى هذا هكذا ، ويحسن أن يكون هنا بينهما فرق أن المطلقة لازم عليه نفقتها ، وقد احتال عليها •

وفى الغالب أن المطلقات لا يدرين أن لهن النفقة مادامت فى العدة ، فاذا أعلمها أنه كان لازما عليه لها ، وأربأته فقد برىء ، وان طالبتة بعدما علمت ، فقد صح معه أنها لم تمتنع عن مطالبتة ، الا عن جهالة أن عليه لها ذلك ، والله أعلم •

❖ **مسألة :** ومن كتاب بيان الشرع :

ومما يوجد عن أبي الحسن رحمه الله ، وسأله سائل عن رجل تزوج الصبية فينفق عليها وهي معه ، أو لم يبين اليه ، ثم تبلغ فتغير ، هل يحسب له تلك النفقة ؟

قال : اذا لم يجز بها ثم غيرت بعد بلوغها حسب له ما أنفق عليها ، وان جاز بها لم يجب له النفقة •

ومن غيره : قال : وقد قيل يحسب عليها جاز بها أو لم يجز بها ، غيرت أو لم تغير ، لأنه لا نفقة لها عليه ، وقال من قال : يحسب عليها ان غيرت ، وان لم تغير لم يحسب عليها ، وقال من قال : ان كان ينفق عليها بحكم من حاكم ثم غيرت حسب عليها ، وان لم تغير لم يحسب عليها •

وان أنفق عليها بغير حكم من حاكم لم يحسب عليها ، أثمت التزويج أو غيرت ، جاز بها أو لم يجز بها •

وقد اختلف في نفقة الصبية على زوجها ؟

فقال من قال : لا نفقة عليه لها جاز بها أو لم يجز بها ، كانت غنية أو فقيرة ، لها مال أو لم يكن لها مال ، وقال من قال : لها النفقة اذا جاز بها ، كانت غنية أو فقيرة •

وقال من قال : اذا دخل بها فان كانت غنية لها مال فلا نفقة لها

عليه ، وان كانت فقيرة كانت عليه لها النفقة والاختلاف فيما يحسب عليها واحد لم تعلم في ذلك اختلافاً •

ومن غيره : وقد قيل ان النفقة عليها بغير حكم ردت عليه ، وان أنفق عليها بحكم لم ترد عليه وذلك اذا غيرت •

❖ مسألة : وسئل أبو سعيد رحمه الله عن يتيمة تزوجها رجل ودخل بها قبل بلوغها ، ثم نشرت عنه اليتيمة وطلب الزوج أخذ اليتيمة ومساكنتها ، أو يرد عليه أهلها ما سلم اليها من حقها ، هل له ذلك ؟

قال : معى انه قيل ان تزويج الصبية موقوف الى بلوغها ، فاذا بلغت فان أتمت التزويج ثبت عليها بجميع أحكامه ، وان غيرت التزويج انفسخ عنها بجميع أحكامه وخرجت بلا طلاق •

وفي حال صباها وتوثيف التزويج ، فقد قيل انه لا تلزمها معاشرة الزوج ، ولا تجبر على ذلك اذا كرهت ، وان أرادت ذلك لم تمنع الا أن تبين عليها مضرة فانها تمنع المضرة •

واذا دخل بها الزوج في صباها ، وغيرت التزويج بعد بلوغها خرجت ، وكان لها صداق بدخوله بها ، وان كان قد قبض في صباها صداقاً لها ، أو شيئاً منه ، وهو موقوف ولا يحكم برده على الزوج ، وليس له ذلك

حتى تبلغ وتنظر ما يكون من أمرها ، وكذلك ما قبض منه ، فهو بحاله موقوف حتى يكون فيه هي الحكمة — لعله المحكمة — على ما مضى من القول •

قلت له : فان — لعله — كانت هذه اليتيمة فقيرة محتاجة الى النفقة ، وطلب اليها وليها الى الزوج أن ينفق عليها ، هل يلزم ذلك الزوج دخل بها أو لم يدخل بها ؟

قال : معنى انه لما لم يدخل بها ، فلا أعلم عليه نفقة ، فاذا دخل بها فمعنى أنه في أكثر القول وأشبهه بمعاني الحق انها اذا احتاجت الى النفقة ، وقد ثبت عليها معنى الدخول بها ، ووجب الحق عليه لها بالدخول ، أن لا بد من أن ينفق عليها اذا احتاجت الى ذلك ، ويحكم عليه بذلك •

فان أتمت التزويج اذا بلغت كان قد أنفق على زوجته فيما عندي أنه قليل ، وان غيرت التزويج فقد قيل انه يحسب ما أنفق عليه من الحق الذي عليه لها الذي قد استحقته عليه بمعنى الوطاء والدخول •

وفي بعض القول أنه لا يؤخذ لها بنفقة ، وان أحكامها موقوفة ، كما لا تجبر على معاشرته كذلك ، لا تجبر على النفقة عليها ، لأن النفقة انما هي بالمعاشرة ، ولا تستحق الا بها •

قلت : فان ادعت الصبية أن هذا الزوج وطئها في الدبر في حال صباها ، وأنكر الزوج ذلك ، ثم بلغت فغيرت النكاح ، أو رضىت ، كيف الحكم في ذلك ان ادعت بعد بلوغها ما ادعته في الوطء في حال صباها أو لم تدعه ؟

قال : معى انها ان غيرت التزويج وانفسخ عنها النكاح ، فقد مضى ذلك لا سبيل له عليها ، وان أثمت التزويج وادعت ما كانت ادعت في صباها كانت مدعية ، وكان القول قوله في ذلك مع يمينه ، الا أن يرد اليها الميمين فتحلف أو يصدقها ويدعها .

واذا أقر أنه قد وطئها في الدبر ، وقد كان وطئها لم يبين لى أن يلزمه حقاً ثانياً ، وان كان لم يطأها الا اقراره بالوطء في الدبر ، فمعنى أنه يستحق عليه صداقها ، وقد يوجد في بعض القول أنه لو أن رجلاً اغتصب امرأة فوطئها في دبرها ، لم يلزمه لها صداق ، وشبيه ذلك عندى في الزوجة .

❖ مسألة : وقيل في الأثر : ليس على الرجل أن ينفق على زوجته الصبية ، ولو كان يطأها اذا كان لها مال ، ونفقتها في مالها الى أن تبلغ .

❖ مسألة : والرتقاء لا نفقة لها على زوجها ؟

قال أبو المؤثر : أما الرتقاء فاذا دخلت في اصلاح نفسها فليس عليه نفقة في الآجل ، وان رضى بها وعاشرها فعليه الكسوة والنفقة .

❖ **مسألة :** قال أبو محمد : الرتقاء لا نفقة لها ولا سكنى ، ولكن العنين الذى لا يقدر على النساء ، اذا أجل آجلا فعليه النفقة •

❖ **مسألة :** وقيل يطلق الحاكم زوجة المفقود اذا صح فقده ، واعتدت لذلك أربع سنين ، ان كره وليه أن يطلقها ، وان طلق ولى المفقود فهو أولى بذلك من الحاكم •

❖ **مسألة :** وقيل اذا كان لمجنون امرأة ، وليس له مال ، وطلبت اليه كسوتها ونفقتها ، فهذا يؤمر وليه أن يطلقها ؟

قال أبو المؤثر : امرأة المجنون لا يطلقها أحد وهى على حالها •
قال أبو الحوارى : الا أن يكسوها وليه وينفق عليها من مال المجنون أو ماله ، فان لم يكن للمجنون مال ، طلقها وليه اذا لم يكسها ، وينفق عليها •

وان كان للمجنون مال فكان لها فيه كسوة ونفقة لم يطلقها وليه وأنفق عليها من مال المجنون وكسبه ، فان أبى وليه أن يفعل ذلك ، فعل ذلك السلطان ، هكذا حفظنا •

مسألة : واذا حبست المرأة فى السجن بشئ من قبل زوجها ، أو مرضت أو حدث عليها عنده سبب لم يمكنه جماعها فعليه فى كل ذلك نفقتها وكسوتها فى السجن ، وان حبست بسبب غيره وحدث أحدثته ؟

— ٣٠ —

فقد قال من قال : لا نفقة عليه ، وكذلك كل منع للجماع جاء من قبلها
أو من أحد فعله بها غيره فلا نفقة عليه ♦

قال محمد بن المسيب : اذا حبست على شيء يعلم أنها تقدر على
فعله ولم تفعله فلا نفقة لها عليه ولا كسوة ، واذا كان شيء تعجز عنه
فعليه أن ينفق ويكسو والمطلقة التي تجب لها النفقة هذا مثل الزوجة
في الحبس والادام وغيره ، وكذلك الرتقاء لا نفقة لها ♦

❁ مسألة : ومما يوجد فيه رد عن أبي معاوية رحمه الله :

وعن رجل يغيب في سفر ويخلف امرأة فتخرج من منزله ، ألها
نفقة عليه ؟

فقال : نعم الا أن يكون تقدم عليها ألا تخرجي من منزلي ، فخرجت
فلا نفقة لها ♦

قلت : فان لم يقدم اليها ؟

قال : فقالت : استوحشت وحدي وبقيت في البيت وحدي فاعتلت ♦
ثم قال : بلغنا أن رجلا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج
غازيا ، وأمر امرأته أن تقرر في بيتها ، قال : فمرض أبوها فأرسل اليها أن
تبلغه ، فأرسلت الى الرسول صلى الله عليه وسلم تستأمره فأمرها

رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تطيع زوجها وتقر في منزله ولا تخرج من بيتها •

ثم اشتد المرض بأبيها ، فأرسل اليها ، فأرسلت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تستأمره ، فأمرها أن تطيع زوجها وتقر في منزله ، ثم جاءها أن والدها مات فأرسل اليها تخرج في جنازته ، فأرسلت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تستأمره ، قال : فأمرها أن تطيع زوجها وتقر في منزله ، وكان فيما يروى أن الله تعالى أوحى الى نبيه صلى الله عليه وسلم أنى قد غفرت لأبيها بطاعتها لزوجها •

ينظر في هذه الرواية •

❖ **مسألة :** وعن رجل طلق امرأته وهى ممن تحيض ، فلم تحض سنة أو أكثر ما وقت ذلك ؟

قال : وقتها الى أن تحيض ثلاث حيضات ، أو تئأس من الحيض ، وعليه النفقة وبينهما الميراث •

❖ **مسألة :** وإذا فرض الحاكم على الرجل كسوة لزوجته ، فإنه يقول لها : قد فرضت لك عليه هذه الكسوة للسنة المستقبلية من يومك هذا ، وعلى هذا يقضيها •

✽ **مسألة :** وسئل عن تقطيع كسوة المرأة وخياطتها تكون على المرأة أو على الزوج ؟

قال : معنى انه قيل يكون كراء التقطيع والخياطة أول مرة على الزوج •
قلت له : فان انخرقت الثياب أو احترقت من أسباب المرأة ، من تلزم الخياطة لذلك ؟

قال : معنى انه ما أصاب الثياب من جهتها هي ، كان ذلك عليها دون الزوج •

قلت له : فان كان في شيء من الخروج مما تحتاج الى الرقعة ، هل عليه أن يحضرها ذلك ، ولو حدث بعد لبسها الثياب ؟

قال : معنى انها تشبه معنى مع الكسوة اذا تلفت كلها من غير أن تتلفها هي ، ومعنى أنها اذا تلفت من غير أن تتلفا فلا بدل عليه في الكسوة •

وقيل : عليه البدل اذا تلفت من غير اتلافها ، وقيل ان كانت غنية فليس عليه ، وان كانت فقيرة فعليه ألا يضربها •

وأما اذا تلفت من فعلها أو من ذاتها ، فلا أعلم أن عليه بدلها ، الا أنه ان كانت فقيرة ولزمها الضرورة في ذلك لم يجز عندي أن يحمل عليها الضرورة ، وكان عليها ضمان ما أتلفت ، وأخذ لها بكسوتها ان شاء ، وان شاء طلقها ، وكن عليها ضمان ما أتلفت •

✽ **مسألة :** وسألته عن المرأة ان أتلفت اذا فرضت لها الكسوة فأحضرتها وقبضتها ، أتكون في يديها أمانة أو مضمونة ؟

قال : معى انها تكون بمنزلة الأمانة ، فان هى خرجت بها من عنده وهو منصف لها من غير اساءة ، فلا يجوز لها ذلك ، ولا يجوز لها أن تلبسها الا فى حين مساكنتها •

قلت له : فحين خرجت من منزله ومساكنته فأخذت الثياب ، هل تضمنها ؟

قال : معى انه يلزمها عندى معى الضمان ، لأنها متعديّة ، ومن تعدى الى ما لم يؤذن له به لزمه معنى الضمان عندى •

قلت له : فاذا لزمها معنى الضمان بتعديها الى ذلك يثبت عليها قيمتها أو مثلها ، تلفت أو لم تتلف ، وانما يلزمها ذلك اذا تلفت ؟

قال : معى انها اذا كانت مضمونة عليها حتى تردّها اليه أو تدعها لها برضاه ، قال : ان هى ادعت اليه الاساءة أنه كان مسيئاً اليها ، كان عليها البينة ، وان ادعى هو أنها لا تساكنه دعى بالبينة ، فان أحضر أحدهما حكم لكل واحد منها بما يبين له من ذلك •

وان أحضر أحدهما حكم له أيضا ، وان عجزا استحلفا كل واحد منهما ، وان حلفا ثبت على كل واحد منهما ما يلزمه لصاحبه من الحق بيمينه التى حلف عليها ، وان نكل أحدهما وحلف الآخر ، فكذاك يحكم له بما حلف عليه من دعواه .

قلت له : فان سكت ولم يقل لها شيئا بلسانه أنه رضى ، أكون سكوته فتؤمر تهرب من الزوج كان على الكفيل احضارها ؟

قال : ما لها تحضر عليها كفيلا ، ولم ير عليها ذلك .

قلت له : فهل عليها كفيل بالكسوة التى ادعاها اليها بالحكم ، فيوم تهرب منه كان على الكفيل احضار الثياب ؟

قال : لا يبين لى ذلك ، لأنها هى أمانة ، ولا يقع لى فيما يوجب النظر أن تلزمها بالأمانة كفيل ، وانما هى يوم بيوم .

قلت له : ففى حال ما يلزمها ضمانها يلزمها الكفيل ؟

قال : هكذا يشبهه عندى اذا كانت مضمونة ما لم تتحول الى حال يبرئها من ضمانها من تسليمها اليه ، أو تركه الثياب اليها ، وفى يدها ، وتوصى بذلك .

قلت له : فان طلب الزوج عليها كفيلا بنفسها اذا قالت انها ساكنة ، رضا حين ينزعن عنها ؟

قال : لا أدري ، ووقف عن ذلك هراجعته في ذلك ، فقال من قال :
أما في الحكم فلا يبين لى الاثبات بالثياب ، وأما حال الاطمئنانة ، فان
وقع لها ذلك وتبين ، فأرجو أن يستحيل عنها الضمان بتركه لها ، ذلك على
معنى الأول من كسوتها ♦

❖ **مسألة :** واذا كانت كسوة المرأة حريراً ، فعجز الزوج عن
ذلك ، كان عليه اما أن يكسوها كسوة مثلها ، واما أن يخرجها ♦

❖ **مسألة :** من جواب أبى الحوارى :

وعن المرأة ترفع على زوجها بالكسوة أو بفريضة لولدها وأشباه
هذا فيؤجل في الكسوة ، وتقول المرأة انها تخاف أن يهرب ، وتطلب أن
يؤخذ لها عليه كفيل ؟

فعلى ما وصفت ، فاذا طلبت المرأة الكفيل على زوجها ، وقد خافت
أن يهرب ، وقد أجل في الكسوة ، كان لها ذلك أن يحضر لها كفيل بنفسها ،
وقد رأيت نبهان حكم بذلك ♦

وأقول ان لم يقدر على الكفيل لم يكن عليه حبس ، وانما الحبس على
من يقدر على الكفيل ، وأما فريضة الولد للأمه على أبيه فلا يؤخذ عليه
كفيل ، بذلك حفظت ♦

✽ **مسألة:** قال أبو سعيد في القميص التي يحكم بها في كسوة المرأة ، معى أنه قال من قال : تكون سائغة الى الكعبين ، وقال من قال : الى أن توارى بضعة الساق ، وأحب أن يكون طولها الى أن تستر الكعبين •

وأما الخمار الذي كانوا يحكمون به في الكسوة فيقال انه كان طوله سبعة أذرع حين كان يقدر عليه ، فلما أعدم ذلك أوجب النظر من المسلمين ان جعلوا مكانه حرمة ، قوى فيشبهه عندي أن يكون طولها أربعة أذرع ونصف •

لأنه يشبه أن يكون عرضها كعرض الخمار ، ولعله انما جعلوها مكانه من هذه الجهة ، والله أعلم •

وأما الأزار الذي يحكم به في الكسوة ، فمعى أنه قالوا يكون من القطن ، ففى بعض القول عندي يكون عنده سباعى ، وقال من قال : ثمان ، وأما عرضه فلا أعلم أنى عرفت فيه حداً ، ويشبهه عنده أن يكون كما تجرى به العادة بين الناس أن يكون سبعة في عرض ثمانية •

انقضى الذى من كتاب بيان الشرع •

✽ **مسألة:** الصبغى : والمرأة اذا مرضت ولم تقدر على أكل سائر الأطعمة ، واحتاجت الى الفواكه والطرف أو كان بها أذية أو جراحة تحتاج الى دواء ، أيحكم لها على زوجها بذلك ؟

قال : فيما عندي أنه اذا لم يكن لها بد من الفواكه والطرف في نظر العدول ، فقد ثبت أن للزوجة ما لا بد لها منه على زوجها ، فاذا كان لها عليه نفقة ثم مرضت واستغنت عن النفقة أو بعضها ، جاز عندي أن تشتري ببعض نفقتها ما هي في حاجة اليه •

وان أوجب النظر ممن يصره ثبوت النفقة والفواكه والطرف ، لم يبعد ، اذ على الزوج القيام بزوجه مما لا بد لها منه في الصحة والمرض ، والله أعلم •

*** مسألة :** ومنه : والمرأة اذا لم يكن لها مال ، ولحقها ضرر في دواء عيبتها ، والزوج قادر ؟

فيجبني أن يكون عليه ذلك ، والله أعلم •

*** مسألة :** ومنه وهل يحكم على أولياء المريض بالقيام به اذا امتنعوا كان غنيا أو فقيرا ، كان الأولياء فقراء أو أغنياء ؟

قال : يحكم على الرجل بقيام زوجته وسائل الأولياء ، فلا أعلم يلزمه الا من طريق المروءة ، وينفقون على ذلك بأجر أو بغير أجر •

والأرحام والعصبة والوارثون وغير الوارثين من الأولياء ، لا فرق

بينهم الا فى وجوب النفقة وأجر الرضاع وعليهم ما يجب من عيادة المرضى ،
والله أعلم •

*** مسألة :** عن الشيخ صالح بن سعيد رحمه الله ، واذا لم
ترض الزوجة أن تعاشر زوجها الى ان يحضر لها الكسوة المفروضة لها
عليه ، فلها ذلك ولكن لا نفقة لها ، حتى يحل أجل الكسوة الا ترضى أن
تعاشره قبل الكسوة ، فلها النفقة ولا تجبر على ذلك ، والله أعلم •

*** مسألة :** الصبى : اذا رفعت على زوجها الى الحاكم تريد
منه كسوة وادعى العدم وأراد أجل شهر ، وادعت هى أن ليس معها
كسوة نفسها الى الأجل ، وأبت أن تصبر عليه ، أيحكم عليه لها ،
اما أن يكسوها ذلك الوقت ، واما أن يطلقها ان طلبت ذلك ، ولا أجل له
فى ذلك أم لا ؟

قال : ان فى ذلك اختلافاً فأقول ليس له أجل ، وعلى هذا اما أن
يطلق ، واما يكسو ، وقول له أجل شهر ، وقول عشرين يوما ، وقول
خمسة عشر يوماً ، وقول أسبوع ، وقول على نظر الحاكم ، ولا يعتبر بما
لها ، ولا بما تملكه •

قال الناسخ : وقول يوجد بقدر ما يشتريها من السوق ، والله أعلم •

*** مسألة :** ومنه : وكم يؤجل الذى تزوج امرأة ولم يدخل ورفعت

عليه في الصداق ، اما أن يدخل بها ، واما أن يطلقها ، واما أن يعطيها ما يجب لها ويطلقها ؟

قال : اذا كان الصداق مائة درهم أجل شهراً ، وان كان مائتين أجل شهرين الى ستمائة ، كلما زادت مائة يزداد في الأجل شهر ، وليس بعد الستة الأشهر أحد ، لكن يفرض على الزوج للمرأة النفقة والكسوة وليس عليها كان واحداً ، فليس له تأجيل ، والله أعلم •

*** مسألة :** ومنه : وفيمن تزوج امرأة على صداق عاجل وأجل ، فطلبت اليه المرأة اما أن يوفيهها عاجلها ويجوز بها ، أو ينفق عليها ويكسوها ، وهى في بيته الى أن يوفيهها عاجلها ، أو يطلقها ، فامتنع الزوج عن جميع ذلك ، واحتج أنه مفلس ، أيحكم عليه بأحد هذه الشروط أم لا ؟

قال : ان كانت لم تجزه على نفسها بعد أن تزوج بها ، وطلبت اليه أن يوفيهها عاجلها ، وتجزه على نفسها أو ينفق عليها أو يطلقها ، أو ادعى هو العشرة فانه يؤجل في احضار عاجلها أجلاً ، والأجل في ذلك شهراً ، وان كان الصداق قدر مائة درهم •

وان كان مائتين فشهران الى ستمائة درهم يكون أجله ستة أشهر ، ثم لا يؤجل بعد ذلك أكثر من ستة أشهر بالغاً ما بلغ الصداق من الكثرة • فان قدر على احضاره بعد الأجل والا فعليه نفقتها وليس عليها أن

تعاشره ، فان لم يقدر على نفقتها بعد انقضاء الأجل ، وقالت هي : اما أن ينفق على أو يطلقني ، فلا بد له من ذلك عندي ، ويحكم عليه حاكم ، اما أن ينفق عليها أو يطلقها ، فاذا طلقها لزمه لها نصف الصداق الى ميسوره ، وان كان قد فرض لها صداق عليه ، والله أعلم •

*** مسألة :** ومن عليه سكن زوجته بنزوى ، أين يسكنها من نزوى ؟

قال : قول حيث يريد ، وقول حيث تريد •
قلت له : وان كانت مثلاً من العقر ، وأراد أن يسكنها سمدا أو سعال ، أله ذلك أم لا ؟

قال : فيه اختلاف ، والله أعلم •
*** مسألة :** الفقيه مهنا البوسعيدى :

ففيما عندي أن خروج المرأة مع زوجها باختيارها لا يبطل شرط سكنها ، بل هو باق على حاله مهما تمسكت به ولم تبطله عن زوجها حال خروجها معه ، وهذا اذا كان شرط السكنى من شروط الصداق ، وذلك في العقد •

وأما تقبله بعد العقد ، ولم يكن من شرط الصداق ، فهو غير ثابت

— ٤١ —

عليه اذا رجع فيه ، وما شرط عليه قبل العقد ، ولم يذكر في العقد ، فمختلف في ثبوته ، والله أعلم •

✽ مسألة : من كتاب بيان الشرع :

وعن رجل تزوج امرأة وشرط لها سكنها عند أبيها ، ولم يذكر لها بلداً معروفاً ، هل يثبت لها سكنها حيث يسكن أبوها ؟

فعلى ما وصفت فهذا شرط ثابت اذا كان عند عقدة النكاح ، هذا الشرط ، وعلى ذلك زوجه به ، ثبت ذلك عليه ، والجهالة تجوز في هذا •

انقضى الذى من كتاب بيان الشرع •

✽ مسألة : الشيخ ناصر بن خميس :

وفيمن تزوج امرأة ، وشرط لها لكل شهر كذا وكذا لارية فضة عن نفقتها ، فرضيت بذلك ، وأقامت عنده على ذلك ما شاء الله ، ثم علمت المعيشة ، وأرادت منه النفقة ، ولم ترض بالدراهم عن النفقة ، أثبت لها النفقة أم لا ؟

قال : تثبت لها النفقة ، والشرط أبطلته ونقضته انتقض ولا ثبت لها ذلك ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** وسألته عن رجل تزوج امرأة وشرط لها دراها ؟

فقال : لها ذلك اذا كان عقدة النكاح •

فقلت له : هل يجوز هذا الشرط في عقدة النكاح ؟

قال : نعم •

✽ **مسألة :** وسألته عن المرأة اذا شرطت على زوجها سكن بلد ؟

قال : ان كان الشرط قبل التزويج لا يثبت ، وان كان بعد التزويج ففيه اختلاف ، وأكثر القول لا تثبت الشروط ، وان كان في عقدة التزويج فهو ثابت •

ومن غيره : انما كان من الشروط التي تثبت اذا شرطتها المرأة ، فانها تثبت اذا كان الشرط في نفس عقدة التزويج ، وأما ان كان قبل العقدة ، ولم يظهر ذلك في العقدة ، ففيه اختلاف •

وقال قوم بثبوته وأبطله آخرون ، وان كان الشرط بعد العقدة كان باطلا بلا اختلاف علمنا ، وكذلك الشرط في الذي يثبت في البيوع •

✽ **مسألة :** ومن كتاب بيان الشرع :

وقال الشيخ : ان المرأة يجوز لها أن تصوم النافلة بغير رأى زوجها ، وليس له أن يمنعها عن المعروف ، الا أن له أن يتعرض عليها بما

يجب له عليها ، ولو كانت صائمة فريضة الا في بدل شهر رمضان ،
وليس له أن يعترض عليها فيما يفسد صومها ، ولا يمنعها ذلك •

✽ **مسألة :** وواسع للمرأة الصيام تطوعاً على قول بلا رأى زوجها ،
ولا تمنعه نفسها ، وان كره صومها فواسع له ، ولا شيء عليه ، وقال
آخرون : لا تصوم الا برأيه ، وقيل لا تصوم المرأة تطوعاً الا باذن
زوجها ، وتقضى شهر رمضان بغير اذنه • ومن الأرجوزة التي قال الناسخ
الغنى بالله :

والفتاة أن تصوم البدلاً
من رمضان واليمين المرسلاً
لكن له يمنعها التطوعاً
ولا لها لأمره أن تدعاً

وعن أبي سعيد الحذرى قال : نهى النبى صلى الله عليه وسلم النساء
أن يصمن الا باذن أزواجهن ، عن أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم
قال : « لا تصوم المرأة وبعها شاهد الا باذنه غير شهر رمضان ،
ولا تأذنه في بيته وهو شاهد الا باذنه » •

✽ **مسألة :** وعن امرأة لها أولاد تزوجت برجل ، وكره الزوج

أن يدخل ويكون أولادها عندها ، وطلب أولادها أن يسلموا اليها ، وطلبت
هي ذلك ، فكره ؟

قال أبو عبد الله : ليس للزوج أن يمنع أولادها أن يسلموا عليها ،
وليس لها أن تدخل اليهم ، ولا يدخلون منزله بغير اذنه ، ولكن تقف أهمهم
على الباب يسلمون عليها ويكلمونها ، وتكلمهم متى أرادت ذلك •

* مسألة : وعن رجل تزوج امرأة لها أولاد من غيره ، فقال :
لا تسكني أولادك عندي •

قلت : هل له ذلك عليها ؟

فاذا لم يكونوا بحد من يستغنوا بأنفسهم عنها لم يكن له ، لأن
المرأة أولى بأولادها ما لم يختاروا غيرها ، فاذا صاروا بحد الخيار
خبروا ، فمهما اختاروا جعلوا عنده ، وان لم يكن لهم غيرها الا ان أمكن
أن يكون السكن بقربها ، فتقوم بهم في غير مسكنها ، وصلاح ذلك فقد قيل
ذلك اذا لم تكن على أولادها مضرة ، فان خيف عليهم الضرر فلا ضرر
ولا ضرار في الاسلام •

* مسألة : كان أبو سعيد يقرأ كتابا فيه : قال أبو معاوية : لا يسع
المرأة أن تطيب وتخرج من بيتها ، ولا ينبغي لها أن تلبس مشهوراً وتخرج
من بيتها ، وسئل هو عن ذلك ؟

قال : معى انه كذلك اذا كان خروجها لأجل ذلك الطيب ، ولم تكن فى حاجة لأبد لها منها ، فان كانت لها حاجة يمكنها تركها الى وقت يذهب عنها ذلك أحببت لها تركه الى وقت يذهب عنها ذلك ♦

انقضى الذى من كتاب بيان الشرع ♦

✽ **مسألة :** ومن غيره : واذا كانت المرأة فى بيتها ، وقال لها زوجها : لا أرضى بمساكنة مملوكك فلان ، فقالت : أرض بمساكنته واما اجعل لى بيتا غيره ؟

فعندى أن لها ذلك ، واذا كانت مشروطا لها سكنها فى بيتها ، وألزم الزوج لها معاشرتها فى بيتها ، وقال لا أرضى بمساكنة مملوكك فى هذا البيت ، ولم يعزل له ولها مكاناً كافياً مثل المساكنة الجائزة فى الأثر لا يدخله المملوك ، فعندى أن له ذلك ، والله أعلم ♦

✽ **مسألة :** من كتاب بيان الشرع :

وسئل عن المرأة المتزوجة ، هل يجوز لأحد أن يستعملها بأجر أو بغير أجر بغير رأى زوجها ؟

قال : معى انه يعجبني أن يجوز ذلك فى الحكم ، وأما التنزه فلا يعجبني ذلك ♦

— ٤٦ —

قيل له : فإن دعاها من بيتها يستعملها ؟

قال : لا يعجبني ذلك من طريق التنزه •

انقضى الذى من كتاب بيان الشرع •

*** مسألة :** ابن عبيدان : وفى رجل له أولاد ، فقالت زوجته : لا أرضى أن يدخلوا على فى البيت الذى أسكنه ، فقال : أنا ضعيف ، وعندك خبر بأولادى ، وما عندى بيت لأعزلهم عنك ، أحكم عليها بدخول أولاده أم لا ؟

قال : لا يحكم عليها بدخول أولاده ، والله أعلم •

*** مسألة :** ومنه : وإذا كان للمرأة والدة عمياء لا تقدر أن تمون نفسها ، وأراد أن يمنع زوجته أن تعمل لأُمها طعاما ؟

فانه يجوز لها أن تعمل لأُمها طعاماً فى بيت زوجها ، وليس لها أن تعمل لها طعاما فى غير بيت زوجها الا برضاه ، والله أعلم •

*** مسألة :** الشيخ محمد بن عمر رحمه الله فى رجل دفع لزوجته شيئاً من القطن لتغزله لكسوتها ، ثم مات الزوج والثوب عند النساج ، لمن حكمه ، وعلى من كراه ؟

قال : حكمه للزوجة ، وكراه على من استأجره من زوج أو زوجة ،

وقول : ان الثوب لورثة الزوج ، ولها غزل مثل غزلها ، وأما ان لم يدفع لها القطن فالثوب لورثته ، ولها أجرة غزلها ، وقول ليس لها أجرة إلا أن تكون ممن يغزل بالأجر ، والله أعلم •

✽ مسألة : الصبحى : وفى الأثر اذا أنفق الرجل على زوجته فله ما غزلت ، هذا اذا كان القطن له ، فقد قال من قال : بذلك ، ولعل معناه على التعارف ، وما يفرج بينهم ، وقال من قال : ليس له ذلك وهى أولى بما عملت ، والله أعلم •

✽ مسألة : محمد بن عبد الله بن مداد : والزوج اذا طلب من زوجته شيئاً أو عملاً لا يجب عليها ، وفى قلبه انها لعله تسمح بذلك ، وهى تعلم اذا لم تفعل لم تخف منه ضرراً ، أو يضيق عليه ذلك ؟

قال : لا يضيق مثل هذا ، والله أعلم •

✽ مسألة : الصبحى : وفيمن خير زوجته بين المقام عنده ، وعلى أن يأمر عليها ويستعملها فيما يريد من حوائجها التى تقدر هى فعلها بما لا يجب عليها فعلها له ، وبين أن يطلقها ويعطيها صداقها ، فاخترت المقام معه على ذلك أيسره ذلك فيما بينه وبين الله اذا كانت كارهة لذلك ، إلا أنها اختارته على الطلاق ؟

قال : لا يعجبني استطابة عمل هذه المرأة اذ علق بوجوب الطلاق ،

وأخاف أن يلزمه أجر مثل عملها وهذا من الأسى ، ونحو هذا أحسبه
عن أبي سعيد رحمه الله ، وقد سئل عن مثل هذا فأباه وكرهه •

قلت : وإذا لم تختَر شيئا من ذلك فقال لها : مادمت راضية بهذا
ومقيمة معي فمرحبا بك ، ومتى أردت الطلاق فأخبريني لأطلقك وأعطيك
صدائقك ، فأقامت عنده وهو يستعملها ويأمر عليها بما هو غير واجب
عليها ، وتتبعه كارهة لذلك في قلبها ، إلا أنها لم تختَر الطلاق أيسره ذلك ؟

قال : لا يعجبني هذا العمل وخصوصا إذا خرج من عمل المرأة في
غالب أحوال النساء ، وأيضا قد ثبت منها هذا العمل يتعلق بأحكام
التهديد عليها من ثبوت الطلاق إذا لم تعمل ، وفي الأصل غير واجب عليها
وترك هذا أولى ، والله أعلم •

* مسألة : ابن عبيدان : وإذا سلم الرجل لزوجته ما يجب عليه ،
وكره أن تعمل شيئا لنفسها من غزل وغيره في بيتها ، هل لها أن تعمل برأيه
أم لا ؟

قال : جائز لها أن تغزل في بيته إذا لم يكن الزوج حاضرا معها ،
والله أعلم •

* مسألة : وهل يجوز لأحد أن يبرز امرأة من بيت زوجها
ليستعملها بالأجر بلا رأيه ؟

قال أبو سعيد : لا يبين لى أن عليه ضماناً ان أبرزها على حال ،
ولا يعجبني ذلك ان كان زوجها منصفاً لها ، وأخاف عليه الاثم ، وجائز
استعمالها في الحكم بأجر ، أو بغير أجر ان رضيت ، ولا يعجبني ذلك
في التنزه ♦

قلت : فان عملت لزوجها بطيب له حتى يعلم أنها تتقيه اذا كان طلب
عليها ذلك ؟

قال : لا بأس عليه بذلك في الحكم حتى يعلم أنها تتقيه ، ومعنى أنه
في الجائز على ما يقع عليه الأغلب من أمورها معه ، ولكنه ان لم يجبرها ،
فأرجو ألا يتعلق عليه أجر ، ولو علم أنها تتقيه وأخاف عليه الضمان في
الجبر ، ولو كان العمل قليلاً ♦

وقال : أبو معاوية : لا يحل له أن يأمر عليها أن تناوله نعله ولا غير
ذلك ، الا أن يعرف أن ذلك ليس عليها ، وتكون لا تخاف منه اذا لم تفعل ،
والله أعلم ♦

✽ مسألة : ومن كتاب بيان الشرع :

وهل يجوز للرجل أن يكلم امرأة لها زوج والزوج كاره لذلك ، غير

أنه يتولى بها وهو يستعين بالناس في أمورها وفي شأن زوجها أيضاً طلب الانصاف منه ، والوكالة عليه للمنازعة ؟

فعلى ما وصفت فلا بأس بالكلام لهذه المرأة اذا لم ير منها محرماً كره الزوج ذلك ، أو لم يكره الا أنه لا يدخل عليها في منزل هو لزوجها اذا كره ذلك الزوج ، الا أن يكون الزوج متولياً عنها ، واحتاجت المرأة الى شيء من المعاني التي لا بد لها منها فدخل عليها في منزله باذنها جاز له •

وكذلك المرأة يجوز لها أن تكلم من تحتاج اليه من الرجال لمعانيها التي لا بد لها ، ولم يقم بصلاحها •

*** مسألة :** وسألته عن رجل اشترى صوفاً أو جزءه من غنم له ، فأخذته امرأته فغزلته وأسلمته يعمل ثوباً ، وأعطت أجر نساجه •

فقال : الثوب للرجل وعليه لها أجر الغزل والنساجة ، فان شاء أن يرد عليها ، ويكون الثوب له ، وان أبى فله ثمن صوفه أو صوف مثله ، والثوب لها ، وقد كان بعض الفقهاء يقول اذا أنفق الرجل على امرأته فله ما غزلت •

*** مسألة :** عن أبي سعيد : ومعنى أنه اذا كانت المرأة في حال التقية من زوجها أو تخافه في حين الامتناع عن أمره مما يأمرها به مما

لا يلزمها له ، فاستعملها في ذلك على وجه الأمر ، وقد بان له ذلك منها ؟
فأخاف عليه الضمان فيما علمت على سبيل الغنى لها في ذلك سواء
ذلك كان العمل في ذلك قليلاً أو كثيراً اذا خرج على وجه الجبر ، وهو
عندى متعلق عليه الضمان •

*** مسألة :** ومن كتاب ابن جعفر :

وليس على المرأة أن تعمل لزوجها عملاً وليس عليها أيضاً أن تعمل
لنفسها ، ولا لغيرها عملاً من غزل أو غيره الا برأيه •

*** مسألة :** قال أبو سعيد : يعجبني في المرأة التي لها زوج ألا
يستعملها أحد يخرجها من بيتها الا برأى زوجها اذا أنصفها ، ولم تكن
تجد من لا يجوز له الخروج من بيت زوجها من قيامه لها ؟

فهناك أخاف عليه الاثم ان أبرزها من بيه زوجها الا باذنه ، وأما
الضمان فلا يبين لى عليه ضمان على حال اذا كانت حرة بالغة صحيحة
العقل •

*** مسألة :** وسألته عن قول الله تعالى : (واللاتى تخافون
نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فان أطعنكم فلا
تبغوا عليهن سبيلاً) ما هذا الضرب ؟

قال : اختلف في ذلك ، منهم قال الضرب باللسان ، ومنهم من قال
الضرب غير مبرح يضربها بالمسواك والقلم •

* مسألة : وقال في الذي منعه زوجته نفسها فضربها فماتت ؟

قال : ان ضربها على مقتل فعليه القود ، فان ضربها على اليدين
والرجلين والظهر ضرباً غير مبرح ، فليس عليه قود ، فان ماتت من حينها
فعليه دينها •

* مسألة : الزهري : عن النبي صلى الله عليه وسلم قال

لأصحابه : « أدبوا نساءكم » فأقبلوا يضربوهن ، فبلغ ذلك النبي صلى
الله عليه وسلم فقال لأصحابه : « مالكم والضرب لنسائكم ، لقد طرق آل
محمد الليلة أكثر من تسعين امرأة كلهن يشكين الضرب ، ان خيركم خيركم
لنسائه » وفي خبر : « خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي » صلى الله
عليه وسلم •

وقال صلى الله عليه وسلم : « يجب للرجل على امرأته ما يجب لها
عليه أن يتزين له في غير مأثم » •

وعن ابن عباس رضى الله عنه : انى لأحب أن أتزين للمرأة كما أحب
أن تتزين لى ، وما أحب أن أستطف جميع حقى عليها ، لأن الله تعالى يقول :
(وللرجال عليهن درجة) •

— ٥٣ —

وعن عمر رحمه الله أنه قال : كنا بمكة نملك نساءنا ، فلما قدمنا المدينة رأينا النساء يملكن أزواجهن •

*** مسألة :** وعن المرأة متى يجوز لها أن تخرج من منزل زوجها بغير رأيه ؟

قال : انه يجوز للمرأة أن تخرج من منزل زوجها اذا منعها ما هو لها عليه من اللازم ، ومن الكسوة والنفقة والجماع أو نحو ذلك ، وانما يجوز لها ذلك بعد الحجة عليه اذا أمنتها •

*** مسألة :** وعن قوله عز وجل : (ولا تخرجوهن الا أن يأتين بفاحشة مبينة) ما هذه الفاحشة ؟

فقال : منها أن تؤذيه بلسانها ويؤذيها هو بلسانه ، فان آذته كان له أن يخرجها ، وان آذاها كان لها أن تخرج ، فان خرجت ... حين لها النفقة ، وان كان هو الذى يؤذيها فشاءت أن تخرج خرجت ولها النفقة عليه •

*** مسألة :** قال أبو سعيد رحمه الله : ان المرأة اذا لم يكن زوجها قائما لها بحقتها ، فان لها ترك معاشرته ، فكيف لا تبرز من منزله ، ونحو هذا من كلامه •

قلت له : فذلك بعد الحجة عليه ، أو يجوز لها ذلك ، ولو كانت لم تحتج عليه ؟

قال : معى اذا ترك شيئاً لازماً له احتج عليه أو لم تحتج عليه كان لها أن تبرز ، احتجت عليه أو لم تحتج عليه ، وان كان ذلك مما لا يلزمه الا أن تحتج عليه كانت هى مثله الا أن تريد هى أن تحتج عليه فذلك اليها .

*** مسألة :** وأما الذى خرجت زوجته بأمره زائرة ، فعليه أن يردّها اذا طلبت الرد ، فان لم يردّها فعليه الكسوة والنفقة ، وأما ان كانت خرجت بلا رأيه ، فليس عليه أن يردّها الا ألا تجدد من يحملها من الأولياء ، ولا من يجوز له صحبتها ، فعليه أن يحملها أو ينفق عليها فى موضعها اذا تابّت ورجعت الى الحق .

*** مسألة :** قال أبو سعيد : يخرج فى بعض قول أصحابنا أن المسلم له أن يمنع زوجته من الخروج الا من لازم فى دينها لا تقدر عليه فى بيتها ، ولا يحضر لها من جميع الأشياء والبيعة من النصرانية ليست من الطاعة فى دينها التى لا تقدر عليها الا فيها .

ولو كان ذلك كذلك ما وجب عليه عندى الا حكم الاسلام اذا ثبت عليها حكم التزويج له ، لأنها محكوم عليها بكتاب الله اذا حملها خصمها على ذلك .

انقضى الذى من كتاب بيان الشرع •

*** مسألة :** عن الشيخ سليمان بن محمد بن مداد رحمه الله :

وهل يجوز للمرأة البروز من بيتها بغير اذن زوجها اذا كره لها ذلك ، وكان غير منصف لها فيما يجب لها عليه من النفقة والكسوة ؟

قال : لا يأس عليها عندى بالخروج من بيت زوجها بغير اذن اذا كان غير منصف لها عليه من الكسوة والنفقة ، ولا تجب عليها المعاشرة الا بانصافه لها من نفسه فيما يجب لها عليه ، والله أعلم •

*** مسألة :** ومن كتاب بيان الشرع :

جواب من أبى سعيد رحمه الله :

وعمن أراد أن يغيب الى بلد غربة يطلب رزقه ورفقه ، فسأل زوجته الخروج معه فأبت ، هل يلزمه لها كسوة ونفقة وهو غائب عنها ؟

فالذى عرفنا من قول الشيخ أبى الحسن ، أنه اذا سأل الرجل زوجته الخروج معه ، وكان يريد بها بلداً تأمن على نفسها فى الطريق الى ذلك البلد ، وكان فى ذلك البلد من يمنعها من جور زوجها ، هذا ان جار عليها فعليها أن تخرج معه الى حيث أراد ، اذا لم يكن عليها فى ذلك ضرر •

فان لم تفعل فلا نفقة لها ولا كسوة ، فان كانت هذه المرأة لا تأمن

على نفسها من الطريق ، أو لم يكن في البلد من يمنعها من جوره ان جار عليها ، فليس عليها أن تخرج معه الى ذلك البلد ، وعليه أن يدع لها كسوتها ونفقتها ان أراد أن يغيب •

ونقول نحن : وكذلك ان كانت تخاف من ذلك البلد الجور ، ولا تأمن على نفسها من جور وغيره ، فليس عليها أن تخرج معه ، لأن في الأصل ما يلزم الرجل لزوجته أن يسكنها حيث تأمن على نفسها ، وليس عليها أن تخرج من الأمان الى الخوف ، والله أعلم بالصواب •

✽ **مسألة :** واذا كرهت المرأة ركوب البحر لم يحمل عليها ذلك ، وعلى الزوج نفقتها وكسوتها •

✽ **مسألة :** مما يوجد أنه معروض على أبي عبد الله رحمه الله وقال : للمرأة ما للرجل في الولد لها أن تأكل من ماله وتترع ولها تربية ولدها ان أحبت ذلك حتى يبلغ ، وان تزوجت فليس للآب نزعه ؟

قال : لها أن تخرج به الى كل بلد بعد أن يكون فيه أعمام أو أخوال • وقال أبو عبد الله : ليس لها أن تخرج به الا أن يكون بلدها في موضع آخر ، ويكون في غير بلدها ذلك ويطلقها فلها أن تخرج الى بلدها •

✽ **مسألة :** ومن تزوج بادية وأنت منه بولد ، ثم فارقتها ، وأرادت أن تحمل ولده الى البدو ، وهم أهلها لم يلزم الوالد أن تحمله الى البدو •

انقضى الذى من كتاب بيان الشرع •

*** مسألة :** عن الشيخ الزاملى : أن المرأة لا تجبر أن تتبع زوجها الى بلد ليس فيه من ينصفها من حكام المسلمين ، وكذلك اذا كان البلد حراماً وليس عليها أن تتبعه تسكن معه فيه ، وان كانت نيته ألا مضارة لها لم يحكم عليها أن تتبعه ، ولو كان فى بلد فيه حاكم من حكام المسلمين ، وهو غير حرام ، هكذا حفظنا ، والله أعلم •

*** مسألة :** ابن عبيدان : والمرأة اذا طلبت من زوجها الأحكام أو طلب زوجها منها الأحكام ، ورفعها العمال الى الوالى أو الامام ، وطلبت من زوجها أن يحملها الكراء والزاد والمثونة أعلى الزوج ذلك أم لا ؟

قال : أما اذا أراد منها الأحكام فى بلد غير بلده ، فعليه حملها ونفقتها ، لأنها لا تكلف المسير على المشقة والتعب ، وان لم يحملها وينفق عليها فلا تكلف على الحملان والنفقة ، والمرأة لا تكلف على المسير فى غير بلدها الا أن ينفق عليها ويحملها ، وان كان المطلب من المرأة للأحكام فلا يلزم الزوج لها حملان ولا نفقة ، والله أعلم •

*** مسألة :** ومن غيره : واذا أراد الرجل أن ينقل زوجته الى بلد تجد من ينصفها فيه ، واحتجت أنها لا تأمن على نفسها فى الطريق وحدها ، ولا تقدر على ذلك ولا تأمنه هو على نفسها ان صحبتته ، أيحكم عليها

باتباعه ، وتكون مدعية في ذلك اذا لم يعرف الحاكم حالهما ، أم القول قولها ؟

قال : لا يحكم عليها باتباعه الا عند من تأمنه على نفسها ومالها ، وتسكن بها في بلد تجدد فيه الانصاف بالحق والعدل ، وهذا اذا لم يعلم أنه مضار لها •

وأما اذا تبين أنه انما ينقلها ضراراً لها فلا يحكم عليها بالاضرار بها ، والله أعلم •

*** مسألة :** الصبى : والمرأة اذا أراد زوجها أن ينقلها من بلده الى بلد آخر أرفق له في المعيشة من بلده ، وفيها من ينصفها من بعضهما بعض من الحكام ، واحتجت أنها لا تأمنه على نفسها في الطريق بين البلدين ، ألها حجة بذلك ؟

قال : لها حجتها الا أن يصح من ينصفها بصحة عدل في طريقها ، فان كان كذلك جبرت على هذا الوصف اذا لم تكن لها حجة تمتنع بها من الجبر ، والله أعلم •

*** مسألة :** الشيخ ناصر بن خميس : وامرأة لها زوج خليع لا يقدر أن يتحول الا أن يحول ، ولا يقدر أن يجلس الا أن يجلس ويطلب منها

الجماع ، فقالت : لا تقبله من القذورة والأحوال التى هو عليها ، أيجوز لها منعه ؟ وكذلك الرجل اذا رأى من زوجته ما يكرهه ؟

قال : اذا كان يلحقهما من ذلك ضرر يخاف على نفسيهما ، فلهما ذلك ، ولا ضرر ولا ضرار فى الاسلام ، والله أعلم •

*** مسألة :** عن الشيخ شايق بن عمر رحمه الله :

وهل للمجذوم أن يقعد فى بيته أو ماله ، ولا يخالط الأصحاء اذا طلب جيرانه عزله عن البلد ؟

قال : له ذلك اذ اجتنب ماءهم ومراغقتهم ان كان بعيداً عنهم ، لا يشموا رائحته ، وان كان قريباً منهم حيث تنالهم رائحته ، فلا يلزمهم ذلك ، والله أعلم •

*** مسألة :** ابن عبيدان : وهل يعزل من به علة الجدرى أم لا ؟

قال : لا أعلم أن أحداً من أشياخيا أمر بعزله ، وقال الشيخ ناصر ابن خميس رحمه الله : لا يضيق أن يؤمر بالاعتزال عن الأصحاء ، والله أعلم •

*** مسألة :** من حفظ الشيخ سالم بن خميس :

واذا كان أكثر أهل البلد غير مجدورين وسنتهم يعزلون من به علة

— ٦٠ —

الجدري بعيدا عن البلد وشكا جباه البلد من أحد أنه يسير مع المجدورين ، ويرجع الى البلد يخالط الأصحاء ؟

انه جائز منعه عن مخالطة الأصحاء اذا كان يخاف منه تولد الضرر من رائحة الجدري ، والله أعلم •

*** مسألة :** عن الشيخ العالم أبي نبهان :

وفيمن نزل بأحد أولاده جدري ومسكنه وسط بلد فيها كثير من الناس الصغار والكبار غير مجدورين ، الأهل البلد القيام عليه أن يعزل ولده المجدور ناحية عن البلد ، وان امتنع ، هل لهم أن يكرهوه على ذلك لأنها علة تعرف بالعدوة ان عرفنا ذلك ؟

قال : نعم لأننى أرى عليه أن يعزله مع القدرة على عزله حيث لا يضر بغيره من المواضع التى يؤمن فيها على مثله من غير ضرر ، فان امتنع فلهم ذلك فى موضع لزومه له ، والله أعلم • فينظر فى ذلك •

*** مسألة :** الصبغى : ومن مرض واحتاج الى دواء وهو فقير ، أيجب قيامه ودواؤه على من تجب عليه نفقته أم لا ؟

قال : انى لا أحفظ فى هذا شيئا ، والنفقة صلاح البدن والدواء الصحيح صلاح للبدن ، فأحسب ان من ثبت عليه أحد هذين ثبت عليه

الجميع ، وأشبه في هذا الحكم الزوجة على زوجها ، وقد قيل بذلك ،
والله أعلم •

✽ **مسألة :** عن الشيخ الزاملی : وقد جاء في الأثر أن المؤمن يأكل
بشهوة أهله ، والمنافق يأكل أهله بشهوته ؟

وعندي أن تفسير ذلك إذا كان يجبرهم على ما يريد ، وإن كان عليه
طيبة الأنفس فيما بينهما لم يكن يبلغ عندي الى هذا التشديد ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** وقيل : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا جامع أهله
تغمر هو وأهله في الملحفة •

قال غيره : معى أنه يؤمر الانسان بستر عورته ، ومن استار عورته
مما يؤمر بستره مجامعته لزوجته ، وقد جاء في الأثر ، وأحسب أنه جاء
به الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم ألا يجامع الرجل زوجته في بيت
فيه ذو روح ، ويخرج ذلك على وجهين ، وجه أنه إنما تخرج الرواية على
معنى الملازم ألا يجامع زوجته ويكشف عن عورتها مع ذي روح ممن يعقل
العورات ، فيكون قد أتى محجوراً عليه •

ويكون ذو الروح هاهنا خاص في ذي روح محجور عليه أن يبدي
عورته اليه أو يخرج ذلك على معنى الأدب ، فقد جاء عنه صلى الله عليه

وسلم النهى أن يبدى الانسان عورته الى ذى روح ، وذلك من حسن الأدب والمبالغة فى الستر .

وقد جاء عنه صلى الله عليه وسلم النهى أن يقوم الانسان منتصباً عارياً من غير عذر ولو كان وحده ، وقيل عنه صلى الله عليه وسلم فيما يجب على الستر أن الله حى يحب المستحيين ، فاستحيوا من الله ، المعنى فى ذلك لأنه يكره للعبء أن يبدى عورته الا لمعنى ولو كان وحده .

وقيل فيما يروى عن عائشة عليها السلام أنها سئلت عن جماع النبى صلى الله عليه وسلم لها ، فقيل عنها انها قالت : ماكشف رسول الله صلى الله عليه وسلم لى عن ركة قط . يخرج معنا ذلك على معنى الرواية أنها لا أبصرت لرسول الله صلى الله عليه وسلم عورة ، ولعله لا أبصر لها عورة ، وهذا يخرج على معنى الاستحياء وحسن الخلق .

وكذلك يروى عنه صلى الله عليه وسلم النهى عن النظر فى الفروج عند المجامعة ، وعن الكلام عند المجامعة ، وهذا كله يخرج عندى على الأدب والاستحياء عند كشف العورات من الكلام والنظر الى ما يخجل أحد الزوجين من صاحبه ، وبما يدخل عليه المكروه ، ولا يبلغ بهذا كله الى معنى يأثم ما لم يفعل ذلك على الاستخفاف بالنهى .

أو يبدى عورته أو عورة زوجته بفعله الى من يعقل العورات من

الرجال والنساء والصبيان العاقلين لذلك بمعنى ما لا يجوز له
من ذلك •

وقال غيره : وكذلك سمعنا عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا أراد
حاجة الانسان ضرب في الأرض ، ولا يكشف ثوبه حتى يدنو من الأرض ،
وهذا المعنى • ولعل قد زدت أو نقصت أو حرقت الكلام ، فينظر في ذلك ،
والله أعلم •

❖ مسألة : من كتاب الرقاق :

قلت : هل يجوز للمرأة أن تعلق زوجها في الجماع أم لا ؟

قال : لا أعلم أن عليهم في ذلك شيئاً ، والله أعلم •

قلت : فيجوز له جماعها مقبلة وقائمة وجائمة ؟

قال : كلما وصفت جائز إذا كان جماعها في الفرج حيث أمر الله ،
ولم يكن كالدواب •

قلت : فيجوز لها أن تعبت بفرجه ويعبت بفرجها قذفاً أو لم يقذفها ،
أم لا يجوز ؟

قال : لا أعلم أن عليهما أثماً لأنها مباحة للزوج والتزهر أحب الي •

❖ مسألة : وقيل يكره للرجل أن يدخل أصبعه في فرج امرأته •

✽ **مسألة :** ومن غيره ومن رأى الأطباء ألا يأكل الرجل شيئاً بارداً بعد الجماع ، ولا الاغتسال بالماء البارد بعد الفراغ الا بعد هنيهة ويغتسل بالماء الحار ، كان في صيف أو شتاء ، فان الغسل بالماء الحار يربط الأعضاء ، والبارد يبيسها •

وخير أوقاته أول النهار وآخر الليل ، والكف عنه آخر النهار وأول الليل •

وإذا جمعت أهلك فقل : باسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان منا •

وقال بعض الحكماء : ينبغي للعاقل ألا يخلى نفسه من ثلاثة من غير اغراط : الأكل والمشى والجماع ، فأما الأكل فهو قوام البدن فتركه احلال ، والاكتثار منه اعتلال ، وأما المشى فمن ترك تعهده فيوشك أن يطلبه فلا يجده ، وأما الجماع فهو كالبئر ان نزحت جمت ، وان تركت أذمت ، يقال أذمت البئر اذا انقطع ماؤها ، وفي معنى قوله : ان نزحت جمت ، وان تركت أذمت ، قوله : الذكر كالضرع ان حلب در ، وان ترك قر •

وقال بعض الحكماء : كل شهوة يعطيها الرجل نفسه فلا بد أن يكتسب قلبه قسوة ، الا الجماع فانه يرق القلب ، ويصفيه ، ولأجل هذا كان الأنبياء والصالحون يقطعونه •

* مسألة : ومن كتاب بيان الشرع :

وعن ابن عباس رحمه الله في العزل قال : حزتك فان شئت فأعطشه ،
وان شئت فأروه ، وعن ابن عباس أنه كان يعزل •

قال ابن مسعود رحمه الله : لو أن نطفة أخذ الله ميثاقها لو وضعت
على صخرة لأنشأها الله •

قال غيره : الذي معنا أنه أراد لو أن نطفة قد أخذ الله ميثاقها أن
يأتى منها ولداً — لعله — ولو وضعت على صخرة لأنشأها الله ، وصدق
ابن مسعود رحمه الله ، لأن ما كان في علم الله أن يكون شسيكون ، وعن
ابن عباس قال : لا بأس بالعزل •

قال غيره : أما الاماء من ملك اليمين فقد أجازوا ذلك ، ولا نعلم في
ذلك اختلافاً ، وأما الزوجات فقد قيل لا يفعل ذلك الا برضاها ، لأن لها
في ذلك الحق عليه •

* مسألة : من كتاب الأشراف :

ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف على نسائه في
غسل واحد ، وروينا عن ابن عباس ، وبه قال عطاء ومالك ، والأوزاعي •
وقال عمر وابن عمر : اذا أراد أن يعود توضأ وضوء الصلاة •

وقال أحمد : ان توضأ أعجب الى ، فان لم يفعل فأرجو ألا يكون به بأس ، وبه قال اسحاق ، وقال : لابد من غسل المخرج اذا أراد أن يعود •

قال أبو بكر : ان توضأ فحسن ، وليس ذلك بواجب •

قال أبو سعيد : معي انه نحو هذا فيما يروى عن أصحابنا ، ولا يخرج ذلك عندي الا على معنى التتزه والفضيلة ، لامن باب حجر الوطء ، ولا لثبوت حرمة في الوطء ، وقد قيل : أحسب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يطيأ الحرة بعد وطء السرية •

وقد قيل : لو وطأ زوجته على أثر وطئه من الزنى لم يكن بذلك بأس في معنى الفقه ، وان كان اثماً في الزنى •

* مسألة : ومن غير كتاب الأشراف :

كان يقول رحم الله المعرضات ، وقبح الله المتخافيات ، ونحو هذا من كلامه • قيل له فما المعرضات ؟

قال : هي أن تطرح ثيابها وتلصق جلدها بجلده • قال : وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول : كأنها في الزحف ونحو هذا ، وقال : لم يكن هنالك غش على معنى قوله •

❖ **مسألة :** قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من دعا زوجته الى نفسها فأجابته وأقبلت اليه كان لها أجر من أشهر سيفه في سبيل الله ، ومن دعاها فأدبرت كان عليها من الوزر كمن ولى من الزحف » ❖

❖ **مسألة :** سألت أبا نصر عن الرجل يأتى على أربع ، كشبه الدواب ؟

فقال أبو نصر سأل رجل عنها محبوباً في الطواف ، فقال محبوب : لا بأس عليه ❖

❖ **مسألة :** وسألت أبا سعيد عن قول النبي صلى الله عليه وسلم في النظر الى الفرج وما قيل انه نهى ؟
فقال : لعله يميئ القلب عن ذكر الله ❖

قيل له : فاذا كان الرجل يريد أن يجامع امرأته فأين يكون ؟
قال : قالوا لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ، وكذلك لا يتكلم الا بذكر الله ❖

قيل : وكذلك اذا كان الرجل يجامع زوجته فيتحفف بشيء دونها وكذلك هي ؟

قال : انه كذلك ، ويكون لكل واحد شيء يتحف به ❖ قال أبو سعيد :
وعنده أن ذلك من جهة النجاسة ❖

قال غيره : عرفت أنه يتخوف ان يحففا جميعهن بثوب واحد أن يحدث بينهما التباغض ، والله أعلم •

*** مسألة : ومن جواب أبي سعيد :**

وعن رجل زنى بفرج حرام ، ثم أتى امرأته وهو رطب بجنابة الزنى ، فوطئها على ذلك المقام قبل أن يغتسل ، هل يدخل عليه في زوجته شيء ؟ وهل قال أحد من أهل عمان في مثل هذا بتحريم أو كراهية ؟

ومعنى أنه اذا لم تعلم زوجته بذلك فلا فساد عليه فيها من طريق الحرمة ، ولا أعلم في ذلك اختلافاً ، وأما الكراهية فمعنى أنه قد كره له ذلك أن يوطئ الحرة بجنابة الأمة ، ولو كانتا حلالا له جميعاً ، فكيف بجنابة الزنا •

*** مسألة : قال أبو سعيد في رجل وطأ امرأته بعد ما ماتت ؟**

قال : معنى انه قد قيل في ذلك باختلاف ، فقال من قال : عليه الحد وصداق ثان بوطئه لها بعد الموت ، وقال من قال : عليه صداق ثان ولاحد عليه ، وقال من قال : لاحد ، ولا صداق عليه ، وعليه التوبة من ذلك •

قلت له : ووطأها محجور عليه كالمرأة الميتة الأجنبية ؟

— ٦٩ —

قال : هكذا عندي ، وقد ثبت عندي حجر وطء الموتى من طريق السنة
عن النبي صلى الله عليه وسلم ♦

قلت له : وكذلك مسه لفرجها للشهوة بعد موتها ، محجور عليه ؟
قال : هكذا عندي ♦

قلت : فكيف جاز له أن يطهرها ؟
قال : عندي انه انما جاز المس لها فيحال الطهور اذا كان بسبب تقدم
الزوجية ، ومحجور عليه ما كان مباحاً في حياتها من التلذذ فيها والشهوة
بالنظر والمس والوطء ♦

قلت له : فالمت هاهنا بينها منه بمنزلة الطلاق ؟
قال : هكذا عندي ، وهي أتم بينونة من الطلاق ، لأن الطلاق يمكن
له ردها بتزويجها أو بتركها ، وهذا لا يمكن أن يرجع له تزويجها
في أحكام الدنيا ♦

قلت له : فإذا ماتت يجوز له أن يتزوج أختها من قبل أن تقبر ؟
قال : هكذا عندي انه قيل ان ذلك جائز ، ولا عدة عليه ، فمن هاهنا
كان أشد من الطلاق ، لأن الطلاق لا يجوز له أن يتزوج أختها مادامت
في العدة ، وهذه قد باننت منه أبداً ♦

قلت له : أرأيت ان وطئها بعد الموت بعد تزوج أختها ، هل تحرم عليه أختها على قول من يحرم الزوجة بوطء الأخت الحية ؟

قال : عندي انه كذلك فيما قيل •

قلت : فعلى قول من لا يحرم ذلك ، وعلمت التى تزوج بها بوطئها اياها بعدها ، هل تحرم عليه من طريق أنه زان ؟

قال : معى انه على قول من يقول عليه الحد ، فلا يكون الحد الا من الزنى أو ما يشبهه ، فاذا ثبت معنى هذا حرم على من علم منه ذلك من النساء نكاحه •

وعلى قول من لا يثبت عليه الحد ، فأرجو أنه لا يفسد به معنى النكاح اذا كان وطؤه لها على سبيل الزوجية فى الشبهة •

قلت له : فاذا وطئ الرجل المرأة قبل أن يتزوجها ، هل تحرم عليه بذلك أختها ؟

قال : معى انه قد قيل فى ذلك باختلاف : قال من قال : ان أختها تحرم عليه بذلك ، كان الوطء قبل تزويجه بأختها أو بعد ذلك ، وقال من قال : لا تفسد عليه على حال ما لم تعلم الأخت بذلك •

وقال من قال : ان كان الوطء بعد التزويج حرمت ، وان كان قبل التزويج لم تحرم فيما عندي أنه يخرج فى قول أصحابنا ، وينظر •

قلت له : فاذا تزوج الرجل أخت زوجته الميتة جاز له وطؤها قبل أن
تقبر الميتة ؟

قال : هكذا عندي أنه قيل ♦

✽ **مسألة** : قال أبو زياد في رجل راود امرأة على نفسها فذهبت
الى امرأته فأعلمتها ، فقال امرأة الرجل : اذا رجع اليك فأعلميني ، فلما
رجع اليها خرجت اليها فأعلمتها ، فليست المرأة امرأة الرجل ، وخرجت حتى
قعدت له في الموضع ، ثم جاء الرجل فوقع على وهي امرأته ، وهو
لا يعلم ، فأخبرته امرأته أنها هي التي وقع عليها ، فسألوا المسلمين فحرمها
من حرمها ♦

فقال سعيد بن المبشر : ما تقول في رجل أن يسرق من زرب رجل
شاة ، فأخذ من زربهم شاة فذبحها وأكلها ، ثم علم من بعد أنها شاته
التي أخذها وذبحها ، وإنما قصد الحرام ماتروا عليه أحرام لحمها ،
قالوا : لا ، قال : فكما لا يحرم لحم هذه الشاة ، لا تحرم عليه امرأته ،
والله أعلم ♦

انقضى الذي من كتاب بيان الشرع ♦

✽ **مسألة** : عن الشيخ أبي نبهان : عن الزاني يجوز له جماع
زوجته قبل غسله من الجنابة ، أم ذلك محجور عليه ، ويدخل عليه التحريم

فى زوجته أم لا ؟ ويكره له وطء زوجته الثانية بعد الأولى ولم يغتسل أم لا ؟

قال : أما تحريمها عليها بذلك ، فلا يبين لى فى الوجهين جميعاً ، وأما المستحب فقد استحب له بعض ألا يجامعها مع امرأته الأخرى حتى يغسل ذكره من الأولى ، وإن لم يفعل فلا بأس عليه فيها على القول الذى نعمل عليه من رأى المسلمين •

ولقد جاء فى الأثر قول من يشير فى هذا لم تكن نراه ولم نعلم أن احداً غيره رآه •

* مسألة : من كتاب بيان الشرع :

ومن جواب أبى الحوارى : وعن رجل دخل فى الليل على امرأة رجل فجامعها ، وهى تظن أنه زوجها ، فلما علمت أنه غير زوجها صاحت عند ذلك وأعلمت زوجها بذلك ، أله أن يصدقها أم لا ؟

فعلى ما وصفت فليس عليه أن يصدقها ، فإن صدقها على ذلك لم تحرم عليه وهى زوجته وليس هذا بمنزلة الزنى •

* مسألة : وعن العابثة بفرجها زانية أم لا ؟

قال : هي عاصية لله في ذلك وآثمة ، ولا أعلم في الشبهة لها بذلك ،
ولم أرهم يحرمونها على الأزواج ، والله أعلم •

قلت : فرجل عبث بفرجه قدام زوجته وهي تنظر اليه حتى أمني
تفسد عليه أم لا ؟

قال : لا أعلم في ذلك فساداً عليه في ذلك الفعل لأنه فعل ما هو
غير محرم عليه ، وقال بعضهم : هو كالفاعل بنفسه : والله أعلم
بذلك ، لأنه قيل : هو أهو من هذا • انقضى •

قال الناسخ : سألت الفقيه الأجل التقى الورع الزكي أبا محمد عثمان
ابن أبي عبد الله الأصم ، رحمه الله ، عن الذي يعبث بذكره حتى يقذف
المني ، هل يجوز له ذلك أم لا ؟

فأجاب في ذلك أنه لا يجوز له ذلك ، وقال أنه الزنى الأصغر فيما
ذكر ، والله أعلم •

قال الناسخ الغنى بالله : وجدت في منثورة قديمة أن الناكح يده
ملعون ، والله أعلم •

✽ مسألة : من كتاب الرقاع :

وعن امرأة. تمسح فرج زوجها بيدها حتى يقذف يسعها ذلك أم لا ؟

قال : لا ينسح ذلك عندنا ، لأنه لا يجوز — لعله — يعنى ، ومنه
يجوز له أن يعبث بنفسه ، ولا يعبث به غيره ، لأن الجائز على ذلك
النكاح ، كما قال الله تعالى : (فأتوهن من حيث أمركم الله) •

انقضى الذى من كتاب بيان الشرع •

✽ **مسألة :** عن الشيخ صالح بن سعيد : وأما ادخال أصبعه فى
فرج زوجته على سبيل التلذذ ، فبعض كرهه ، وبعض أجاز ، وكذلك عبثها
هى بفرجه على سبيل التلذذ ، وكذلك كرهوا ادخال أصبعه فى دبرها ،
وكل هذا لم يبلغ به الى تحريم ، وما بقى من المفاكهة غير ما حرم ، فلا
أعلم فيه كراهية ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** ومن كتاب بيان الشرع :

وفى رجل جرى ذكره على دبر امرأته متعمداً لشهوة حتى قذف ، هل
تحرم عليه امرأته ؟ وهل قال أحد من أهل عمان بفساد هذا ولا كراهية ؟
فمعى أنه اذا لم ينزل النطفة فى والج الدبر ، ولا أراد ذلك الا أنه
أراد أن يقضى شهوته أو حاجته من غير ايلاج ، ولا انزال النطفة ، فلا
أعلم فى ذلك فساداً ، ولا كراهية الا من طريق المخاطرة أن يخاف الخطأ
فى الايلاج على قول من يقول انه تفسد بالخطأ •

✽ **مسألة :** قال أبو سعيد فى رجل وطأ امرأته فى دبرها وطلقها

أنها تحل لمطلقها الأول على قول من لا يفسدها على الواطيء ، وعلى قول من يحرمها على الواطيء فلا يحلها ذلك الوطء الأول •

وليس للرجل أن يطالب المرأة نفسها وهي حائض أو نفساء ، أو في صيام واجب ، أو حج ومثله أو مرض لا تقدر معه على الجماع •

وكذلك ليس له اتيانها في الدبر ، لأنه لما روى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ملعون من أتى امرأة في دبرها » ومن طريق خزيمة أنه صلى الله عليه وسلم قال : « ان الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في أعجازهن » وفي موضع آخر : « في أدبارهن » •

فان قال قائل : فقد قال الله عز وجل : (نسأؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم) فعموم هذه الآية يبيح اتيانهن من أى موضع شاء منهن ، ولم يخص موضعاً من موضع •

قيل له : الحرث في كلام العرب هو المزرعة •

والموضع الذي يثبت فهكذا نقول : ان له أن يأتي الحرث كيف شاء مقابلة كانت المرأة أو مديرة ، والعرب لا تسمى الدبر حرثاً ، والدليل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يسقى أحدكم زرع غيره » فسمى الولد زرعاً فموضع الولد هو الحرث والدبر لا يسمى حرثاً •

فإذا كان هذا هكذا لم يكن في قوله تعالى : (نساؤكم حرث لكم)
اباحة الوطء في الدبر •

فان قال : فان الله تعالى يقول : (أتأتون الذكران من العالمين •
وتذرون ما خلق لكم ربكم من أزواجكم) فوبخهم على ترك أدبار النساء
واختيارهم أدبار الذكران ؟

قيل : هذا غلط ، ووجه الاستدلال من ذلك على ما ذهب اليه ، لأن
الله تعالى وبخهم على اتيانهم الذكران وانصرافهم عما خلق لهم ، ووجدنا
الذى خلق لهم موضع الحرث دون غيره ، وليس في الآية ذكر الأدبار ،
وانما فيها ذكر ما أبيح دون من حرم •

وأجاز مالك اتيان النساء في أدبارهن ، واحتج بالآية : (أتأتون الذكران
من العالمين • وتذرون ما خلق لكم ربكم من أزواجكم) •
والله نسأله التوفيق لما يرضاه من قول وفعل •

انقضى الذى من كتاب بيان الشرع :

✽ مسألة : ومن استكره امرأة فوطئها في دبرها ؟

فعن أبى سعيد : أن عليه الصداق ، وعن محمد بن محبوب : لا صداق
عليه ، والله أعلم •

✽ مسألة : ومن كتاب بيان الشرع :

وسئل عن رجل وطأ امرأته فماتت من وطئه فيما دون ثلاثة أيام ،
ما يلزمه ؟

قال : معنى انه يوجد أنه لا شيء عليه اذا كانت بالغاً ، ويوجد أنه
على عاقلته دية الخطأ ، وأرجو أنه في بعض القول انها دية عليه في ماله •
قلت له : فان كانت غير بالغ ما يلزمه في ذلك ؟

قال : معنى انه في بعض القول انه يقع عليه دية ، وفي بعض القول
أنها على عاقلته ، ولا أعلم أن أحداً هدرها •

قلت له : فان أراد مجامعتها فامتنعت فضربها ، وهي بالغ وماتت من
ضربه بعد ثلاثة أيام ، ما يلزمه في ذلك ؟

قال : معنى انه اذا ضربها ضرب الأدب المأذون له به ، معنى أنه لا قود
عليه ، وان ضربها فوق ما أذن له به عمداً فماتت من ضربه بما يجب فيه
القول ، فقد قيل : بين الزوجين القول في الأنفس •

وأما في الجروح فمعنى أنه قيل لا قصاص بينهما ، وكذلك في الجوارح
لا قصاص بينهما في ذلك فيما عندي •

✽ مسألة : وسئل عن رجل وطأ زوجته فخلط موضع النكاح وموضع

البول منها ؟

قال : معى انه قيل لها ثلث الدية ان أمسكت البول ، وان لم تمسكه
في الحدث ، فلها الدية كاملة ♦

قلت له : فمن أى وجه كان لها ثلث الدية اذا أمسكت ؟
قال : معى انها بمنزلة النافذة ♦

قلت له : فمن أى وجه كان لها الدية كاملة اذا لم تمسك البول ؟
قال : معى ان البول اذا لم يستمسك فهو بمنزله اذهاب الشئ النافع
من جسدها مثل ذهاب السمع والبصر ، فامتناع الولد وامتناع الجماع من
الرجل وأشباه ذلك ، وكل شئ من الحد ذهب نفعه ، فلو كان قائماً
فالدية فيه كاملة ♦

قلت له : فان خلط موضع الجماع والغائط ؟

قال : ان كان الفتق خلط موضع الجماع والدبر ، ولم يلتئم حتى يكون
الجماع يجرى في الدبر فقد أفسدها وحرم منها الجماع ، وكان فيه
الدية كاملة ، وان التأم فهي نافذة ، وان لم تمسك الغائط ♦

قلت له : فان جرح رجل انساناً نافذة في شئ من يده ؟

قال : له ثلث الدية ♦

قلت له : فان التأم ؟

قال : لها ثلث الدية التأم أو لم يلتئم ♦

*** مسألة :** في رجل وطأ زوجته في دبرها ولم يولج ؟

انه لا بأس عليه اذا لم يولج الحشفة •

قلت له : فان قذف الماء على دبرها ، فلم تعرف شف الدبر الماء أم لا ؟ هل عليه في زوجته ؟

قال : على معنى قوله الذي عرفت أن الدبر لا ينشف مثل الفرج ، وليس عليه بأس في زوجته حتى يعلم أنه ولج الى موضع ما يقع به معنى الفساد في الزوجة بوصول الذكر اليه ، ومادون ذلك فلا يبين لى فساد ، ولو صح قد أولج دون ذلك •

وهذا كله اذا تعمد ايلاج النطفة ، واذا لم يتعمد فلا بأس عليه ، ولو صح أنه قد أولج على قول من يقول ان الوطء في الدبر بالخطأ لا يفسد ، وهو أكثر الأقوال معنا •

*** مسألة :** وسئل عن رجل غشى امرأته في دبرها ؟

قال : ان كانت منه عادة أمرت ألا تقيم معه ، وان كانت مرة فقد كان ضمام يرخص فيها وفي الحائض ، وأما مسلم فكان يكره ذلك للمرأة — لعله المرأة — وغيرها •

*** مسألة :** وسئل عن رجل تزوج صبية زوجها أبوها أو غيره من

الأولياء ، فاقترضها فماتت من وطئه ؟

قال : معى انه قيل اذا كانت صبية واقترضها الزوج فماتت من وطئه

فديتها في ماله ، وفي بعض القول ان ديته على العاقلة دية الخطأ ، ويعجبني أن تكون فيما له دية الخطأ ، لأن الوطاء كان مباحا له في الجائز على قول من يقول بذلك •

قلت له : أرأيت المرأة بالغا ، والمسألة بحالها ، أ تكون مثل الأولى ؟
قال : معي ان بعضاً يقول انه اذا كانت المرأة بالغة فاقترضها ، فماتت من وطئه انه قيل لا دية فيه ، لأنه كان ذلك حقا له •

وفي بعض القول انه على العاقلة خطأ بمنزلة جنايته ، لأنه وان كان مباحاً له الوطاء ، فقد حدث من فعله تلف النفس ، وكان ذلك بمنزلة الخطأ ، والله أعلم •

* مسألة : قال أبو المؤثر : في الفاجرة اذا حملت ثم شربت دواء فطرح ميتا ، فانها تقوب الى الله ، وتستغفر وتؤدي الى أرحام الولد من قتلها دية على قدر ميراثهم منه ، ولا شيء لها من الدية •

* مسألة : ومن جواب أبي الحواري رحمه الله :

وعن امرأة سقت ولدها دواء فمات من ذلك الدواء ، ولم ترد به الا الشفاء فمات فما يلزمها في ذلك ؟

فعلى ما وصفت فلا يلزمها في ذلك شيء اذا أرادت بذلك الشفاء لولدها •

✽ **مسألة** : قال أبو المؤثر رحمه الله :

وأقول : لو أن امرأة شربت دواء لتطرح ولدها فطرحته حيا ، ثم مات فلا قود فيه ، وفيه الدية •

✽ **مسألة** : وعن امرأة شربت دواء وهي حبلى ، فطرحته مافي بطنها ؟

فإن كانت شربت الدواء لتقتل ولدها فخرج حيا ثم مات ، فديته لورثته ، ولا شيء لها منه ، وإن كانت شربت الدواء ولا تعلم أنها حبلى ، فخرج حيا ثم مات فهو خطأ ، وديته على عشيرتها ، وإن خرج ميتا فعقره عبد أو أمة •

وعندنا أنها إذا شربت دواء مما يشرب الناس تريد الشفاء ، ولا تعلم أنه مما يقتل ، فطرحته ولدها ، أنه لا دية عليها ولو علمت أنها حبلى ، وكذلك يوجد عن أبي على رحمه الله ، وقال : ما أرى بأسا أن تصوم شهرين •

انقضى الذي من كتاب بيان الشرع •

✽ **مسألة** : ابن عبيدان : وهل يجوز للرجل أن يسقى امرأته دواء يمنعها من الحمل ، إذا لم يكن في بطنها حمل إذا رضيت بذلك ؟

(م ٦ — الخزائن ج ٨)

قال : جائز للرجل أن يسقى امرأته دواء يمنعها من الحمل إذا لم يكن في بطنها حمل ، هكذا حفظته من آثار المسلمين ، والله أعلم •

* مسألة : ومن كتاب بيان الشرع :

عن أبي الحسن : ومن طلق زوجته ثلاثا بلفظة واحدة طلقت منه بثلاث تطليقات ، وهو آثم في خلافه للسنة ، فان جحدتها فتهرب منه ، فان طلبها فتفتدى منه بصداقها ، فان أبي فلها قتله اذا طلب جماعها وكابرها على نفسها ، ولا تغتاله بالسم •

فان طلقها واحدة فليس لها قتله ، ولها مما نعته عن نفسها ، عن الشيخ أبي ابراهيم •

وأما ادعاؤها أنه أسمعها الطلاق ثلاثا أو أكثر ، فان صدقها لزمه الطلاق ، وان لم يصدقها فعليها البينة أنه طلقها ثلاثا ، فان أعجزتها البينة فعليها أن تفتدى منه بصداقها الذي لها عليه ، وبما لها من مال ، فان لم يقبل فديتها أن تحلف يميناً بالله ، وتكون معه ولا تمكنه من نفسها •

وعليها أن تجاهده ان أسمعها الطلاق ثلاثا وأنكرها حتى يكفيها الله أمره بقتل أو غيره ، أو يجعل الله لها فرجاً ، والله أعلم بالصواب في هذا وفي غيره •

*** مسألة :** قال أبو سعيد في امرأة اغتصبها رجل وغلبها على نفسها ؟

الذى معى أنه قد قيل أن ليس لها قتله الا اذا جاءها ليطأها ، فلها قتله في حين النوط ، وليس لها في ذلك الا أن تمتنع منه ومن ملكته فيحاربها على ذلك ، فان قتلته في حال المحاربة جاز لها ذلك .

*** مسألة :** وعن أبى الحوارى رحمه الله :

في المظاهر اذا لم يكفر كفارة الظهار حتى تنقضى أربعة أشهر ، فقد بانث منه كما تبين المطلقة ، ولها أن تجاهده عن نفسها بما قدرت ، وان لم تقدر عليه الا بقتله ، كان لها ذلك .

وأما في الأربعة الأشهر فليس لها أن تقتله الا من بعد أن يطأها أول وطئه ، فاذا وطئها أول وطئه فقد حرمت عليه أبداً ، ولها أن تجاهده بما قدرت وان لم تقدر عليه الا بقتله كان لها ذلك .

*** مسألة :** واذا عرفت المرأة التزويج فرضيت به ، وهى لا تعرف الزوج ، وهو لا يعرفها أيضا ، فانه اذا عرفها حين تهدى اليه بسكون قلبه ، والمعادة الجارية بين الناس من التعارف في ذلك ، جاز أن يتماسا ، لأن هذا يعرف بالمعادة ، وسكون النفس .

وهذا فعل الناس مذ لم يزالوا ، ولا يعرف في بدء الأمر الا هكذا ،
فان سأل بعضهما بعضا عن أنفسهما فحسن وليس ذلك من طريق الحكم ،
لأن اقرارهما ليس بيقين •

وانما يعرف هذا بالتعارف والعادة وسكون النفس اذا لم يرتب ،
وعادة الناس أن الرجل تهذى اليه زوجته امرأة أو امرأتان ، أو جماعة من
النساء ، ثم يذهبن عنه ، وتجلس في البيت امرأة فتسكن نفسه الى
أنها زوجته •

وكذلك لو دخل عليها منزلها فوجدتها فسكنت له واطمأنت نفسه الى
أنها زوجته ، كان هذا جائزاً ، وهذه عادة الناس ما لم يرتب ، فان ارتاب
فلا بد أن يتعرف من ذلك من أخذ الدلالات التي يقع له بها العلم ،
اما بسكون النفس ، واما بخبر ، والله أعلم •

✽ مسألة : وقيل في رجل أتى الى فراشه ، واذا عليه امرأة
فوطئها ، ومعه زوجته على سبيل الحلال ، ثم صح أنها غير امرأته فجاءت
بولد لسته أشهر مذ وطئها فان كان لها زوج قد وطئها ودخل بها ؟

فقال من قال : ان الولد لاحق بهما جميعاً ، لأن الوطء لهن يكن على
وجه الحرام ، ولا يلحقه اسم العاهر ، لأنه يدرأ عنه الحد ، وكل
وطء درأ عن صاحبه الحد لحقه الولد •

وقال من قال : لا يلحقه الولد ، والولد ولد الزوج ، ولا يلحق الواطيء
لأن الزوج هو الفراش ، وأما ان كان الزوج لم يدخل بها فجاءت بولد
لستة أشهر مذ وقع هذا الوطء ، فالولد ولد الواطيء ، وعليه صداق مثلها .
ان كانت لم تعلم بذلك أو كانت لها حجة وعلة تقتل بها •

وان كانت ساعدته على ذلك فالولد لا حق بالرجل ، ولا شيء عليه ،
ولا يبطأ الزوج حتى تنقضى عدتها ، ولا تنقضى عدتها الى أن تضع حملها
هذا ، والله أعلم •

انقضى الذى من كتاب بيان الشرع •

* مسألة : ومن غيره وعمن وجد على فراشه امرأة فوطئها وظن
أنها امرأته ، ثم علم بعد ذلك أنها غير زوجته ، هل لها عليه — لعله —
صداق •

الجواب : اختلف أصحابنا فى ذلك على قولين : فقال بعضهم لها
الصداق ، وقال آخرون : لا صداق لها ، والله أعلم •

* مسألة : ومن كتاب بيان الشرع :

سألت أبا سعيد رضىه الله عن المفاوضة بين الزوجين اذا تفاوضا
فى مالهما ما تكون هذه المفاوضة بمنزلة الاباحة منهما لبعضهما بعض
أم بمنزلة العطية ما لم يحرز المعطى ؟

قال : ليس معنى أنهما بمنزلة أحدهما في التسمية ، لأن هذا كله في الكلام ، وداخل في الأحكام ، ولكنها تخرج عند مخرج الادلال ، لأنها ليست من طريق الفعل من رب المال ، وإنما هو من تركه على ما تخرج اطمئنانة القلوب حله من قلبه ، فهي خارجة مخرج الادلال عندي ، والله أعلم •

قلت له : فنتقع المفاوضة في ازالة الأصل والفروع والثمار ، أم أن المفاوضة في الفروع وليست تقع في الأصول ؟

قال : كلما وقع عليه وفيه حكم اطمئنانة القلوب من ازالة أصل أو فرع فهو خارج مخرج المفاوضة في أول المسألة ، لأنها تخرج مخرج الادلال ، وإنما يقع الادلال بحكم اطمئنانة القلوب •

قلت : فالمفاوضة كلام يحتاج فيه المتفاوضان اليه ، ولا يثبت لهما المفاوضة الا به ، أم انما ذلك الى اطمئنانة القلوب بغير كلام ؟

قال : المفاوضة تقع على معنيين عندي بالحل والاباحة بحال ثان على سبيل المفاوضة من القول ، وبالمشاركة والمسألة على ما تسكن القلوب على الرجاء من بعضهم بعض ومن طيبة النفس •

قلت له : وإذا قايض الزوج بمال الزوجة أحداً من الناس بعد المفاوضة وهي حاضرة ولا تغير ولا تنكر ، هل يجوز ذلك المقائض للزوج ؟

قال : معى اذا ثبتت المفاوضة فى مالها مثل ما فعل فى مالها حكم
المفاوضة جاز ذلك ، والا فهو كغيره من الناس •

قلت : فمن علم بمفاوضة الزوج ومفاوضته هو وزوجته ، ويتسمى
به ويثمره ، وهلك الزوج ما يكون حكم ذلك المال للزوجة ، أو ميراث
لورثة الزوج ؟

قال : حكم المال المعوض ، هو يدل على مال الزوجة حتى
يصح غير ذلك •

قلت : فان قايض الزوج رجلا قد علم بمفاوضة الزوجين لبعضهما
بعضا ، فلما أن تقايضا بالمالين أنكرت الزوجة ذلك القياض ؟

قال : أما فى الحكم فهو منتقض وهو غير ثابت فى الحكم ، وأما
فى الحل فاذا علم القايض بمفاوضتهما جاز ذلك له فيما بينه وبين الله •

انقضى الذى من كتاب بيان الشرع •

✽ مسألة : عن الشيخ الزاملى : وفى الرجل اذا غوضته زوجته فى
مالها وكنز تمرها أجرته ، ومات والأجرة بحالها ، أكون حكمها لها أم
لورثته هو ؟

قال : فيما يعجبنى على ما اعتبرته من معانى الأثر فى المفاوضة أن

يكون حكم الثمرة لها حتى يصح أنها أعطته إياه وقبله منها ، وشاورت في هذا شيخنا محمد بن راشد فقال : هكذا يعجبني ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** ومنه : وأما مسألة المفاوضة ، فالمفاوضة على وجهين على ما سمعته من آثار المسلمين بعتية وبدلالة ، فإذا كانت هذه المفاوضة على وجه العتية من الزوجة لزوجها ، فأجرة هذه الأرض عندى للزوج ، ولو ماتت المرأة قبل أن يقبضها إذا قبل منها العتية والقاعدة ثابتة الى وقتها ان كانت الى وقت معلوم •

وان كانت المفاوضة على وجه الدلالة من الزوج على زوجته لما يرى من طيب نفسها ، ولم يكن هنالك كلام بينهما فيعجبني أن تكون الأجرة لورثة المرأة ، إذا لم يقبضها الزوج في حياتها ويتلفها ، لأن المال قد انتقل الى غيرها ، ويعجبني ثبوت القاعدة لأنها بوجه حق على قول من يجوز الدلالة ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** ومنه والمرأة المفوضة لزوجها في مالها ، وماتت بعد حصاد الثمرة ، وكانت قائمة بعينها ؟

فقول تكون للزوج وقول لورثتها ، وما لم يحصده فهو لها ، ولا أعلم في ذلك اختلافاً ، وعلى هذا لا يجوز للزوج أن يأخذ الزرع

ولا ثمرته اذا لم يخصده قبل موته على سبيل المفاوضة بينهما ،
والله أعلم •

✽ مسألة : عن الشيخ ناصر بن خميس بن على النزوى
الحمراشدى •

فى الزوجين اذا كانا متفاوضين ثم اختلفا ، وقد حد لها مالها ، وطلبت
منه ما أخذ من علة مالها ، وقل هو : قد أخذته بطيبة نفسها ، وقالت
هى : لم أمره بذلك ويرد على مالى ؟

الجواب : ان كان الذى أعطته اياه ، وقبل عطيتها من غير تقية منها
له ، ولا حياء مفرط ولا مطلب ، فليس لها ذلك عليه ، ولو كان قائم العين
وقبله منها كاف ، ولو لم يحرزه على قول بعض المسلمين •

وان لم يكن حصده وقبضه الا بوجه التفويض منها له ، وكان قائم
العين ، ثم رجعت فيه فهو لها ، وان ماتت فهو لورثتها ما لم يجز منها
عطية ثابتة فيه له ، أو تستهلكه بوجه من الوجوه قبل مطلبها ، أو
يخلطه بماله ، والقول قولها أنها غير راضية فى أخذه ، والله أعلم •

✽ مسألة : ومنه والمرأة اذا منحت زوجها غلة مالها ، أو فوضته
فيه — نسخة فيها — أو أعطته عليه مالها بقيامه به ، ثم أرادت الرجوع

— ٩٠ —

ما الذى يجب لزوجها هذا من الغلة رجعت قبل دراك الثمرة أو بعده ،
وما الذى عليها له من الذى غرمه هو فى — نسخة — على مالها فى جميع
الوجوه المذكورة ؟

قال : ان كانت العطية أو التفويض أو المنحة بالقيام منه على ذلك ،
فذلك ثابت ما لم ترجع فى ذلك ، فاذا رجعت فيه ولم تتمه قبل أن يقبض
ذلك ويحرزه عليها ، فلها ذلك عليه وعليها له غرمه ان عرف ذلك •

وان لم يعرف فله كما يراه العدول من أهل المعرفة بذلك ان وجدوا ،
والا فالقول قول الغارم مع يمينه أنه كذا وكذا ، وما أحرزه بعد الدراك
وأخذه فله ذلك عندنا ، والله أعلم •

*** مسألة :** أحسب أنها عن الصبحى لأنها على أثر مسائله :

واذا فوضت المرأة زوجها فى مالها ويسقى بمائها وحصده ، ومات
وكان قد أذهب فيه مخرمة ، أيحل لها أخذه أم لا ؟

قال : اذا بقيت الغلة مجتمعة فى يد الزوج جاز له أخذها اذا لم
تدفعها له •

وسمعت من يرفع فى هذه المسألة اختلافاً فى جواز أخذها لها ،
وأما فيما غرمه الزوج ، فالقول قوله فيه ان كان حيا ما لم يدع فوق ذلك
من الغرم •

— ٩١ —

وان قال قائل ان الغرم يكون بنظر العدول كان أحب الى •

وجواب له آخر في هذا المعنى : لها أخذ ما حصد من مالها اذا لم يتلفه الزوج اذا لم يدرك ولم يحصد بعد ، وان كان قد حصد فسمعت فيه اختلافاً في جواز أخذها له ما لم يخلطه بغيره •

وقول : ولو خلطه بغيره كان لها أخذه في بعض القول ، ولعل في لزوم العناء عليها له اختلاف ان كانا متفاوضين ، والله أعلم •

*** مسألة :** الشيخ صالح بن وضاح :

وفيمن خلط تمره بتمر امرأته ويسره ببسرهما ، وحبه بحبها ، وكانا متفقين ، فلما اختلفا طلبته ألها ذلك أم لا ؟

قال : اذا استهلك تمرها وخلطه بتمره ، وخلط حبها بحبه بطيبة نفسها ، ولا تنكر ذلك ولا تكره ، فلما اختلفا طلبته ، فلا شيء لها في جميع ذلك ، وان مات أو ماتت فلا شيء لها ولا لورثتها عليه ، ولا على ورثته ، والله أعلم •

*** مسألة :** الصبحي : وفي الزوجة اذا كانت مفوضة زوجها في

مالها ، واذا غضبت قالت : لم أرض أن تأخذ من مالي ولا أبرئك ، واذا تركه عتبته ولم ترض حتى يقبله منها ، أيحل على هذه الصفة ؟

قال : يحل عند الرضا ، ويحرم عند الغضب ، والله أعلم •

* مسألة : ومنه وما صفة المفاوضة بين الزوجين ؟

قال : اذا طابت نفسها عليه في مالها من أخذ أو بيع أو تلف ، فتلك المفاوضة ، وهذا شيء يقع بالكلام وغير الكلام من سكون النفس اذا عرفا بعضهما من بعض ، والله أعلم •

* مسألة : عن الشيخ أبي نيهان :

وفيمن أعطته زوجته غلة مالها على رضا من نفسها ، فأحرزها ، فهي له ، وليس لها أن تعطى أحداً منها الا بإذن ، وإن أباحتها في أن يأكلها ، لم يجز له أن يتصدق على غيره بها ، ولا شيء منها حتى ترضى له ، والا فلا ، لأنها لم تخرج عن ملكها في هذا الموضع بعد ، فهي لها الا ما أكله من قبل أن ترجع عليه في إباحتها ، فانه لا شيء فيه فلا يلزمه أن يبدله ، والله أعلم •

* مسألة : عن الشيخ سليمان بن محمد بن مداد رحمه الله :

في رجل فوضه والده أن يأكل من ماله ويأخذ منه ما أراد ، ويعطى منه ، أيجوز لهذا الولد أن يأكل من مال والده في كل حين أراد ، اذا لم يدخل في قلب والده ، شيء كان في ذلك أو في غيره ، أم لا ؟

قال : فالإجازات عندي تختلف باختلاف أحوال الناس ، واختلاف منازلهم وأخلاقهم ، فمنهم من يبيع الشيء الكثير من ماله ونفسه ، ولم تطب بذلك ، ولا شيء منه عند وقوع الفعل ، ومنهم من تسمح نفسه بالقليل من ذلك ، ولم تطب نفسه بالكثير .

ومنهم من تسمح نفسه بما نطق به لسانه قليلا كان أو كثيرا ، وإنما يعرف ذلك من طريق سماعات النفوس ويعرف ذلك المبطل به ويميزه أن كان من أهل المعرفة والتمييز .

فإن عرف هذا الولد السماحة من والده ، وطيب النفس بذلك جاز له عندي ما لم يرجع فيما أباح له به ، وقد قيل بإجازة ذلك على وجه الدلالة ، أن كان لهذا الولد دلالة على والده أو غير والده ، جاز له الأخذ من ماله على وجه الدلالة أن عرف وجه الدلالة وجوازها على قول من أجاز الدلالة .

وقد قيل : أن الدلالة لا تجوز إلا على الولي ، وقال من قال : جائزة على الولي وغير الولي ، وإنما يخرج عندي من طريق مصافات القلوب ، ومعدوم ذلك عندنا في أهل هذا الزمان ، لقلة موالاتهم ومصافاتهم .

وصفة معرفة الدلالة أنه إذا وجده صاحب المال الدال عليه يأخذ من ماله ، لم يستحي منه ، ولم يدخله من أجله حياء ، وأنه إذا علم صاحب

— ٩٤ —

المال الدال عليه يأخذ من ماله دخل في قلبه الفرح والسرور بما نال
هذا من ماله ، فإذا كان على هذا الوجه جازت الدلالة عليه ، على
قول من يجيز الدلالة •

وقال من قال : ان الدلالة لا تجوز على الولي ، ولا على غيره ،
والله أعلم •

الباب التاسع

جماع في ذكر الطلاق ودقائقه وفي اليمين بالطلاق
ومن أراد من رجل طلاق امرأته وفي رهن الطلاق وبيعه
وهبته وجعله في يد الزوجة وفي الوكالة في الطلاق وشرطه
عند النكاح وفي الاستثناء والمشيمة والرضا والسكران
والمریض والعبد والمجنون والأعجم والمشرک والمكره والجيلة
وغير ذلك

الحمد لله الملك الخلاق ، الكريم الرزاق ، الذي أحل لنا التزويج ،
ولم يجبر علينا الطلاق ، وأوضح لنا ما لنا أو علينا ، منذ حال ما تعبدنا
الى حين الفناء والفراق •

والصلاة والسلام على سيدنا محمد شفيعنا يوم التلاق ، وعلى آله
وأصحابه وتابعهم وتابع تابعهم عن نهج الوفاق •

ومن جامع ابن جعفر :

واعلموا أن من أنوار الاسلام الساطعة ، ورحمة الله الواسعة ،
التي أكمل الله بها الدين ، وأكرم بها المؤمنين ، أن عصمهم بالتزويج ، ولم
يدعهم في أمر مريج ، ثم عرفهم أن حل الوثاق ، اذا أراد الفراق ، فانه
واقع بالطلاق •

وعندما يبتلون به من الایلاء والظهار ، وما يكفر به الفقير وذو اليسار ، وأن المساعدة الى غاية قد عرفها ومدة ، وبيان للناس ، وضياء من الالتباس ، وموعظة للمتقين ، وحجة على المعتدين •

وقال الله تبارك وتعالى في كتابه الكريم : (الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان) يعنى بعد المرتين اما أن يمسك بمعروف ، أو يسرحها الثالثة بإحسان •

وقال عز وجل : (وان أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم احداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً تأخذونه بهتاناً وإثماً مبيناً • وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم الى بعض وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً) •

يقول : لا يسىء اليها لتفتدى منه بما أعطاها ، والقنطار ألف ومائتا دينار •

وقال تعالى : (وبعولتهن أحق بردهن في ذلك) قيل كان اذا طلق الرجل زوجته ثلاثاً في أول الاسلام كان أحق بردها ما كانت في العدة ، ثم صارت هذه الآية منسوخة بنسختها الآية التي قال فيها : (الطلاق مرتان) •

✽ مسألة : والسنة في الطلاق ، أن يطلق الرجل امرأته واحدة اذا ظهرت من الحيض ، بشاهدى عدل قبل أن يجامعها ، ثم يتركها حتى تنقضى عدتها ، فان أراد مراجعتها في العدة أشهدا مسلمين حرين •

✽ **مسألة :** أبو سعيد : أن طلاق السنة أن يطلق الرجل زوجته طلقة واحدة ، ثم يدعها حتى تنقضى عدتها ، وطلاق العدة هو أن يطلقها اذا طهرت من الحيض قبل أن يجامعها ، ثم يدعها حتى تحيض وتطهر ، وتغتسل ، ولا يطأها ثم يطلقها الثانية ، ثم يدعها حتى تحيض وتطهر وتغتسل ولا يطأها ، ثم يطلقها الثالثة •

فهذا هو طلاق العدة الذى قال الله تعالى فيه : (وأحصوا العدة)
 قيل : فمن طلق غير طلاق السنة أ يكون كبيرة من فعله ؟

قال : انه كذلك •

✽ **مسألة :** وعنه فى المطلق طلاق السنة أبه يجوز له الوطء الى أن تطهر أو تنفس ، ثم تطهر ، فاذا طهرت من حيض أو نفاس ، وقع الطلاق ، ولو أبطلت مقدار سنة فله وطئها الى أن تحيض •

✽ **مسألة :** من منثورة المعقدي :

فان قال لها : أمرك بيدك ، أو طلقى نفسك ، فقال : قد طلقت
 نفسى ثلاثاً ؟

فهو كما قالت •

فان قال : طلقى نفسك ثلاثا فطلقت نفسها واحدة ؟

(م ٧ — الخزائن ج ٨)

لم يقع بها الطلاق •

فان قال لها : طلقى نفسك واحدة ، فطلقت نفسها ثلاثا ؟

انها لا تطلق أيضاً •

وكل من رسم له رسم على صفة فخالف ذلك الرسم ، لم يجز

فعله للخلاف الذى كان منه •

✽ مسألة : واذا كانت امرأة قد قعدت من الحيض أو جارية

لم تحض فأراد طلاقها فليمسكها ، حتى اذا هل الهلال فيطلقها واحدة ،

ويشهد على ذلك شاهد عدل ، ثم يمسك عنها ثلاثة أشهر ، وهى انقضاء

عدتها •

فان أراد مراجعتها فى العدة فذلك له ، فان كرهت ما لم تحرم

عليه أو فدية •

✽ مسألة : وان كانت حاملا فيطلقها واحدة ويشهد على ذلك

شاهدى عدل ، ولا يقربها حتى تضع حملها ، وله ردها وان كرهت ،

ما لم تضع أو تبين بثلاث أو فدية •

وكذلك السنة فى طلاق الاماء ، غير أن طلاق الأمة تطليقتان

وعدها حيضتان ، فان كانت لا تحيض فخمسة وأربعون يوماً •

*** مسألة :** وطلاق السنة رجعى بظاهر قوله تعالى : (لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً) فأى أمر يحدث بعد الثلاث ، وأيضاً فمن طلق ثلاثاً فأى عدة تحصي ، وأى أمر يحدث وذلك خلاف أمر الله تعالى .
انقضى الذى من كتاب بيان المصنف .

*** مسألة :** الصبى : وفى الطلاق فى أيام الحيض مكروه أم محرم ؟ وان طلق أحد زوجته فى أيام الحيض بمعنى طلاقه أم لا ؟
قال : على ما سمعته من الأثر اذا طلق فى الحيض يكون طلاقه بدعة ، ويمضى طلاقه ، والبدعة لا ينجو صاحبها من الكراهية ، والله أعلم .

*** مسألة :** من كتاب المصنف :

فمن قال لزوجته التى تحيض : أنت طالق للسنة ، ولم يسم ثلاثاً فهى طالق واحدة اذا طهرت من أول حيضة ، ويملك الرجعة فى هذا ما كانت فى العدة ، وفى موضع أنها اذا اغتسلت من الحيض طلقت .

أبو سعيد : ان قال : أنت طالق للسنة ؟

فقتيل : : تطلق من حينها ، وقيل : حتى تطهر من حيضة حتى يقول :

أنت طلاق طلاق السنة ، وان كانت لا تحيض من كبر أو صغر ، وقد دخل بها فقال : أنت طالق للسنة ، فإذا هل الهلال طلقت ، وقول : حتى يخلو شهر ثم تطلق •

* **مسألة :** وان كانت حاملا فقال : أنت طالق للسنة ؟

فهى طالق ساعة تكلم بذلك بلا اختلاف فى ذلك بين أحد •

* **مسألة :** وان قال لزوجته التى لم يدخل بها : أنت طالق للسنة ؟

طلقت من حينها صغيرة كانت أو كبيرة ، طاهرة أو حائضاً ، أو حائلاً ، ولا أعلم فيه اختلافاً ، وهذه المسألة فى المختصر يقول فيها : انها تطلق اذا حاضت حيضة ، وهذا عندنا اغفال من الشيخ أو غلط من الناسخ •

وانما ذلك فى التى جاز بها وهى ممن تحيض ، والله أعلم •

* **مسألة :** واذا قال لامرأته : أنت طالق ثلاثا للسنة ، ولانية ؟

فكلما حاضت حيضة فهى طالق واحدة حتى يستكمل ثلاث تطليقات ، ولا تحسب الحيضة الأولى من عدتها •

— ١٠١ —

وان نوى أتكون طالقاً مكانه ؟

فهو كما نوى وان لم يدخل بها في جميع هذا لم يوقع عليها من
الطلاق الا واحدة •

* **مسألة :** وان كانت لا تحيض من كبر أو صغر وقد دخل بها ؟
فقال : أنت طالق ثلاثاً للسنة ولانية له ؟

فهى طالق مع كل شهر واحدة من يوم تكلم ، وقول ان كان غشى
فلا تطلق حتى يمضى شهر ، فان كان مضى شهر منذ غشى فهى طالق من
حين تكلم •

انقضى الذى من كتاب المصنف •

* **مسألة :** ابن عبيدان : فى الذى طلق زوجته طلاق السنة ، ثم
ردها قبل أن تحيض ان كانت ممن يحيض ؟

فاذا حاضت وطهرت من الحيض فانها تطلق ولا ينفعه الرد قبل أن
يقع الطلاق •

وطلاق اذا قال : الزوج لزوجته : أنت طالق طلاق السنة ؟

فانها لا تطلق ولا ينفعه الرد قبل أن يقع الطلاق •

— ١٠٢ —

وطلاق اذا قال الزوج لزوجته أنت طالق طلاق السنة ؟

فانها لا تطلق الا أن تحيض وتطهر من الحيض •

وان كانت المرأة طهرت ولم يجامعها زوجها بعد أن طهرت من الحيض ، وقال لها أنت طالق طلاق السنة ؟

فانها تطلق من حينها ، والله أعلم •

✽ مسألة : الشيخ ناصر بن خميس :

فيمن له زوجة فأراد أن يطلقها ، أو المملوكه زوجة فأراد أن يطلقها منه ، فلم يحضر شهود كيف يكون هذا الطلاق ، وما يلزمه في ذلك من طلاق ، وأثم أم لا يلزمه شيء ؟

قال : انه ماض ويلزمه الاشهاد على ذلك ، واذا ضيع الاشهاد من غير عذر ، فعليه التوبة من ذلك عندنا ، والله أعلم •

✽ مسألة : من مسألة لابن عبيدان : وينبغي أن يطلقها بحضرة شاهدي عدل ليخبرها أنه طلقها ، ولأجل الميراث اذا ماتت وهي في العدة ، أو مات هو أو يشهدا بلحق الولد ، وان طلقها بغير محضر أحد ، ولا أشهد على ذلك أحداً فانها تطلق حاضرة كانت أو غائبة ويستحب أن يكون بحضرة شاهدي عدل •

*** مسألة : من كتاب المصنف :**

ومن طلق زوجته للبدعة أو الجاهلية طلقت وذلك اذا قال أنت طالق
اثنتين بكلمة واحدة ، أو أنت طالق ثلاثا لا يقول للسنة ولا لغيرها ،
ولا بعد طهرها فذلك بدعة •

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من طلق واحدة
للبدعة ، أو اثنتين للبدعة ، أو ثلاثاً للبدعة ألزمنه بدعته » •

*** مسألة : وفي الحديث :** « ليس شيء أحسن من العتاق ولا
أقبح من المطلاق » هذا انما يخرج معنا طلاق البدعة ، فأما طلاق السنة
فان الله تعالى لم يحرمه ، وقد علمهم كيف يصنعون •

*** مسألة : وطلاق الضرار غير جائز ، وان كان يقع ، وهو أن**
يطلق الرجل امرأته ، ثم يمسك عنها حتى اذا دنى انقضاء عدتها راجعها
ثم طلقها من بعد ذلك ، وذلك هو الضرار الذي نهى عنه ، وليس للرجل
أن يفعل ذلك بها ليضارها ويمنعها من الزواج ، فهذا حرام واعتداء منه •

*** مسألة : ذهب كثير من العلماء الى أن طلاق الثلاث جملة**
واحدة بدعة ، وذكر ذلك عن علي ، وابن عباس ، وابن مسعود ، وبه
يقول أصحاب أبي حنيفة ومالك •

ومن الناس من زعم أن طلاق الثلاث لا يقع أصلاً ، وقول : بل يكون واحدة ، وقد طلق عبد الرحمن زوجته تماضر بنت الأصبع الكلبية في مرضه ثلاثاً ، وطلق الحسين بن علي ثلاثاً ، وحلف الزبير بن العوام على زوجته بالثلاث ويلفظ العجلاني بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم بالطلاق الثلاث ♦

قال الشافعي : طلاق الثلاث غير محرم ، واحتج بأن العجلاني طلق زوجته ثلاثاً بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال صلى الله عليه وسلم : « لا سبيل لك عليها » ولو كان محرماً لبينه صلى الله عليه وسلم ♦

وقال أبو حنيفة : هو محرم واحتج بأن ابن عمر قال : طلقت امرأتى طلقة وهى حائض ، فأردت أن أتبعها بتطليقتين أخريين ، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : « راجعها » فقلت أرايت لو طلقتها ثلاثاً ؟ فقال : « بانت منك امرأتك — نسخة — زوجتك وعصيت ربك » ♦

وفي خبر آخر : أن عبد الله طلق زوجته ثلاثاً ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « أهكذا أمرك ربك انما السنة أن تستقبل بها الطهر ثم تطلقها في كل طهر تطليقة » ♦

* مسألة : عن النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلاً جاءه فقال :

يارسول الله انى طلقت امرأتى ألفاً ، فقال صلى الله عليه وسلم :
« بانئت منك امرأتك بثلاث وتسعمائة وسبع وتسعون عليك معصية وأنت
ظالم لها وظلمت نفسك » ♦

وقد كره الطلاق في — نسخة — من المؤمنين ، وبلغنا أن رجلاً أتى
ابن عباس فقال : انى طلقت امرأتى عدد النجوم ، فقال : قد كان يغنيك
منها رأس الجوز أوليك اتخذت آيات الله هزواً ♦

✽ **مسألة :** زعمت الرافضة أن طلاق الثلاث لا يقع ، وأنه
بدعة ، وأنه مخالف لما أمر الله به من الطلاق للسنة ، ومن خالف الله
فيما أمره ففعله باطل ♦

يقال لهم : لو جاز ما قلتم لوجب أن يكون من طلق زوجته يعنى
بذلك والديه ، أو يعتق عبده كياداً لهما ، وقصداً منه الى عقوبتهما لعل
عقوبتهما كان طلاقاً باطلاً ، وعتقه غير جائز بمخالفته الله تعالى في برهما ،
فلما قلتم مع المسلمين : الطلاق واقع والعتق جائز مع المخالفة ♦

فكذلك ما أنكرتم أن يكون المخالف في طلاق السنة لازم له مع
مخالفته ، فان قال الوكيل في طلاق السنة اذا طلق للبدعة أيكون جائزاً ؟

قيل له : الوكيل اذا خالف الرسم لم يلزم فعله ، لأن فعل الوكيل

فعل الموكل ، فلما كان الموكل لا يقصد الى هذا ، ولم يرده لم يلزمه
ما أوجبه عليه غيره ، والمطلق يلزم نفسه الطلاق لا من خالفه •

❖ **مسألة :** عن مجاهد قال : كنت عند ابن عباس فجاءه رجل
فقال : انه طلق زوجته ثلاثا فسكت حتى ظننت أنه ردها اليه ، ثم قال
ينطلق أحدكم فيركب الأحموقة ثم يقول : يا ابن عباس ، يا ابن عباس
وان الله قال : (ومن يتق الله يجعل له مخرجاً) وانك لم تتق الله فلم
يجعل لك مخرجاً ، عصيت ربك ، وبانت منك امرأتك •

❖ **مسألة :** فان طلقها ثلاثاً وهو مريض ؟

فقيل : ترثه ، لأن ذلك من الضرار ، وقول ما لم يرد به الضرار
لم ترثه •

فان قال : أنت طالق ثلاثا ان فعلت كذا وهو مريض ، ففعلت وهو
مريض ، ثم مات ؟

ففى الميراث اختلاف •

❖ **مسألة :** فان قال : اذا هل الهلال فأنت طالق ، فهل الهلال
وهو مريض ؟

ففى ميراثها منه اختلاف •

انقضى الذى من كتاب المصنف •

✽ مسألة : من كتاب الاختصار :

والمطلقة ثلاثا اذا تزوجت غيره فى عدتها وطئها فى حال حيضها ،
أو فى دبرها أو صومها ، ثم فارقتها ، هل تحل للأول ؟

الجواب : لا تحل لمطلقها هذا ، ولا يحل له أن يرجع اليها حتى
يقر الثانى أنه قد وطئها الا أن يطأها خطأ فى حيضها ، وأما فى العمد
فلا يحل له ، ولو لم تعلم هى بالحيض ، ويختلف فى شهر رمضان ،
وفى الاعتكاف وفى المسجد الحرام ، والله أعلم •

✽ مسألة : ومن غيره : الصبحى : وفيمن طلق زوجته وماتت قبل
أن تنقضى عدتها ما يعجبك يرثها أم لا ؟ وان كان يرثها وادعى هو أنه
طلقها طلاقا رجعياً ، وادعى ورثتها أنه خالعه أو طلقها طلاقاً بائناً ،
أىكون القول قوله ، وعليه يمين أم لا ؟

قال : ان كان طلقها ثلاثا فى صحته فلا يرثها ، وكذلك ان كان فى مرض ،
وان كان طلاقاً يملك فيه رجعتها ، وماتت هى فى العدة ورثها •

✽ مسألة : وان ادعى ورثتها أنه خالعه ، أو أن طلقها ثلاثا ،
وانقضت عدتها منه ، وأنكر هو ذلك فعليهم البينة ، وعليه هو اليمين
ان أرادوا يمينه •

وأما ان طلقها طلاقاً بائناً في مرض مخوف ومات ، وهى فى العدة
ففى أكثر القول أنها ترثه حتى يصح أنه مضار لها ويعجبني هذا القول ،
فهذا فى المدخول بها •

وان كان لم يدخل بها وطلقها كان واحدة أو أكثر فقد بانّت منه ،
فان حسبت نفسها عن الأزواج بقدر العدة ومات قبل انقضاء العدة ففى
أكثر القول أنها ترثه •

وأما ان خالعها وهو مريض بمطلب منها وهى صحيحة ، ففى أكثر
القول أنها لا ترثه اذا مات وهى فى العدة ، وان كانت هى مريضة ففى
أكثر القول أنها ترثه كان بمطلب منها ، أو بغير مطلب منها •

وأما الطلاق فلا أعلم فيه فرقاً كان بمطلب منها ، أو بغير مطلب ،
وأما ان طلقها فى مرض يقوم فيه ويقعد بنفسه من غير أحد يسنده
ويمشى بنفسه ، فهو عندى مثل الصحيح •

وكذلك فى المرض غير المخوف ، وطلاق الصحيح البائن لا ميراث
فيه ، ولو نوى ضرراً عن الميراث ، والمرض فيه اختلاف ، قول حتى يصح
أنه ضرار ، وقول حتى يصح أنه غير ضرار ، والله أعلم •

✽ مسألة : من كتاب المصنف :

الطلاق صراح وكنايات :

فالصراح : محكوم بظاهره ، ولا ينوى فيه باجماع الأمة •
والكنايات : ينوى فيها اتفاقاً • وصراح الطلاق قوله : أنت طالق ،
وأجمع المسلمون أن من لفظ بهذا حكم عليه بالطلاق ولو لم ينوه •
✽ مسألة : والمكنى : هو مثل قول الرجل لامرأته الحقى بأهلك ،
أو أنت خلية منى ، أو بريئة ، أو حبلك على غاربك أو اعتدى أو ما كان
من نحو هذه الألفاظ •

وإذا أراد به الطلاق فهو طلاق ، أو ما تكلم به من لفظ يريد الطلاق
الكافة ، فهو طلاق معهم ، هذا قول أكثرهم ، وبالله التوفيق •
واختلفوا فيمن قال : أنت خلية أو بريئة أو اعتدى ، أو تزوجى ؟
فقول : تطلق ، إلا أن ينوى غير الطلاق ، وقول الأكثر : لا تطلق
حتى ينوى به الطلاق •

✽ مسألة : أجمع المسلمون أن العرب كانت تكنى عن الطلاق
بأربعة أشياء ، وهو قول الرجل لزوجته : أنت خلية ، وأنت بريئة ، أو
أنت بائن ، أو أنت بثة •

ونقلت الكناية الكافة ذلك عن العرب الخلية من الطلاق إذا قال لها :
طلقت واحدة إلا أن ينوى ثلاثاً ، فيكون ما نوى •

وتنازعوا في غير هذه الألفاظ ، فقال بعض : ان الطلاق لا يقع
الا بهذه الأربعة ، وهو هم بعض أصحاب الظاهر ، فاقترضوا من هذه
الألفاظ على هذه الأربعة دون غيرها ، لأنها المجتمع عليها •

وقال آخرون : الواجب ايقاع الطلاق بكل لفظ ، كانت العرب توقعها
تصريحا وكناية ، ولا تنازع بين العرب أنها كانت تكنى بقوله : حبك على
غاربك ، والحقى بأهلك •

والدليل على قول الرجل : الحقى بأهلك متعارف بين أهل اللغة أنه
من ألفاظ الطلاق ماروت عائشة الكلابية ، لما دخلت على النبي صلى
الله عليه وسلم فدنا منها فقالت : أعوذ بالله منك ، فقال : « لقد عزت
بعضيم الحقى بأهلك » فكان ذلك طلاقها •

وكذلك لا تدافع بين أهل العلم أن قولك حبك على غاربك من ألفاظ
الطلاق • قال الشاعر :

امثلى يخان العهد يا أم مالك
ألا فاذهبي عنى فحبك غاربك

ولا نعلم أن أحدا قال : ان هاتين اللفظتين كانت العرب لا توقع
بهما طلاقا ، فاذا كان قصده الطلاق الا ما ذكر عن بعض المتأخرين ،
من اقتصرهم على أربعة ألفاظ دون غيرها •

✽ **مسألة:** أبو هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« ثلاث جدهن جد وهزلهن جد : الطلاق ، والرجعة ، والنكاح » وعن
عمر قال : « أربع واجبات على من تكلم بهن : الطلاق ، والعتاق ، والنكاح ،
والنذر » وبه يأخذ ذلك كله جائز عليه ان جد أو هزل ، أو أكره أو
لم يكره .

✽ **مسألة:** وقال من قال : ان تزوجت فلانة فهي طالق ، ثم قال :
لكل امرأة تزوجتها فهي طالق ثم تزوج فلانة بعينها ، لم يقع عليها طلاق ،
لأنه لا يطلق مالا يملك .

وعن ابن عباس قال : قال الله تعالى : (اذا نكحتم المؤمنات ثم
طلقتموهن) فجعل النكاح قبل الطلاق ، والعدة والطلاق بعده .
وعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا طلاق ولا عتاق على
مالا يملك ابن آدم » .

✽ **مسألة:** وفي الضياء :

من قال : كل امرأة تزوجتها فهي طالق ، ففيه اختلاف :
قول : تطلق امرأته اذا تزوج ، وكذلك ان قال : كل عبد يملكه فهو
حر ، ولا عبد له ، أو قال ماله صدقة ولا مال له ، فملك العبد أو المال ،

أو تزوج ولم تكن له امرأة يوم حلف ، فبعض رأى عليه الحنث وبعض لم يره حائثا •

ولكن ان قال : ان فعل كذا وكذا فامرأته طالق ، أو عبده حر أو ماله صدقة ، وليس له يوم حلف مال ، ولا عبد ولا امرأة ، ثم فعل ذلك بعد أن تزوج ، أو ملك العبد والمال فإنه يحنث ويلزمه ذلك بلا اختلاف •

*** مسألة :** وفي الجامع ، عن هاشم بن غيلان :

فيمن قال : ان أكلت من ثمرة هذه النخلة ، فكل امرأة تزوجتها فهي طالق ، فلم يأكل من ثمرتها حتى تزوج ثم أكل ؟

قال هاشم : تطلق ، وقال معى موسى بن على : ان قال ان فعل كذا وكذا فكل امرأة تزوجها فهي طالق ، ولم يكن له امرأة فلم يفعل حتى تزوج ، ثم فعل من بعد ، فليس عليه في الوجهين شيء ، ولا طلاق عليه فيما لا يملك وهو قولنا •

وقيل غير ذلك ولا نأخذ به ، قال أبو الحواري : نأخذ بقول موسى ، وكذلك وجدنا عن جابر بن زيد رحمهما الله •

*** مسألة :** فان قال : ان تزوجت فلانة يعنى امرأة بعينها فهي

طالق ، ثم تزوج ؟

— ١١٣ —

فلا تطلق ، وهذا القول عليه أكثر الفقهاء ، وقد روى عن ابن عباس أنه قال : ان بر في يمينه فهو أقرب الى التقوى ، وعلى قول تطلق ، لأن الطلاق وقع بها بعد التزويج ، فكانت اليمين على الفعل •

قال أبو محمد : وهذا القول أشبه بأصولهم ، فان كان الشاذ من قولهم ، وقول لا تطلق للرواية • انقضى •

✽ **مسألة :** ومن غيره الصبحى : ومن قال : ان فعلت كذا فامرأتى طالق ، أو فعلى الطلاق ، وتزوج امرأة بعد يمينه وفعل ، أيقع على الثانية طلاق في كلا الوجهين — نسخة — اللفظين ؟

قال : اذا لم ينو أحدهما طلقتهما جميعاً ، ولعل في بعض القول تطلق الأولى وحدها ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** اختلفوا في قوله : قد سرحتك ، أو فارقتك ؟

فقيل : يقع به الطلاق ، وان لم يرده ولم يقصد اليه ، وهو عندهم من ألفاظ الطلاق ، لقوله تعالى : (أو فارقوهن بمعروف) وقوله تعالى : (وسرحوهن سراحاً جميلاً) •

وقوله : لا يجب بهذا الطلاق حتى يوجد من الطلاق لفظ يمكن الحكم بلا شبهة •

(م ٨ — الخزائن ج ٨)

* **مسألة :** أجمعوا أنه لو قال : قد تركتك ، أو خليتك ، أو لا سبيل لى عليك ، ولم يرده طلاقاً أنه لا يحكم به عليه •

* **مسألة :** عن عمر بن الخطاب أنه قام اليه رجل فقال : يا أمير المؤمنين ، قلت لامرأتى حبلك على غاربك ثلاث مرات ، قال : ما نويت بذلك الطلاق ، قال : نعم ، قال : بانث منك امرأتك •

* **مسألة :** فان قال لزوجته ليسك لى بامراة ، وليسك امرأتى ؟ فلا يقع طلاق حتى ينوى به فاذا نوى به وقع ، قال : ورأيت يومئذ أن بعضا قال : انه ليس بطلاق ولو نوى به •

قال فقوله : قد فارقتك أشد من قوله ليسك امرأتى فى معنى الطلاق ، وأما فى معنى الكذب فليسك امرأتى أشد •

* **مسألة :** فان قال فى خصام : أنت امرأة الشيطان ، أو امرأة فلان ؟

فلا يلزمه شيء اذا لم يرد لها بذلك طلاقاً ، والله أعلم •

* **مسألة :** وقال اخرجى من بيتى ، هانى ودعت لك نفسك ، أو خلصت لك نفسك ؟

فليس هذا مما يوجب الطلاق الا أن تكون نيته الطلاق •

✽ **مسألة :** وان قال : ما أنت لى بامرأة ثلاث مرات ؟

فان عنى طلاقاً فواحدة ، وان لم يعن طلاقاً فلا شيء ، وعن موسى
ابن أبى جابر أنه قال : الطلاق ما أريد به الطلاق وكذلك العتق •

✽ **مسألة :** واتفقوا أنه لو قال لزوجته : أنا بائن منك ، يريد
الطلاق ، وقع • وان قال السيد لعبده : أنا حرمتك وأنا منك حر ، يريد به
العتق ؟ لم يعتق مع الشافعى ، لأن المولى حر لم يزل يخالف ما تقدم وزعم
ابن أبى هريرة أن العتق يقع بذلك •

✽ **مسألة :** وفى الضياء : ان صريح الطلاق يكون كناية فى العتق ،
وصريح العتق يكون كناية فى الطلاق ، وصريح الطلاق لا يكون كناية فى
الظهار ، ولا صريح الظهار يكون كناية فى الطلاق ، لأنهما علما
لجنس واحد •

✽ **مسألة :** واذا قال : أنت بائن ونوى تطليقتين وقع اثنتان ،
والبينونة بينونة كبرى وهى التى تحرّم ولا تحل الا بعد زوج ، وهى
التي تقع بالثلاث ، وبينونة صغرى تقع الرجعة وتحل من غير الزوج وهى
التي بدون الثلاث •

انقضى الذى من كتاب المصنف •

*** مسألة :** ومن غيره عن الشيخ صالح بن سعيد رحمه الله :
 وغيمن قال لزوجته : انتيه مرتيشى ثلاثا ، فقيل له : ما نيتك في ذلك ؟
 فقال : انما قلت على غضب ، ولا أعرف نيتي في ذلك ماذا يجب عليه ؟
 قال : على ما سمعته من آثار المسلمين أنه لا يقع طلاق في مثل هذا
 اذا قال ذلك مرسلًا بغير نية الا أن ينوى بقوله ذلك الطلاق ، غفى
 الأكثر أنه يقع عليه الطلاق اذا نوى طلاقاً .
 وان صدقته على أنه ما نوى بذلك طلاقاً جاز ذلك ، واذا أرادت يمينه
 أنه ما نوى بذلك طلاقاً فلها عليه اليمين ، والله أعلم .

*** مسألة :** الشيخ سليمان بن محمد بن مداد :
 أما قوله لها سير مع أخيش صاشى مرتيشى ، فالرجوع في ذلك الى
 نيته ان كان أراد بقوله لها هذا طلاقاً فقد طلقت على قول من قال بذلك .
 وقال من قال : لا تطلق حتى يلفظ باللفظ الصحيح ، ويعجبنا أن
 يكون القول في ذلك قوله ، المرجوع الى نيته في ذلك ان قال : انه لم
 يرد به طلاقاً .

وان أرادت يمينه فلها عليه اليمين على بعض القول ، وقال من قال :
 لها تصديقه ان قال انه لم يرد به طلاقاً لها ، كان ثقة أو غير ثقة . وقال من

-- ١١٧ --

قال : لها تصديقه ان كان ثقة ، وان كان غير ثقة لم يكن لها تصديقه ،
والله أعلم •

✽ **مسألة :** الصبحى : وقول الرجل لزوجته : أنت مفارقة أو
مسرحة أو مطلقة : أهو كقوله قد فارقتك أو سرحتك أو طلقتك أم
بينهما فرق •

قال : ان كانت هذه المرأة مطلقة من قبل قد طلقها هو أو غيره ،
ونوى بذلك ما كان فى الماضى ، فانه يقبل قوله ، وله نيته ، ولا بأس
عليه ، ولا يتعرى من الاختلاف •

فان لم يكن جرى عليها ذلك من قبل منه ولا من غيره ، فقول انها
تطلق ولا يقبل قوله فيما يدعى من العلة التى تزيل عنه الطلاق ، وقول
يقبل منه ذلك ، والقول قوله فى ذلك مع يمينه على هذا القول ،
والله أعلم •

✽ **مسألة :** ومنه : واذا طلبت الزوجة على زوجها الطلاق ، فرد
هو عليها وقال لها مفارقتش مائة مرة ، فلما أرادت الزوجة الخروج منه
قال : لم أنو الطلاق ، فما يجب فى ذلك بينهما ؟

قال : اختلف المسلمون فى الفراق ، فجعله بعضهم طلاقاً ، ولم يجعله

بعضهم طلاقاً ، حتى يريد به الطلاق والقول قوله عند صاحب هذا القول ، وعليه اليمين ان خاصمته امرأته ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** ومنه من خرج الى موضع وقال لزوجته : أنت مفارقة ، وينوى أنه مفارقتها بالأبدان ، لأنه خارج عنها لا ينوى به الطلاق ، أ يكون طلاقاً على قول من يجعله من صريح الطلاق ، ولا تنفعه نيته ؟

قال : قول انها تطلق ولو نوى ذلك على قول من لا يرى له نية اذا كان منه ما يثبت به الطلاق في ظاهر الحكم ، وقول لا ينفع عليه طلاق على قول من يجعل له المخرج في ذلك ، ويثبت له نيته ويصدق في ذلك •

والفراق مما يلحقه الاختلاف في معاني الطلاق ، وان قال لها : مفارقنش فبعض يجعل له المخرج في ذلك ، وبعض يثبت عليه الفراق بمنزلة قوله : قد غارقتك ، والشين شين الكشكشة ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** من كتاب المصنف :

اختلفوا في طلاق الحكاية كقوله لزوجته : ما تقولين يا فلانة لو أنى طلقتك ثلاثاً ؟

فقال بعض : انها تطلق ، وقال بعض : لا تطلق ، لأنه قال : ما تقولين ولم يطلق •

✽ مسألة : الوضاح بن عقبة :

قال : كان رجل بفرق متزوجا امرأته يقال لها أم عمرو ، وكانت تزوجت قبله بأزواج ، فقال لها : أزواجك كانوا يطلقونك أم تطلقينهم ؟ فقالت : بل كانوا يطلقونني ، فقال : ماذا لو قلت أم عمرو طالق ثلاثا ؟ فتشاور المسلمون ، فقال بعضهم : تطلق ، وقال بعض لا تطلق ، فردوا الرأي الى أسنهم فكان أبو بكر الموصلي ، وهو أسنهم ، فرأى أنها تطلق ، وقال أبو زياد : أنا شك ، قال لها فماذا لو قلت ، أو فماذا ان قلت وكلاهما سواء ♦

✽ مسألة : أبو سعيد : ومن قال : الساعة يذهب ويقول لزوجته : هي طالق ؟

فان كان يريد بقوله هذا الطلاق فقد وقع ، وان كان انما يريد بقوله لها فهذا وعد ولا يقع الطلاق ♦

فان قال : لا تذهبي من بيتك ، فان خرجت فلقد طلقته ؟

فان خرجت فقد طلقها كما نوى ♦

✽ مسألة : ابن محبوب : قيل لو أن رجلا رأى في المنام أنه

— ١٢٠ —

يطلق امرأته ، وأعلمها بذلك الذى رآه فى منامه ؟ لم يكن عليها بأس
بذلك ، ولا طلقت امرأته بهذا الكلام •

وكذلك لو لم يكن رأى فى منامه أنه طلقها ، ثم قال : انه رأى فى
المنام أنه طلقها ، وانما كذب فى قوله ؟

انها لا تطلق • وقيل عن جابر بن زيد : انها طلقت الساعة لما سأل
وقال : انه رأى فى المنام أنه طلق امرأته ، ولو أنه لم يقل عن نفسه وانما
سأل عن غيره ؟

لم تطلق ، وخالفه فى ذلك الفقهاء ، ولم يروا هذا طلاقا ، وأنا
أخذ بقول من لم يوجب عليه الطلاق ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** فان قالت له : قلت أنت طالق ؟ فقال ذلك يريد به
الحكاية ولا يريد الطلاق فلا يقع بالحكاية طلاق فى الحكم ، ولا فى المعنى
والجائز ، واذا لم تصدقه فى الوقت ثم صدقته بعد ذلك فيما يجوز فيه
التصديق فهو جائز ان شاء الله •

✽ **مسألة :** فان قال لزوجته : أنت حرة يريد الطلاق ؟

وقع الطلاق اتفاقا •

انقضى الذى من كاتب المصنف •

✽ **مسألة :** الصبحى : فيمن قال لزوجته ، اذا أتاك أحد يسأل عنى فقولى انه طلقنى ، أو أنى لست له بزوجة ، أو أنه غارقنى ، ولم يرد بذلك طلاقاً ، ما يلزمه فى ذلك ؟

يقال : أحسب أن بعض المسلمين ألزمه الطلاق ، اذا قالت بذلك لمن سألها ، أو لمن أمرها أن تقول ، وبعض لم يره طلاقاً ولا ألزمه حكمه ، وانما كذب ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** الشيخ الفقيه أبى نهبان :

وفيمن قال لزوجته : ان قبضتيني ورقة الطلاق التى على لك ، أو قال : ان أبرأئينى من كل حق على لك فأنت طالق ، ثم سألته أحد عن أمرهما هذا فقال : ففارقنا ولم يفسر للسائل شيئاً ، والزوجة ما فعلت من هذا شيئاً ، أيلزمه الطلاق أم لا ؟

قال : لا يبين لى لزومه على هذا ما لم يرد به طلاقها ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** من كتاب المصنف :

ومن طلق امرأته قبل الدخول ، فالواحدة تنبهاً ولا يلحقها طلاقه من بعد ، وليس له ردها الا بنكاح جديد ، وان أشهد على رجعتها ووطئها من غير تجديد نكاح ففسدت عليه ، ويفرق بينهما ، وان أطلق قبل الجواز ، ثم وطئ فظن أن له عليها رجعة ، فعليه لها صداق ونصف •

✽ **مسألة :** وان طلقها ثلاثا قبل الجواز بكلمة واحدة ؟

فقول سليمان : انها واحدة فرق ذلك أو جمعه ، وقول عبد المقتدر :
اذا جمعه بكلمة فهو ثلاث ولا يرجع اليها حتى تنكح زوجا غيره ،
وهو قول الحسن ، وفي موضع أنه قول لموسى ، والرأى الأول أكثر ،
وعلى ذلك كان الناس ، وانما قال : انها ثلاث الحسن البصرى ، فاستحله
بعض المسلمين ♦

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من طلق زوجته ثلاثا
قبل أن يجوز بها الواحدة تبينها » ومن الدليل على هذا أنه اذا قال :
أنت طالق ثلاثا بانته منه بقوله : أنت طالق في قول أبى عبيدة ♦

وقوله : ثلاثا لا معنى له ، لأنها في حال قوله ثلاثا أجنبية ، فطلاق
الثلاث غير واقع بها ، لاستحالة وقوعه عليها ، فاذا طلقها ثلاثا جاز له أن
يتزوجها ، وان لم تنكح زوجاً غيره ♦

وقول : ان تركها كان أقرب للمتقوى وأحوط ، والأول أحب إلينا
وأعدل عندنا ♦

قال داود : حتى تنكح زوجا غيره ، وخالفه بعض أصحابه في ذلك ،
وهكذا يوجد عن ابن عباس أن الثلاث تبينها ، ولا تحل له حتى تنكح
زوجا غيره ، سواء كان دخل بها أو لم يدخل ♦

وقيل : ان أبا هريرة سئل عن هذه بحضرة ابن عباس ، فقال
أبو هريرة : لا تحل حتى تنكح زوجاً غيره ، فقال ابن عباس : طبقت قوله
طبقت أصله اصابة المفصل ، ولهذا قيل لأعضاء الشاة طوابق واحدها
طابق ، فإذا أصابها الرجل فلم يحط المفاصل ، قيل قد طابق ، قال
يصف السيف :

✽ يصمم أحيانا وحيثا يطبق ✽

يعنى يصمم فى العظم ، ويطبق يصيب المفصل ، وانما أراد ابن عباس
أصبت وجه الفتيا ، كما أصاب الرجل الذى لم يحط المفصل وطبق •

✽ مسألة : أجمع أهل العلم على أن من طلق زوجته قبل الدخول
تطليقة أنها قد بانئت منه ، ولا تحل له الا بنكاح جديد ولا عدة عليها ،
واختلفوا فيه اذا قال : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق •

فقول تبين بالأولى والاثنتان ليستا بشيء ، وبه قال الشافعى وغيره ،
وقول اذا تابع بين طلاقه طلقت ثلاثا ، ولم تحل له حتى تنكح زوجا غيره ،
وبه قال مالك : اذا لم يكن له نية •

انقضى الذى من كتاب المصنف •

✽ مسألة : ومن غيره : ابن عبيدان : ومن طلق زوجته أى خالعهما ،

وحلف بالطلاق أنه ما يردّها وتزوجها تزويجاً جديداً في عدتها ، أو بعد انقضاء عدتها ، أيكون التزويج هاهنا بمنزلة الرد يلحقه الحنث أم لا ؟

قال : هذا عندي مما يختلف فيه ، فعلى قول من يقول في الأيمان بالتسمية فلا يحنث ، لأنه لم يردّها بل تزوجها ، وعلى قول من يقول في الأيمان بالمعاني فإنه يحنث لأنه ردها الى الزوجية ، والله أعلم ♦

* مسألة : من كتاب المصنف :

ومن طلق زوجته وهي صبية غير بالغ طلاق السنة ؟

فلأصحابنا فيها ثلاثة أقاويل : قول يقع بها الطلاق حين يطلقها ، ثم تستعد بعد ذلك ثلاثة أشهر ♦

وقول : لا يقع بها الطلاق الا الى الهلال ، فإذا هل الشهر وقعت تطليقة ، ثم تستعد بعد ذلك ثلاثة أشهر ♦

وقول : لا يقع بها الطلاق الا بعد أن طلقها بثلاثين يوماً ، ثم يقع بها الطلاق ، وتستعد بعد ذلك ثلاثة أشهر ، فإن كانت قد أيست من الحيض ، فالاختلاف في وقوع الطلاق بها واحد ♦

قال المصنف : هذه المسألة لعلها ناقصة ، والله أعلم ♦ ويحسن عندي اذ طلقها للسنة ♦

✽ **مسألة :** قال أبو عبد الله : إذا طلق اليهودى زوجته ثلاثا :
ثم رجع اليها ، وقال : انه ليس فى دينهم الطلاق ؟

فقال من قال من الفقهاء فى ذلك قولا ، وقول ما بانث منه بثلاث
تطليقات ، ويفرق بينهما ، وقد كان أبو عبد الله بذلك بين يهودى وزوجته
بتوأم ، وكتب الى الوالى بالفراق بينهما •

قال غيره : قد قيل هذا ، وقيل لا يقع الطلاق ولا الحرمة الا أن
يكون ذلك معهم فى دينهم •

✽ **مسألة :** وطلاق الحرة المسلمة ، أو اليهودية والنصرانية ثلاث
تطليقات ، وهو قول الأكثر ، وإن كانت كافرة فهمى حرة وبه يقول أبو محمد •

وقول أبى عبيدة : ان طلاق الذمية من اليهود والنصارى تطليقة
واحدة ، وعدتها حيضة واحدة ، وبالشهود شهر ثلث طلاق المسلمة ،
كما أن دينها ثلث دية المسلمة ، ولا عمل على ذلك • قال أبو الحوارى :
بهذا نأخذ •

✽ **مسألة :** والحر إذا طلق زوجته الأمة تطليقتين ، ثم ان
سيدها وطئها ، فعن جابر بن زيد ، ومسلم أنهما كانا يكرهان أن
يتزوجها حتى تنكح زوجا غيره •

— ١٢٦ —

✳ **مسألة :** وان قال : أنت طالق ان لم تستتري ؟

• فهو لبس

فان قال : أنت طالق ان لم تجييني ، أو تجليني ، أو تعظمي حتى
وتستحي مني ؟

• فهو لبس

✳ **مسألة :** وان قال لها : ان كان مطلقك أحب اليك مني فأنت
طالق ، فقالت : أنت أحب الي ؟

هذا لبس ، وأخاف ان كانت تعلم أنه أحب اليها منه فلا يسعها أن
تقيم معه •

وان قال لها ذلك ، فقالت : لا أخبرك ؟

فله أن يقيم معها حتى انه أحب اليها منه •

✳ **مسألة :** ومن قال لزوجته : أنت طالق ان شئتى ؟

فعن أبي الشعثاء أنه لبس •

✳ **مسألة :** وان قال لامرأته أنت طالق ان لم تجتهدي جهدي ،

فقالت له : قد بلغت جهدي ؟

• فهذا لبس

وقال أبو محمد : وكان أبو عبيدة لا يجب في مثل هذا فكان اذا أتاه من يسأله عن مثل هذا اللبس ؟

قال له : أنت أولى بلبسك •

✽ مسألة : وان قال : ان دخلت موضع كذا الا في مصالحى فأنت طالق ؟

فهذا لبس •

✽ مسألة : ومن نوى طلاق امرأته في نفسه ولم يطلقها بنيتها ؟

فانه لا يقع طلاق ما لم يلفظ بشيء يوجب الطلاق ، والنية بمجرد ما لا يحكم بها الا في الأفعال ولو كان محكوما بها كان المعتقد للكذب قاذفاً ، والمعتقد للزنى زانياً والمعتقد للصلاة مصلياً •

وكان للانسان أن يأتي بالسعى ويريد به الصلاة ويريد بها الكذب ، ويأتي بلفظ كفر يريد به الايمان ، ويأتي بالشعر ويريد به القرآن ، فيكون له من كل ذلك ما نوى ، فلما بطل هذا صح أن النية بمجرد الاقتراح في الأشياء حتى ينضم اليها فعلا ، وقول تتقدمه •

وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما حدثت به أنفسها » والنيات من حديث النفس ، وان احتج محتج

بقوله صلى الله عليه وسلم : « الأعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى »
 قيل له : ليس في قوله دليل على أن يوجد — لعله — يؤخر النية ، ويقدم
 العمل ، بل فيه ايجاب الأعمال بالنيات ألا يحتسب لعامل عمل الا بالنية ،
 وقصده أن يجتمعا له معاً الا أن تخلو نية من عمل من نية ، والله أعلم •

*** مسألة :** ومن وسوس له الشيطان أنه قد طلق امرأته ، ثم
 سئل عن ذلك فقال : الشيطان يوسوس لى أنى طلقت امرأتى ؟

فانها تطلق بقوله ذلك ، وان لم ينو بقوله ذلك طلاقاً ، فاذا هى
 واحدة ، ويجوز عليه من الطلاق ما لفظ به فى ذلك واحدة أو اثنتين
 أو ثلاثاً •

وأحسب أن هذه المسألة عن مسعدة بن تميم ، والله أعلم •

*** مسألة :** فيمن قال لامرأته أنت طالق بلا نية ؟

قال أبو سعيد : تطلق فى أكثر ما عرفنا ، وقول لا تطلق حتى يريد
 طلاقها ، لأنه لا يكون الطلاق الا بالكلام مع اعتقاده •

وقول اذا قصد الى نفس الكلمة التى هى موجبة للطلاق ، وهى
 من ألفاظه ، وقصد به إليها قد وقع الطلاق ولو لم يعتقده ، لأن الكلام
 حاكم على النية ، والله أعلم •

* مسألة : ومن طلق ناسياً ؟

طلقت امرأته ، وإن غلط لم يلزمه في الحكم ولا فيما بينه وبين الله •

* مسألة : قال بعض أصحاب الظاهر : إذا قال : إن كلمت فلاناً

فأنت طالق فكلمه ناسياً ؟

لم يحنث ، وكذلك إن كلمه مكرها لم يحنث ، قال : لأن اليمين يعقدها الإنسان على ما تحت قدرته ، وليس في قدرته الامتناع عن النسيان ، وعن أبي الحسن رحمه الله أن الحنث يقع في النسيان ولا اثم عليه •

قيل : إن رجلاً لقي جابر بن زيد رحمه الله فسأله جابر ، وقد كان الرجل تزوج امرأة ، فقال له جابر : أتزوجت بها على سنة الله ؟ فقال : نعم يا أبا الشعثاء ، طلقته على سنة الله وسنة رسوله ، فقال له أبو الشعثاء : ما قلت ؟ قال : قلت لك كما قلت لي •

وانما أراد أن يقول له كما قال ، ولم يرد الطلاق ، فلم ير عليه جابر طلاقاً ، وقال : لاغلت على مسلم •

قال أبو عبد الله : نعم هذا على وجه الفتيا ، فإذا حاكمته امرأته حكم عليه بالطلاق •

وقال غيره : قيل : كان جابر في لسانه لثغ فقال : لاغلت يريد لا غلط فمضت •

❖ **مسألة :** في الوسوسة التي يجد معها تحرك اللسان بغير سمع ؟
قال : تلك وساوس الشيطان ، ولا بأس بذلك حتى يتحرك اللسان بالطلاق ، وتسمعه الأذنان قاصداً به اليها وتسمع هي ذلك منه •

❖ **مسألة :** القاضي أبو زكريا :

فيمن طلق زوجته ثم خرج ليسأل عن الطلاق فنسى حتى سأل عن كلام لا يجب به الطلاق ؟

وعنده أنه الذي طلق به فأفتاه الفقيه أنه لا يقع به طلاق ، وكان يجامع على ذلك حتى مات أنه لا يكون على هذه الصفة اثماً •

❖ **مسألة :** وقيل : قال رجل لفقيه أنه وسوس له الشيطان أنه قال : امرأته طالق ؟

فقال له الفقيه : الساعة طلقت ، قال أبو عبد الله مثل ذلك ، قال أبو سعيد : في مثل هذا أنه لا يقع الطلاق إلا أن ينوى الطلاق • انتقضى •

❖ **مسألة :** ابن عبيدان : أما الطلاق في النفس بغير لفظ باللسان ، فليس بطلاق كان داخلاً بالمرأة أو لم يدخل بها ، كانت المرأة بالغاً أو غير بالغ على كل حال ، وكذلك الإيلاء والظهار لا يلزمه بحديث النفس إلا أن يلفظ بلسانه •

— ١٣١ —

وأما اذا طلق أو آلى أو ظاهر بلسانه ، ولم يقصد بقلة ولا نيته ففيه اختلاف قول يقع الطلاق والايلاء والظهار ، وهو أكثر القول ، وقول لا يقع ، والله أعلم •

* مسألة : وسئل الشيخ ناصر بن أبى نهبان عن تفسير هذين البيتين :

وقال لى يقع الطلاق
فى غلط والوهم والفرق

لكنه يثبت بالنسيان
والسهو فى قول أولى الايمان

أىكون هذا اذا نسى الحكم أم لا ، وما الفرق بين السهو والوهم هنا ؟
الجواب : مثاله : أن يقول بشئ غير حاضر قلبه الى ذلك ، فهو متعمد الى قوله كالقائم من سجوده فى الصلاة غير حاضر قلبه فى موضع عليه القعود والوهم هو الظن لغير المصيب ظن أن عليه القيام فقام متعمداً •

وفى الأصل عليه القعود ، فاذا ذكر خطأه ، وقعد ففى السهو عليه سجدتا سهو ، وفى الوهم عليه سجدتا وهم ، ولا أدرى ما قبل هذين البيتين ، لعل معناهما متعلق بما قبلهما ، فان لم يكن فالغلط أن يقصد بقوله شيئاً فيغاط بالطلاق •

أى لا يقع به الطلاق ولا الفراق والوهم مثله ، لأنه هو الغلط والنسيان والسهو ، اذا طلقها بكلام يعرف أنها تطلق به ، ولكنه سها ونسى فظن أنها لا تطلق به ، فتعمده ان كان أراد هكذا ، ويمكن أنه أراد غير هذا المعنى ، ولم أفهمه ، راجع فيه فكرك ، ولعل مذهبه أن الطلاق لفظ هذا ما بينه وبين الله تعالى ♦

وأما فى الحكم فالطلاق يثبت بالوهم والغلط ، الا أن يصح أنه لم يقصد بذلك اللفظ فى الاعتبار ، مثاله : يحلفه القاضى بكلام فيغلط فيلفظ بما تطلق به زوجته ، وهو يريد أن يقول كما يقول القاضى ، فهذا مما يحتمل له اذا قال : زلة لسانى ولم أرد به الطلاق ، ولكنى أردت أن أقول كما قال لى القاضى ♦

فهذا مما يحتمل له اذا قال : زلة لسانى ولم أرد به الطلاق ، ولكنى أردت أن أقول كما قال لى القاضى على هذا المثال مما يصح ، لأن يصدق فيه ، والله أعلم ♦

✽ مسألة : من كتاب المصنف :

وقيل فيما أجمعوا عليه : ان الطلاق لا يقع بالنية اذا نوى الرجل لامرأته أنه قد طلقها فى اعتقاد نيته أنها لا تطلق بذلك ، ولا نعلم فيه اختلافاً أن الطلاق لا يقع بالنية دون الكلام ♦

وأجمعوا أنه لا يقع الطلاق بالكلام بغير ارادة له ، والنية له ،
وأجمعوا أنه اذا حصل القول باللفظ الذى هو طلاق مع القصد
اليه والنية له أن يكون طلاق ، ولا نعلم فيه اختلافاً •

✽ **مسألة :** واختلفوا فى الألفاظ التى يقع بها الطلاق ، ولو لم
يرد به الطلاق اذا قصد الى اللفظ الذى هو اسم من أسماء الطلاق •

فقول : ان الطلاق والفراق والتسريح والاخراج ، كل هؤلاء من
أسماء الطلاق ، اذا قال لزوجته قد طلقتك ، أو قد سرحتك ، أو قد فارقتك ،
أو قد أخرجتك ، طلقت بذلك ، أراد الطلاق أو لم يرد ، فذلك من أسماء
الطلاق اذا قصد بذلك الطلاق ، الى زوجته طلقت •

والطلاق والفراق والتسريح والاخراج من أسماء الطلاق ، وقول :
لا يكون الخروج من أسماء الطلاق حتى يريد به الطلاق ، ولكن التسريح
والفراق والطلاق هو من أسماء الطلاق ، وقول لا يكون التسريح من
أسماء الطلاق حتى يراد به الطلاق ، ولكن الفراق والطلاق هما اسمان
أريد بهما الطلاق أو لم يرد بهما •

وقول : ان الفراق لا يكون اسماً من أسماء الطلاق حتى يراد به
الطلاق ، فاذا أريد به فهو طلاق ، وقول لا يكون اسم الا الطلاق
نفسه ، فاذا قصد اليها بالطلاق بلفظ الطلاق ، كان جاهلاً بما يوجب

الطلاق ، أو علما بما يوجبه الا أنه قصد اسمه الذى هو طلاق ،
فذلك طلاق •

وما سوى ذلك من الأسماء فلا طلاق به ، ولو قصد الى الكلام
به ، والارادة لزوجته حتى يوافق اسم الطلاق ، ويريد به الطلاق على
قول من يوجب الطلاق بالارادة بالكلام الذى هو غير طلاق ،
والله أعلم •

*** مسألة :** وقوله أنت طالق ان فعلت كذا ، وان فعلت كذا
فأنت طالق ؟

فانها ان فعلت طلقت قدم الطلاق أو أخره ، وفيه قول غير هذا اذا
قدم الطلاق •

*** مسألة :** لا تنازع بين أهل العلم أن الطلاق اذا علق بالفعل لم
يقع قبل حصول الفعل ، والله أعلم •

*** مسألة :** وان قال هو : فراقك هو فراقك : هو فراقك وقال :
نويت واحدة ؟

فغن موسى وأبى عبد الله : انها واحدة ، قال هاشم : ثلاث
ولا يقبل منه •

— ١٣٥ —

* **مسألة :** قال الشافعي : صريح الطلاق ثلاثة ألفاظ : الطلاق ،
والفراق ، والتسريح ♦

قال أبو حنيفة : صريحة لفظة واحدة ، وهي الطلاق ♦
واحتج الشافعي بقوله تعالى : (وسرحوهن سراحاً جميلاً) وقوله
تعالى : (فارقوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف) ♦

* **مسألة :** أجمع أهل العلم أن الحالف بالطلاق إذا حنث لزمه
الطلاق وألا مخرج له منه ، قال : وهذا قول علماء أهل الحجاز والعراق
والشام ومصر ♦

* **مسألة :** فإن قال : على يمين مغلظة بالطلاق لا يفعل كذا
ثم حنث ؟
وقع الطلاق ♦

* **مسألة :** فإن قال على الطلاق ان قلت كذا فحنث ؟
وقع الطلاق ، وقول لا يقع ، قال : ورأى من لم يلزمه الطلاق
أحب إلى ، حتى يريد به هو طلاقاً ، قال أبو الحسن : إذا حنث
فعليه الطلاق ♦

* **مسألة :** ومن جواب الشيخ شائق بن عمر الأركوي :

— ١٣٦ —

وعن رجل قال : ان فعلت كذا وكذا فعلى عتاق عبيدى ، وطلاق نسائى ، هل يعتق العبيد ، وتطلق نساؤه بعد الحنث أم لا ؟

الجواب : تعتق عبيده ، وتطلق نساؤه ، والله أعلم •

✽ مسألة : قال أبو سعيد : فيمن أراد أن يقول لزوجته أنت طالق ، فلما أخذ في الطلاق لام نفسه ؟

فتم الكلمة بقوله طلق أنها لا تطلق ، الا أن يريد به الطلاق ، وكذلك طالق — بضم اللام — وكذلك ان فتح اللام ، فكله سواء عندي ، ولا يقع الطلاق الا أن يريد به الطلاق •

قال : وقد اختلفوا في النية ، فقيل : اذا نوى بشيء من الطلاق وقع الطلاق ، وقول : لا يقع بذلك الطلاق الا بلفظ تام تتم به حروف اسم الطلاق ، ثم حينئذ يقع اذا نوى به ، واذا لم يرد ذلك ، وكان حكاية أو غلطاً أو ما يشبهه من غير أن يقصد به الى زوجته فلا يطلق •

✽ مسألة : فان قال لامرأته : طلقك الله ؟

فلا طلاق •

وان قال : قد طلقك الله ؟

ففيه اختلاف :

— ١٣٧ —

قال أبو محمد : عندنا أنها تطلق ♦

وان قال : الله قد طلقك ؟

ففيه اختلاف :

قال أبو الحسن : تطلق ♦

✽ مسألة : وان قال : أنا منك طالق ؟

ففيه اختلاف :

وان قال : أنا طالق ؟

فلا شيء ♦

وان قال : طلاقك بيدك ، فقالت : أنت طالق ؟

ففيه اختلاف :

وان قالت المرأة لزوجها : قد طلقتك ، فقال الزوج : قد قبلت ؟

فإنها تطلق واحدة ♦

✽ مسألة : فان قال : يا مطلقة ؟

فما أراها الا تطليقة واحدة ، الا أن يكون قد طلقها قبله رجل ،

وانما عني أنك قد طلقت ، فان كان لها مطلق ولم ينوه ، فإنها تطلق ♦

قال سليمان بن عثمان : الا أن يكون لها مطلق غيره وينوى به •
أبو عبد الله : فيمن قال : فلانة مطلقتي باسم امرأته ، وقال :
انه لم ينو به طلاقاً ؟
فهو طلاق •

✽ مسألة : فان قال لزوجته بعد خصام : أنا منك برىء وأنت
منى بريئة ؟
قال الموصلي : البريئة والخلية والبائنة تطليقة اذا لم يصرفه
الى نية •

✽ مسألة : ان قال : أنت منى بريئة ، وأنا منك برىء ؟
فهو ما نواه من واحدة أو اثنتين أو ثلاث ، وان لم ينو طلاقاً ،
فليس بشيء ان كان عنى أنا برىء من دين كان لك على أو شبه ذلك
فلا شيء عليه •

انقضى الذى من كتاب المصنف •

✽ مسألة : ابن عبيدان : ومن قال لزوجته : يلزمنى التلاق —
بالتاء — ان لم تفعل كذا وكذا ولم ينو طلاقاً الا ليردعها ، هل يقبل قوله ؟
قال : ان كان لغة أهل ذلك الموضع الطلاق بالتاء ، فالحكم على

لغنتهم ، وأما في الأصل التلاق من الملاق ، وان كانوا لا يحسنون الطلاق ،
ولغنتهم الطلاق بالتاء ، فحكمهم على لغنتهم ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** من كتاب المصنف :

ومن تعلقت به امرأته فقالت : طلقني فأخذ قرن شاة وقال :
أنت طالق ؟

طلقت زوجته حتى يقول : أنت طالق يا شاة ، ولا يقبل منه قوله
أنه أراد الشاة حتى يقول أنت طالق يا شاة طالق •

✽ **مسألة :** ومن كان نائماً فأيقظته أمه ، فظن أنها امرأته فقالت :
أنت طالق ؟

فان امرأته قد طلقت •

ومن غيره أنها لا تطلق وهو أكثر القول ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** أبو سعيد : غيمن جرى بينه وبين زوجته خطاب ، ثم
قال : أنت طالق ، ثم قال : نويت الحجر والشاة ؟

ف قيل : له نيته كان ثقة أو غير ثقة ، وقول لا تقبل نيته كان ثقة
أو غير ثقة ، وقول : ان سمى بالحجر أو الدابة قبل منه ، وان لم يسم
لم يقبل منه •

وقول : ولو سمي لا يقبل منه لأنه طلق ما يطلق ، ويعجبني في الحكم
لا يقبل قوله في النية اذا لم يسم بالحجر أو الدابة اذا كان بينهما مخاطبة
وثبت أنه متكلم لها •

وفي موضع : ان قال لها : أنت طالق ، ثم قال : لهذه الشاة أو السرير ،
أنها ان صدقته وسعه المقام معها ، وقال أبو سعيد : هو يسعه المقام معها ،
أظهرت تصديقه أو لم تظهره ما لم يحكم عليه بمفارقتها ، والمعنى اذا
كان في موضع التصديق •

وقول لا يسعها تصديقه ، لأن الشاة والسرير لا يطلق •

✽ **مسألة :** أبو الجسن : فيمن في الليل وفي يده مدية ، أو في
البيت سرير أو داية ، فقال أنت طالق يعني تلك الأشياء ولا يعني امرأته ؟
ففيه اختلاف : قول لا يقبل قوله حتى يقول يا مدية أو يا دابة
يسمى به والا وقع ، وقول يقبل ان كان ثقة ولم تحاكمه ، وقول ذلك الى
نيته اذا لم يسم زوجته ، وقول الى نيته مع يمينه •

✽ **مسألة :** ومن خوطب بعد خصام في زوجته ، فقال : هي
طالق ، ثم قال : لم أنوها ولا سميت باسمها والمرأة تسمعه ، أو قال :
لا نويت واحدة ولا اثنتين ، ولا كانت لي نية اليها ولا في شيء من الطلاق ؟

فاذا لم يسم باسمها ، ولا قال امرأتى وصدقته ، وسعها المقام معه ، وكذلك أيضا ان لم تصدقه ، وقال انه لم ينو لها طلاقاً ففيل القول قوله في ذلك مع يمينه •

*** مسألة :** وقالوا في رجل له امرأتان اسمها واحد ، فيطلق فلانة ؟

ان امرأتيه تطلقان جميعاً ، ولا يقبل قوله انه أراد فلانة لاحداهما ، وقول انه ان قال انه أراد احداهما قبل قوله ، وطلقت التي أرادها ولم تطلق الأخرى •

*** مسألة :** أبو سعيد : فيمن له زوجتان اسم احداهما هند ، والأخرى زينب ، فدعا هند فاستجابته زينب فقال : أنت طالق ، وهو يريد بالطلاق هند ، ولم يعلم أن التي استجابت زينب ؟

قال : يختلف فيه ، ففيل تطلق التي أراد بها الطلاق ، وقصد اليه وهي هند ، وقول تطلقان جميعاً لأنه نوى به لواحدة وخاطب به الأخرى • وقول : لا تطلق احداهما ، لأن التي أرادها وقصد أزال عنها الخطاب ، والتي خاطبها بالطلاق لم يرد طلاقها ، وانما هو لم يعلم أنها هي •

*** مسألة :** قال أبو عبد الله : لو أن رجلاً قال لامرأته عليك السلام ، يريد به طلاقها ؟

كان طلاقاً ، وقول لا يكون الا بذلك الطلاق •

✽ **مسألة :** وقال من قال : كل شيء أراد به الزوج الطلاق ، فهو طلاق ، ولو قال سبحان الله ، والحمد لله ، وقول : لا يكون الطلاق الا أن يتكلم بكلام الطلاق •

قال أبو الحواري ، عن أبي المؤثر : لا تطلق اذا ذكر الله حتى يقول اذهبى أو مرى وينوى الطلاق •

✽ **مسألة :** والذى يطلق امرأته واحدة ، وهو ينوى ثلاثاً ؟

انهن ثلاث ، وقول هى واحدة هى ، يقول ثلاثاً وهو قول أبى الحواري ، وان أراد واحدة فغلط فقال ثلاثاً ، فذلك الى نيته ، وان حاكمته حكم عليه •

✽ **مسألة :** وفيمن تطلق زوجته ثلاثاً ونوى بذلك واحدة ؟

فقليل يقع عليها ثلاثاً بالتسمية ، وقيل يقع واحدة بالنية •

✽ **مسألة :** وعن بشير بن محمد : من نوى الطلاق فى نفسه ولم يتكلم به ، فليس بشيء ، ومن تكلم من غير نية فليس بشيء •

✽ **مسألة :** ان تكلم بالطلاق على غير نية وسمى بالطلاق لزوجته وهى تسمعه ؟

وقع الطلاق فى الحكم وهو معذور فيما بينه وبين الله اذا لم

تسمعه ، ولم يرد هو طلاقها ، وان قصد الى نفس التسمية في الكلمة يريد أن يقول لها ، ثم قال لها بعد أن علم ذلك فالطلاق واقع سمعته أو لم تسمعه حتى تكون النية مع الكلام جميعاً بالاعتقاد منه بنية •

لأنه روى عن جابر بن زيد أنه قال : لاغلت على مسلم ، وقال بتحريك اللسان انه ليس بشيء وحتى ينطق بكلام ويبين بتمام كلام الحروف بالنية ما يكتبه المكان •

✽ مسألة : فان قال : أنت طالق ونوى ظهاراً ، وقال : أنت على كظهر أمي ونوى به الطلاق ؟

فبعض يقول : يقع الطلاق الظهار ، وقول يقع الطلاق ولا يقع الظهار ، وقول يقع الظهار ولا يقع الطلاق ، وقول لا ظهار ولا طلاق ، لأن النية أبطلت اللفظ ولم تقع النية فتتأني بعضه ببعض ، ولعل هذا شاذ من القول •

ولعل مدار قول أصحابنا الذي عليه العمل منهم أنه يقع مالفظ به ، وتبطل عنه النية ، ولعله يلحقه في قولهم المعنيان جميعاً : النية واللفظ على معنى قوله •

✽ مسألة : أبو سعيد : فان قال : ان فعلت كذا فعلى أيمن

الطلاق ، وكذا ان قال : الطلاق لازم له أو عليه الطلاق فكله معنى واحد ؟

فان قال انه لم ينو الطلاق ، فيعجبني ان قال انه لم يرد الطلاق ، وأراد معنى مفهوما ، أن يكون القول قوله مع يمينه في ذلك ، وان قال : انه لم يرد الطلاق ، ولم يرد شيئا يفهم يصرفه اليه مع قوله ذلك ، خفت أن يقع الطلاق للشبهة ، وكان أولى بلبسه ، ولا أحكم عليه فيه بشيء •

*** مسألة :** عن أبي علي موسى بن علي :

عن طلق امرأته واحدة ، ونوى اثنتين أو ثلاثا ؟

قال : لا تطلق الا واحدة ، وان أراد أن يسأل عن ذلك ، فانه يحيل ذلك الى غيره يقول رجل لامرأته هي طالق واحدة ، ونوى بذلك ثلاثا ، قال أبو سعيد : قد قيل هذا ، وقول تطلق ثلاثا بالنية •

*** مسألة :** فان قال لها أنت طالق مائة : وهي تسمع ، ثم قال :

انما نويت واحدة ؟

فقد بانث بثلاث ، ولا يرد ذلك الى نيته ، ولا يصدق على ذلك ، وانما تنفع النية مما بطن ولا تنفع فيما ظهر ، مثل رجل قال : أنت طالق واحدة ، ونوى ثلاثا ؟

فقيل تطلق ثلاثا بالنية ، وقيل واحدة •

ولو قال : أنت طالق ثلاثا ، وينوى واحدة ؟

لم تنفعه النية هاهنا وبانت بثلاث ، ولم نعلم في هذا اختلافاً •

✽ مسألة : أبو سعيد : هيمن قال لزوجته قد طلقت ولم يرد به الطلاق ، وإنما أراد أن يغمها بذلك ؟

قال : أما في الاعتبار ، فإنه يخرج معنى اقرار بشيء قد مضت ، ويثبت عليه اقراره في الحكم •

وكذلك أن قصد إلى الكلمة على معنى الطلاق بها بغير صرفها إلى معنى غيرها ، وغير المراد بها يوجب الطلاق ، خرج معنى الطلاق في مطلق الألفاظ •

وان صرفها إلى معنى الكذب أنه لم يكن طلقها ، وإنما أراد بذلك لمعنى من المعاني ليغمها أو ليغم غيرها أو لسبب يصرف الكلمة فيه في معنى الحكم لا يلتفت إلى قوله ، وفي الواسع فيختلف في ذلك •

✽ مسألة : اختلف أصحابنا فيمن يقول لزوجته : أنت طالق وينوى ثلاثا ؟

فقال أكثرهم : يكون ثلاثا ، وقول يكون واحدة ، وهزم الأخيرة عندي

أنظر ، لأن النية بانفرادها لا تعمل في إيقاع الطلاق بأجمعهم حتى
يتضمنها الفعل •

* مسألة : وإذا قال كلاماً غير لفظ الطلاق نحو التكبير والتسبيح
أو نحو هذا المجزئ وأراد به الطلاق ؟

فقد اختلفوا في ذلك أيضا ، فقول الأكثر يقع ، وقول بعضهم ،
وفيهم بشير بن محمد بن محبوب رحمه الله أن الطلاق لا يقع ، لأن
الفراق المكروه عند الله عز وجل بين الزوجين لا يقع بما يكون قرابة اليه ،
وما يحبه منهم من ذكره والثناء عليه ، وعلته تسوغ أن الفراق بين
الزوجين لا يقع الا بالفاظ يوقف عليها وهو الطلاق •

فمن قال : ان الفراق يقع به وبغيره فعليه اقامة الدليل •

* مسألة : اختلف الناس فيمن عزم على الطلاق ويطلق في
نفسه ؟

فقال كثير منهم ليس بشيء وبه قال جابر بن زيد والشافعي وغيره ،
وعلى قولهم العمل ، وقال ابن سيرين فيمن طلق امرته في نفسه أليس
قد علمه الله •

قال الزهرى : اذا عزم على ذلك فقد طلقت لفظ به أو لم يلفظ به ، وان كان انما وسوسة الشيطان فليس بشيء •

* **مسألة :** وطلاق العجمى بلسانه واقع ، قال النخعي والنعمان في قوله بخستم ان لم يرد به طلاقا فليس بشيء ، قال النعمان : ويلزمه في القضاء ، وقال زفر : ان قال يهستم فان كان ذلك عندهم تصريحاً مثل تصريح الطلاق بلسان العرب ، لزمه الطلاق ، ولم يقبل منه غير ذلك ، لأنهم وسائر الناس في الأحكام سواء •

* **مسألة :** فان قال : ان فعلت كذا فأنت طالق ، قالت : فاني أفعل ، قال : فان فعلت فأنت طالق قال لها ثلاث مرات ، ثم قال : انما نوى واحدة فذلك اليه ، لأنه انما قال ذلك في باب واحد •

انقضى الذي من كتاب المصنف :

* **مسألة :** الصبى : وأما اذا لم تكن للزوج نية في وقوع الطلاق ، وانما قال زوجته طالق ، أو قال : ان لم تفعل كذا وكذا فهي طالق فلم تفعله ، ولم تكن له نية بعزم الطلاق على نفسه ؟

فقول قد طلقت لأن ظوهر الأمور قاضية على بواطنها ، وقول لا طلاق عليه ، لأن الطلاق لا يقع الا بنية وعزم ، والأول أكثر ، والثانى

واسع لمن رأى عدله وتوسع به عند الضرورة والحاجة اليه ، ورأى المسلمين مشترك فيه •

ولا تجوز التخطئة على من عمل برأى من آراء المسلمين والأخذ بالوثيقة في أمر الفروج أولى ، والله أعلم •

*** مسألة :** ابن عبيدان : وأما إذا طلق بلسانه ولم يقصد بقلبه ؟ ففي ذلك اختلاف بين المسلمين ، فقول تطلق زوجته ، وقول لا تطلق ، وأما إذا حاكمته زوجته وصح الطلاق منه ، فأنها تطلق •

وأما إذا طلق بقلبه فلا تطلق زوجته ، وأما إذا زل لسانه بالطلاق من غير قصد فلا تطلق زوجته فيما بينه وبين الله ، وأما إذا حاكمته زوجته وصح الطلاق منه فأنها تطلق ، والله أعلم •

*** مسألة :** من كتاب المصنف :

ايقاع طلاق الثلاث في وقت واحد في العدة محظور لأنه خلاف السنة ، ومن قال لزوجته أنت طالق أنت طالق طالق فهي واحدة ، الا أن يريد بكل لفظة تلبية ، وفي موضع فهي واحدة الا أن يقول أنت طالق أنت طالق أنت طالق ثلاثا •

ابو الحسن : يكن ثلاثا وقيل واحدة ، وفي موضع آخر عنه أنها

تطلق ثلاثا ، وقال : قليل واحدة اذا نواها ، فאלله أعلم • وفي موضع ان هذا يسمى طلاق البت وهو طلاق بدعى •

✽ مسألة : وقيل ان موسى بن على قال : اذا قال أنت طالق طالق طالق انهن ثلاثا ولا نية •

وقال غيره : واحدة ، وفي موضع واحدة وله نيته ، وقيل اذا نوى واحدة فما نوى ، ان لم ينو شيئا ونوى تقوله هذا ثلاثا فهو ثلاث •

قال أبو الحسن : قوله أنت طالق طالق طالق فقد طلق ثلاثا ، وقيل واحدة ، وان قال : أنت طالق أنت طالق أنت طالق ان فعل كذا ، ثم فعل فانها واحدة ، الا أن ينوى ثلاثا ، فان قال : أنت طالق أنت طالق أنت طالق ونوى واحدة وأراد بتردد الكلام أن تسمع فهي واحدة ، وان لم ينو شيئا فهو ثلاث •

وفي موضع : ان قال نويت واحدة فقل القول قوله ، وقيل لا يقبل قوله ، وأما اذا قال : انه لم ينو شيئا فهي ثلاث ، وقيل واحدة ، وقول انهن ثلاث نوى أو لم ينو ، وليس لها أن تصدقه •

وفي موضع : ان لم تصدقه امرأته على نيته فذلك الى نيته مع يمينه. أنه ما أراد بقوله هذا الا تطليقة واحدة ، فالتشول قوله صدقته أو لم تصدقه •

✽ **مسألة :** وان قال : أنت طالق طالق ثم ردد ذلك مراراً ، ثم قال : نويت واحدة ، فقد كان أبو على يردد ذلك الى نيته ، وعليه يمين بالله ان طلبت اليه ذلك امرأته ما أراد بقوله ذلك وترديده الطلاق الا واحدة .

وغير أبي على : لا يرد ذلك الى نيته ، ولا يقبل قوله وهن ثلاث تطليقات .

✽ **مسألة :** وان قال هي طالق هي طالق هي طالق ، وقال لم ينو لها الا طلبة واحدة لا أكثر فقد طلقت ثلاثاً ، ولا نعلم واحداً من العلماء قال بغير ذلك الا ما قيل عن موسى اذا نوى بذلك كله واحدة فهي واحدة .

✽ **مسألة :** وان قال : أنت طالق وأنت طالق ، وأنت طالق طلقت ثلاثاً اتفاقاً .

وعن أبي عبد الله : ان قال : نويت واحدة فلا تقبل نيته وهن ثلاث ، وان قال : أنت طالق ثم أنت طالق ثم أنت طالق طلقت ثلاثاً ولا نية له في هذا .

وان قال أنت طالق وطالق وطالق طلقت ثلاثاً ولا نية له .

✽ **مسألة :** وفي الضياء :

فان قال : أنت طالق وطالق وطالق فان كانت غير مدخول بها وقعت عليها واحدة ، وان كانت مدخول بها فثلاث .

✽ **مسألة :** فان قال لها : قد طلقتك واحدة ، قد طلقتك اثنتين
قد طلقث ثلاثا ، ثم قال : نويت واحدة أو اثنتين فلا تقبل نيته
وتطلق ثلاثاً .

قال غيره : نعم لا نعلم في هذا اختلافاً .
انقضى الذى من كتاب المصنف .

✽ **مسألة :** وعن مهنا بن خلفان البوسعيدى :
فيمن سئل عن امرأته فقال طلقته ، ثم بعد ذلك قال سبعين طلاقاً
ما يقع عليه من الطلاق بين لنا ذلك مأجوراً ؟

قال : ان لم يكن قد طلقها قبل قوله طلقته فهي كذبة قد كذبها ،
ولا يقع الطلاق ، وعليه التوبة ، وكذلك قوله سبعين طلاقاً ولم يتقدم
منه ما يجب به الطلاق عليه ، ويكون قوله متصلاً به ، فلا أراه طلاقاً ، بل
ذلك لغو منه ، ولا يقع به حكم الا أن يريد بقوله قد طلقته وقوع الطلاق
عليها منه في نيته ، وينوى ما قاله بعده من عدد الطلاق لاحقاً به ، فعسى
أن يلزمه الطلاق بذلك على رأى وقوع الطلاق بالنية من أهل العلم ،
والله أعلم .

✽ **مسألة :** الصبحى رحمه الله : ومن قال لزوجته أنت طالق
عدد الماء أو عدد التراب ؟

فقول تطلق واحدة ، وقول ثلاثا ، والله أعلم •

* مسألة : ومنه وعن قال لزوجته أنت طالق وطالق وطالق ،
تطلق واحدة أو ثلاثا ؟

قال : تطلق ثلاثا ، وأخسب بعض المسلمين يرى له النية إذا قال :
نوى واحدة ، وأراد بلفظه التكرار ، وبعض المسلمين لا يرى له نية ،
والله أعلم •

* مسألة : ومن كتاب المصنف :

حفظ بن محبوب ، عن موسى بن علي رحمهما الله ، فبين طلق امرأته
ثم ردها ، ثم تطلب اليه الطلاق ، فيقول : قد طلقك ، ثم يقول : انه عنى
الطلاق الأول الذى كان ردها منه ؟

قال : أما فى الحكم اذا رفع اليهم ذلك لم يروا له عذراً ، وان لم
يرفع وصدقته امرأته ، وعلى قوله غيى امرأته ، وفى موضع قال :
يلزمه الطلاق •

* مسألة : محمد بن محبوب :

فبين قال لزوجته : ان دخلت دار فلان فأنت طالق ، ان دخلت دار
فلان فأنت طالق ، ان دخلت دار فلان فأنت طالق ، ثم دخلت فقال :
انما عنيت تطليقة واحدة ؟

قال : لا تقبل نيته في هذا ، وتطلق ثلاثا ، وهو قول أبي عبيدة وغيره من الفقهاء ، وقول الى نيته ، وكان أبو على وغيره يقول : ان ذلك الى نيته ، وعليه لها يمين بالله أنه مانوى واحدة ، كما قال ، ونحن نأخذ بقول أبي على رحمه الله •

* مسألة : الشيخ أبي محمد رحمه الله ، ورضيه قول الرجل لزوجته : قد طلقتك ، قد طلقتك ، كقوله : أنت طالق ، أنت طالق ؟ ويلزمه ثلاث ان ثلث ، وان قوله قد طلقتك يؤكد عندهم من قوله أنت طالق ، وكل يلزمه فيه الطلاق •

قال أبو سعيد : قوله أنت طالق طلاق لا يختلف فيه ، كان قد طلقها أو لم يكن ، وقوله : قد طلقتك يخرج معنى الطلاق ، ومعنى الاقرار منه بالطلاق •

فان قالت له من بعد أن طلقها : طلقني ، قال : قد طلقتك ؟ فقيل : ان كان نوى الطلاق الأول ، فالقول قوله ، ولا يقع طلاق في بعض القول ، ولو قال لها : أنت طالق كان هذا ابتداء طلاق • كذلك لو سأله غيرها قد طلقك امرأتك ؟ قال : نعم قد طلقتها •

كان هذا خبراً ، فلو قال هي طالق ، كان مبتدئاً بالطلاق ، وقد قيل
يستويان في بعض القول ، وليس قد طلقته بأوكد •

كذلك لو سئل حاجة ، فقال : اني حلفت بطلاق زوجتي — نسخة —
امرأتى ، لا أفعل ، ولم يرد طلاقاً وانما أراد الدفاع •

فبعض يوجب الطلاق وبعض لا يوجبه •

ولو قال : امرأتى طالق ان فعلت كذا وفعل ؟

وقع الطلاق باتفاق •

✽ مسألة : ومن قال : هي فرقته ، هي فرقته ، هي فرقته ؟

قال هاشم : ثلاث ، وقال موسى بن علي : هي واحدة ، وقال
أبو عثمان : من قال : هي فرقته فتطليقة الا أن يحول نيته الى غيره ،
واذا قال : نويت قبل منه •

✽ مسألة : عن أبي عبد الله غيمن قال : أنت طالق واحدة ، أنت
طالق واحدة ، أنت طالق واحدة ، ثم قال : نويت واحدة ، وقد كان
طلقها واحدة قبل ذلك وهي لا تصدقه ، وهو معروف بالبر غفيه اختلاف ؟

فقيل : لا تقبل نيته وهي ثلاث ، وقول ذلك الى نيته ، وكان أبو علي
يجعل ذلك الى نيته ، قال : وبه نأخذ •

— ١٥٥ —

✽ **مسألة :** وان قال أنت طالق عشراً ، أو مائة ، أو ألفاً ، أو عدد الرمال ، أو عدد الأشجار ، أو زبد البحار ، وما جرى هذا المجرى مما يجاوز عدده الثلاث ؟

فانها في كل ذلك تبين منه بالثلاث ، وهو مأزور فيما زاد على ذلك .
وقد روى أن رجلاً جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال :
يا رسول الله انى قد طلقت امرأتى ألفاً ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « بانت امرأتك — نسخة — زوجتك بثلاث وتسعمائة وسبعة وتسعون عليك معصية وأنت ظالم لها وظلمت نفسك » .

وروى أن رجلاً جاء الى ابن عباس فقال : انى طلقت امرأتى عدد النجوم . قال : قد كان يغنيك منها رأس الجوزاء ويك اتخذت آيات الله هزءاً ، وفي خبر : يغنيك هقعة الجوزاء .

✽ **مسألة :** وفي موضع عن أبى سعيد : عن طلق زوجته ثلاث الطلاق ؟

أنه يختلف فيه : فقول تطلق واحدة ، وقال من قال : انه اذا قال : أنت طالق الطلاق ، فهي واحدة الا أن يريد أكثر ، وعلى قول من يقول : ان الطلاق يتجزأ فيما عندي ، وقول تطلق اثنتين ، وهذا على قول من يقول ان الطلاق اثنتين ولا يتجزأ فوقع الطلاق كله وهو اثنتان .

وقول يقع الطلاق عليها ثلاثا ، وهذا على قول من يقول : الطلاق ثلاث ، ولا يتجزأ ، قيل له : فعلى هذا لو قال : أنت طالق الطلاق لحقه معنى هذه الأقوال الثلاثة بالواحدة والثنتين والثلاث — قال هكذا عندي •

* مسألة : وعن ابن محبوب :

ومن قال لزوجته أنت طالق ثلاثا ان أكلت من هذا التمر ؟
فقد طلقت بالثلاث الأولى ولا ينفع استثنائه •

* مسألة : فان قال لزوجته أنت طالق كل الطلاق أو جميع الطلاق ، فهي ثلاث ، وان قال كلهن ، فواحدة ، وقيل الا أن ينوى الطلاق كله ، فان قال : الطلاق كله ، فهو ثلاث •

وفي الضياء : من قال : كله أو كلهن ولو لم يسم الا هكذا حتى ينوى أكثر ، فان قال أشد الطلاق أو أكثره ؟

قال بعض : واحدة ، وقيل : ثلاث ، وان قال : أكثر الطلاق فقليل تطليقتان ، وقيل ثلاث ، وأن قال أقل الطلاق فواحدة الا أن ينوى أكثر •

وان قال : أعظم الطلاق أو أطول ، أو أعرضه أو أهونه ، أو أيسره أو أعسره ، أو أقبحه أو أحسنه ، أو ملء قفيز ولم ينو ثلاثا ؟

فهى واحدة وعن مسعدة : ان قوله : ملء قفيز يكون ثلاثا •

* مسألة : وان قال : أنت طالق أبدا ؟

فواحدة الا أن ينوى أكثر •

* مسألة : قال أبو سعيد : فيمن قال لامرأته : أنت طالق
الطلاق ؟

فيعجبني أن تطلق واحدة الا أن ينوى أكثر •

وكذلك أنت طالق نصف الطلاق ؟

فتطبيقه واحدة الا أن ينوى أكثر •

وان قال : الأكثر من الطلاق ؟

فيعجبني أن تطلق ثلاثا •

وان قال : أنت طالق أكثر من الطلاق ؟

فيخرج ثلاثا ، ويخرج اثنتين •

وان قال : أنت طالق كلهن ؟

فقل ثلاث ، وقيل واحدة ، الا أن ينوى أكثر •

فان قال : أنت طالق كله •

— ١٥٨ —

فيقع لى أنه واحدة ، الا أن ينوى أكثر .

وان قال : أنت طالق الطلاق كله ؟

فهو ثلاث .

❖ **مسألة :** اتفقوا أنه لو قال قال : أنت طالق طلاقاً فأراد به الثلاث ، كان ثلاثاً ، والله أعلم .

❖ **مسألة :** نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تسأل المرأة من الرجل الطلاق ، فان فعلت حرم الله عليها الجنة أو تشم رائحتها .

وعنه صلى الله عليه وسلم : « ملعونة امرأة ، أو قال : لعن الله امرأة طلبت الى زوجها الفراق فى غير كنهة » والمعنى الاساءة والضرار ، وكنه كل شئ غايته ، وفى بعض المعانى وقته ووجهه بلغت كنه الأمر أى غايته وفعلت كذا فى كنه ، قال الشاعر :

وان كلام المرء فى كنهة

لكالنبيل تهوى ليس فيها نصالها

❖ **مسألة :** وان طلبت اليه الطلاق ، فقال قد طلقتك ، وقد كان طلقها وردها ، ثم قال : أعنى الأول الذى ردها منه ؟

ففى الحكم لا عذر له ، وان صدقته فهى امرأته .

وان طلب قوم الى رجل أن يفارق امرأته فقال قد أبرأتها ولم يرد
طلاقاً ؟

قال أبو مروان وأبو جعفر وأبو زياد : له ما نوى ، ولا نرى له
طلاقاً •

✽ مسألة : وان قالت طلقني ، فقال : نعم أنت طالق من
عشرين مكاناً ؟

فهي واحدة الا أن ينوى أكثر •

✽ مسألة : وان قالت له : أعطني طلاقك ، فقال لها : خذيه ،
فقال قد طلقت نفسي ؟

طلقت ، وقول : له نيته ، وعن أبي عبد الله قال : اذا قال لها خذيه
ثم قال : لم أرد طلاقاً ، فان طلقت نفسها في مجلسها قبل أن يزول كل
واحد منهما عن موضعه ، فأنى أرى قوله : خذيه جواباً لكلامها ، والطلاق
واقع عليها ، ولا يقبل قوله أنه لم يرد به الطلاق •

وان قالت له : طلقني ، فقال : أما أنا فلا أطلقك ، ولكن طلقني أنت
نفسك ، فقالت : اشهدوا أنني قد طلقت نفسي من عمرو بن زيد ثلاثاً ؟

فالطلاق لها واقع ، ولو قال أنه لم يجعل لها الطلاق •

* مسألة : ومن طلق اثنتين فقالت زد الثالثة ولك ما عليك فطلقتها

الثالثة ؟

فإنها تطلق ويبرئ الزوج من المال •

قال : وإن قالت زد الثالثة قال قد زدت ؟

قال بعض : قد فرغ ، وقال محمد بن محبوب : له نيته •

* مسألة : أجمع المسلمون أن الطلاق والظهار يقعان في الغضب

والنسيان والرضا ، وتنازعا في الإيلاء في الغضب والفرق بينهما محتاج

إلى دليل •

والطلاق واقع في الغضب والرضا ، ولا فرق بينهما ، ولم يخص

الله تعالى في الطلاق غضبانا من راضى ، فإن قيل : قد روت عائشة أن

النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا طلاق ولا عتاق في أغلاق » قيل : له

ذلك إذا زال الغضب تمييزه وانغلق عليه أمره فلم يدر ما يقول ، مع أن

الطريقة ضعيفة ، لأن رواية ثور بن زيد الحمصي وهو مجهول ولو ثبت

لكان التحريج ما ذكرنا • أنقضى •

* مسألة : ومن غيره الصبحى : ومن خلف بطلاق زوجته أنه

فعل كذا وكذا ، ثم ذكر أنه فعل ما حلف عليه أو شهد أحد أنه فعل ذلك

الشيء ما يلزمه ؟

الجواب : اذا حلف أنه ما فعل كذا وكذا ، وهكذا عنده ، ثم صح عنده أنه فعل من قبل ، ففى وجوب الحنث اختلاف ، وفى الأثر أنه حانث فى أكثر القول ، والله أعلم •

رجع الى كتاب المصنف •

* مسألة : روى عن جابر بن زيد أنه لقي رجلاً فقال له : تزوجت فلانة على سنة الله ورسوله ، فقال : نعم يا أبا الشعثاء قد طلقته على سنة الله وسنة رسوله ، فقال جابر : لا غلت على مسلم •

* مسألة : ولو أن رجلاً سأل رجلاً عن امرأته ، فقال : هى طالق ، يريد هى صالحة ، فأخطأ فانها لا تطلق اذا لم تسمعه ، وان سمعته فحاكمته حكم عليه •

* مسألة : ومن أراد أن يقول أنت طالق واحدة فغلط فقال ثلاثاً ؟

فذلك الى نيته ، وان حاكمته حكم عليه ، وعن محمد بن محبوب • قال : لا يقبل قوله وتطلق ثلاثاً •

* مسألة : ومن طلق على السهو منه فاذا لفظ بطلاقها لفظاً تسمعه منه أو طلقها ما تبين حروف الكلام ، وهى تسمعه طلق بالسهو

— ١٦٢ —

والنسيان كما تطلق في العمود ، وانما قالوا انها لا تطلق بالغلط ،
والله أعلم •

✽ مسألة : ومن طلق ناسيا ، طلقت امرأته •

✽ مسألة : وان غلط لم يلزمه في الحكم ولا فيما بينه وبين الله •

✽ مسألة : قال بعض أصحاب الظاهر اذا قال : ان كلمت فلاناً
فهى طالق فكلمه ناسيا لم يحنث ، وان كلمه مكرها لم يحنث ، قال :
لأن اليمين يعقدها الانسان على ما تجب قدرته ، وليس في قدرته الامتناع
عن النسيان •

وعن أبي الحسن رحمه الله ، أن الحنث يقع في النسيان ولا اثم عليه •

✽ مسألة : ومن طلق زوجته ثم خرج ليسأل فنى حتى سأل
عن كلام لا يجب به طلاق ، وعنده ان ذلك الكلام هو الذى طلق به
فأفتى أن لا طلاق ، وكان يجامعها على ذلك حتى مات انه لا يكون آثماً •

✽ مسألة : ومن لفظ لفظة فلما جاوزها شك فيها أنها طلاق

أو غيره ؟

فلا تطلق حتى يستيقن أن ذلك الذى لفظه الطلاق •

✽ مسألة : ومن حلف بالطلاق على شيء لا يفعله ، وكانت يمينه

— ١٦٣ —

على غضب ، فلم يدر كيف حلف أو نسي ذلك بعد ما حلف ، فأخبره ثقة
قد سمعه حين حلف أنه استثنى في يمينه أنه لا يفعل في وقت وقد انقضى
ذلك الوقت ؟

فأرجو أن يسعه أن يأخذ بقول الثقة فيما حلف عليه بعد انقضاء
الوقت الذي أخبره به الثقة •

✽ مسألة : ومن غيره مسألة من الأثر فيمن حلف بطلاق زوجته
ان فعل هو كذا ، أو فعلت هي كذا ففعلا ذلك ناسيين ، هل يقع الحنث
بفعله وبفعلها ؟

الجواب : ان فعل هو ما حلف عليه ناسيا ، فيختلف في طلاقها منه ،
وان فعلت هي ذلك ناسية وقع بها الطلاق ، لأنه يملك من نفسه مالا يملك
من غيره ، والله أعلم •

رجع الى كتاب الصنف •

✽ مسألة : قال أبو زياد في امرأة قالت لزوجها : أنت طالق ،
قال الزوج : قد قبلت ؟
فقال : برأيه أنه طلاق •

✽ مسألة : وان قال أنت طالق على وجه الاستفهام ، ولم يرد
به طلاقها ؟

— ١٦٤ —

فلا تطلق .

وان قال : انك لطارق ؟

طلقت .

وان قال : ما أنت الا طارق ؟

طلقت .

✽ مسألة : فان قال لزوجته : أنت طارق ان كلمت زيدا ان دخلت

بيت عمرو ؟

قال : ان كلمت زيدا ودخلت دار عمرو جميعاً طلقت ، وان لم تفعل ذلك جميعاً لم تطلق وهي امرأته ، ولو فعلت أحد المعنيين وسواء ذلك قدمت أحدهما أو أخرته .

فان قال لها : أنت طارق ان كلمت عمراً ان لم أطأك ؟

قال : ان كلمت عمراً قبل أن يطأها طلقت ، وان وطئها انهدم الطلاق ولو كلمت عمراً .

✽ مسألة : أبو سعيد : فان طلبت منه النفقة فسأله الحاكم ،

فقال ليس لي بامرأة ، فقال له الحاكم : أطلقتهما ؟ قال : نعم ، أو قال هو : قد طلقتهما ، قد أو قد كنت طلقتهما ؟

أنه يلزمه في هذا كله الطلاق اذا لم يكن طلقها من قبل •

✽ **مسألة :** الشيخ أبى محمد رحمه الله : فيمن قال لزوجته :

انى كنت حلفت بطلاقك ان أعطيتى من مالى شيئاً ، ثم انها أعطت ؟

فقد وقع بها الطلاق ، قال أبو سعيد هذا اقرار منه أنه كان حلف بطلاقها ، والاقرار يقع موقع الايلاء ، وفي الحكم من الزوج ، وتلزم الحجة اذا وقع معنى الطلاق •

فان كان حلف كما قال لزمه ذلك في معنى الحكم والالزام ، وان لم يكن حلف وكان كاذباً ولم يكن أراد بقوله انى كنت حلفت يميناً بالطلاق ، فأرجو فيه ما يوسع — نسخة — يشبه الاختلاف في الطلاق ، فبعض يراه كاذباً ، واذا ثبت معنى الاختلاف في الالزام وصدقته أنه لم يكن حلف وكان في موضع من يجوز تصديقه ، ثبت الاختلاف في التصديق في هذا الموضع على ما يجرى في غيره مما يحكم بالظاهر في اللفظ بالطلاق ، وفي الارادة من التزويج بغير الطلاق بمعنى تصديقه في ذلك •

✽ **مسألة :** عن موسى بن على فيمن طلق امرأته ثم يردّها ثم تطلب

اليه الطلاق ، فيقول قد طلقتك ، ثم يقول انه عنى الطلاق الأول الذى كان ردّها منه ؟

— ١٦٦ —

قال : أما الحكم اذا رفع اليهم ذلك لم يروا له عذراً ، وان لم يرفع وصدقته على قوله فهي امرأته ♦

✽ **مسألة :** فاذا قال ما كان دواها الا من يذهب اليها ، فيقول : أنت طالق ثلاثا يعنى امرأته ونفسه ولم يكن منه غير هذا ؟

قال أبو عبد الله : أخاف أن يكون قد وقع الطلاق ، فان قال : ما أحقك أن أقول أنت طالق أو قد طلقك فقد طلقت بهذا ، لأنه قد قال : وقول لا تطلق وهو الأحسن حتى ينويه طلاقاً ♦

✽ **مسألة :** فان سئل ألك امرأة ؟ فقال : ليس لى امرأة ، ولا يريد طلاقاً ؟

فلا يدخل عليه في زوجته شيء ، وانما هو كذب ، فيستغفر الله من ذلك ♦

✽ **مسألة :** فان قال : ان خرجت من غير رأيى جعلت طلاقك في خروجك ، فخرجت بغير رأيه ؟

فان لم يرد بذلك طلاقاً لم تطلق ، لأنه وعده ليس بفعل الا أن يريد بنفس الكلمة طلاقاً حين قال ، فهو طلاق ♦

أو يقول لها ان خرجت فطلاقك في خروجك ، أو قد جعلت طلاقك

في خروجك ، فهذا كله سواء وان كان مرسلا ، وقد قال : ان خرجت من بيتي جعلت طلاقك في خروجك ؟

فالجواب : واحد لا يقع بهذا طلاق .

✽ **مسألة :** فان ادعت عليه امرأته الطلاق ، فقال ان قالت : اني طلقته صدقت ، فقالت قد طلقني ، فقال هو : كذبتى فلا أرى طلاقاً لأنه صدقها وهو لا يدر ما تقول ، ولكن ان قالت وهي بين يديه طلقنتى فقال هو : صدقتى فقد أقر وثبت عليه .

وان قال : هي صادقة ثم احتج أنها صادقة في غير ذلك فله حجه ، وان قال ان ادعت على أنى قد طلقته فقد صدقت ، فان ادعت الطلاق وقع الطلاق ، وان قال فهي صادقة أو مصدقة ، ثم ادعت الطلاق ، فان الطلاق لا يقع في هذين الوجهين .

✽ **مسألة :** ومن وقت وقتا في فعل فله أن يظاً حتى يجيء الوقت ، ومن لم يوقت لم يظاً حتى يفعل .

✽ **مسألة :** فان حلف بالطلاق ان لم يفعل كذا الى شهرين ، فانه لا يظاً حتى يفعل أو يخلو الشهران فيقع الطلاق .

✽ **مسألة :** ومن حلفه — نسخة — حلف غريمه ان امرأتك طالق ان لم تعطني دراهمي التي عليك الى سنة فحلف ؟

فليس له أن يجامع امرأته قبل أن يؤدي المال الى غريمه ، فان
جامعها حرمت عليه ، وان لم يجامعها ، ومضت أربعة أشهر بانته منه
بالايلاء •

✽ مسألة : وفي الضياء :

وان حلف ان لم يفعل في هذا اليوم كذا ، ثم وطئ قبل أن يفعل ،
ثم فعل بعد الوطء ؟

قال : سعيد بن المسيب لا تحرم عليه ، وقال سليمان بن عثمان
والأشياخ قد حرمت عليه •

✽ مسألة : فان قال يوم تكلمى فلاناً فأنت طالق ، ثم وطئها في
أول النهار وكلمته في آخره ؟

فانها تحرم عليه أبداً ، لأن وطئه ذلك كان حراماً •

✽ مسألة : والطلاق يتبع الطلاق اذا كانت المرأة في العدة ،
والخلع يتبع الطلاق متصلاً قريباً كان أو بعيداً ، والايلاء والظهار يتبعان
الطلاق ، والطلاق يتبع الايلاء والظهار •

✽ مسألة : وفي الضياء :

والطلاق الذي يتبع الطلاق مثل رجل طلق زوجته طلاقاً رجعيّاً ،

ثم حلف بالطلاق ثلاثا فحنث فان ذلك يقع بها وعليه الطلاق ، لأن الطلاق يتبع الطلاق باتفاق اثلاثه ، وذلك فيما يملكه فيه الرجعة •

قال أبو الحسن : ان الطلاق البائن يقع على الرجعى مادامت في العدة •

* مسألة : أبو سعيد فيمن حلف أن يطلق زوجته ثلاثا في هذه السنة ؟

قال : اذا لم يكن له نية غايه ان خالعها ثم طلقها بر ولم يلحقها الا البرآن ، والله أعلم •

* مسألة : ومن طلق امرأته ثلاثا ولم يفصل بينهما ، فانهن ثلاث •

* مسألة : أبو سعيد ان قال : أنت طالق اذا وقع عليك طلاقى ؟

ف قيل تطلق واحدة ، لأنها انما يقع عليها الطلاق اذا طلقها ، وقول تطلق اثنتين •

فان قال : أنت طالق كلما وقع عليك طلاقى فطلقها واحدة ؟

وقع عليها ثلاث تطليقات بوقوع الواحدة والثانية •

* مسألة : فان قال : أنت طالق ان دخلت المسجد ، ثم عزم

على تلك التطليقة فأكملها ثم عادت هي فدخلت المسجد ؟

— ١٧٠ —

فإنها تطلق أيضا ثانية ، والله أعلم •

* مسألة : فإن قال اذا طلقته أو ان طلقته ، أو متى طلقته أو

متى ما طلقته ، أو كلما طلقته فأنت طالق ؟

فإذا طلقها واحدة على هذا كله ، فقد قيل تطلق واحدة ، وقيل

تبين بذلك الطلاق •

وقد قيل : ان قال ان طلقته أو متى طلقته ، أو اذا طلقته فأنت

طالق ؟

فقال : تطلق واحدة ، وقول تبين الا أن ينوى غير ذلك •

* مسألة : من كتاب أحكام أبي سعيد :

وسألته عن رجل حلف أنه يفعل كذا وكذا فمضى يحنث ؟

قال : اذا أتت حالة لا يقدر على ذلك أن يفعله ، وكذلك ان قال

ان لم يفعل كذا وكذا •

* مسألة : من منثور المعقدي يوجد في الأثر ، عن محمد بن

عبد الرحمن المزني : مسألة : وكان فقيها وابن فقيه ، وكان أبو عبيده مسلم

يعظمه ولا يقوم من مجلسه الا له أن المرأة اذا حلف عليها بالطلاق الا تفعل
من ماله أن يمنعها منه غارتكبت نهيه ، وفعلت ما حلف عليها ألا تفعله ؟

أنها تطلق ويبطل صداقها ، لأن الحرمة هي التي أدخلتها عليه ،
وهذا قول يدل على أن صاحبه ذكره قياساً على الزانية في بطلان صداقها
لادخالها الحرمة على زوجها ، والله أعلم •

وقال غيره : ان لها الصداق ، وهو المعمول به اليوم ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** ورهن الطلاق لا يثبت وان كان أكثر الآثار على
ثبوته ، والرهن لا يثبت الا فيما يكون مقبوضاً والطلاق غير مقبوض ،
ويدل على ذلك أن من أوجب الرهن في الطلاق يقول : ان الزوج اذا وقع
الطلاق ، فاذا كان الطلاق يقع من الزوج بعد الرهن لم يكن مقبوضاً ،
لأن قبض الرهن يمنع الراهن من التصرف في الرهن حتى يؤدي الحق •

✽ **مسألة :** وبيع الطلاق جائز الفرق بينهما أن الرهن العلة فيه
أن يقع ايجاب البيع وثبوت الملك للمشتري وان لم يقبض ، والرهن
لا يصح الا بالقبض ، قال الله تعالى : (فرهان مقبوضة) فاذا باع
الطلاق للزوجة ، وقع الخلع من حين ما يصير الطلاق في يدها بالثمن ،
لأنه غدية ، وان كان الثمن أكثر من الصداق •

وقول : لا يقع الخلع في ذلك حتى تطلق هي نفسها ، والله أعلم
بالأعدل من القولين •

قال أبو معاوية : ان اشترته لئتملكه فهو في يدها ولا خلع ، وان كانت
اشترته تريد الخلع فهو خلع ، وان قالت انما اشتريته أريد الخلع
فالقول قولها مع يمينها •

✽ مسألة : ورهن الطلاق فيه اختلاف : بعض أثبته ، وبعض
أبطله اذا لم يكن الرهن الا مقبوضاً ، فليس ذلك بشيء يثبت ، والذي
أجازه اذا جعله في يده بحق ، وكذلك ان جعله في يد زوجته بحق ، فقد
ثبتوا ذلك في يدها بالحق الى أجل •

✽ مسألة : فأما هبة الطلاق فلا تثبت ، لأن الهبة لا تكون الا
بالقبض •

✽ مسألة : فيمن اشترت منه زوجته طلاقها كله فطلقت نفسها
ولم تسلم كم تطلق ؟

قال : معنى انه ما لم تسلم ففيه معنى الاختلاف على حسب ما قيل
فيمن جعل طلاقها في يدها فطلقت نفسها ولم تسلم فليل بالثلاث ، وقيل
بالواحدة ، فان رجعت في حقها ، وصح أنه كان مسيئاً اليها ، فاذا لم

يكن في حال ما تنقيه ، بمعنى ما يرد بيعه في حال النقية ، فالبيع تام
اذا اثبت معنى البيع ، لأن البيع في بعض معاني القول لا يشبه الخلع في
الزيادة والنقصان ♦

وقد قيل اذا اشترت طلاقها منه بأكثر من حقها الذي عليه ، وماساق
اليها لم يثبت عليها معنى الزيادة ، فاذا ثبت معنى فهو يشبه معنى
الخلع ، واذا أشبه الخلع ، وكان على اساءة ، وعلى ما يجوز يثبت
لم يعد عندى أن يكون الشراء مردوداً كذلك اذا كان بمعنى الخلع ♦

✽ **مسألة :** فان اشترت طلاقها منه ووزنت الثمن ، فلما قبضه
غير فطلقت هي نفسها وقع الطلاق ولا رجعة له في ذلك ، الا أن تقبله هي
وتفسخ البيع ♦

✽ **مسألة :** أبو سعيد : فيمن أعطى زوجته طلاقها ، أو جعله
بيدها ، أو باعها اياه بألف درهم ، ثم طلقها ، هل تطلق ؟
قال : نعم تطلق ، وفي بيعه لها بعض يقول انه خلع يقع في حينه ،
وقول حتى تطلق نفسها ♦

قيل : فان طلقت نفسها ، ثم طلقها هو ؟
قال : لا تطلق على — لعله — قول من يقول أنه خلع ، ولا يملك
رجعتها ♦

✽ **مسألة :** وما ان ملكها الطلاق ، فانه يملك رجعتها •

✽ **مسألة :** فان اشترت طلاقها بأكثر من صداقها ؟

قال : يوجد أنه يثبت عليها كان قليلا أو كثيرا ، ويوجد أنه انما يثبت عليها بقدر صداقها ، ولا يثبت عليها الزيادة •
فان اشترته بصداقها وزيادة مائة درهم ؟

قال : يشبه عندي أنه ينحط صداقها الذي بقى عليه ، ويثبت له من الزيادة التي زادته بقدر ما ساق اليها ، ولا يثبت له غير ذلك ، وقول أنه يثبت عليها ، ولو زادته على الحق ، لأن هذا خلع ولم يذكر الصداق •

✽ **مسألة :** أبو سعيد : فيمن عليه لزوجته ألف درهم صداقها ، فمهرن صداقها بيدها بحققها ، فطلقت نفسها ، هل يلحقه شيء من حقها بعد وجوب الطلاق ، أم يكون الرهن بما فيه ؟

قال : على قول من يقول انه اذا تلف الرهن تلف بما فيه من الحق ، فانها اذا طلقت نفسها فقد أتلفت عليه الرهن ، وقد ذهب الرهن بما فيه •
قيل : فان أرهنه في يد غيرها بحق عليه له ، فطلق المرتهن ، هل يكون سواء ؟

قال : يشبه أن يكون الرهن بما فيه على قول من يقول بذلك •

قيل : فعلى قول من يقول : ان الرهن لا يكون بما فيه كيف يكون
القول فيها ؟

قال : انه اذا كان المرتهن هو المتلف للرهن ، فهو ضامن لا محالة
عندى بما أتلف ، وانما الاختلاف عندى اذا أتلف الرهن من غير أن يتلفه
المرتهن ، فهناك يجرى الاختلاف •

واذا طلق المرتهن كان عندى اتلافاً منه للرهن ، ويثبت اتلاف الرهن
عندى ابطال الحق الذى يتلفه على الزوج ، ويلزمه بمعناه ، وجوب الحق
الذى للمرأة ، أو ما جعله فى يده ، ورضى به أن يكون رهنا فى قول من
يقول بذلك •

قال : والطلاق عندى يجوز رهنه فى قول أصحابنا ، ولا نعلم فيه
اختلافاً من قولهم ، لأنه اذا جاز بيعه جاز رهنه ، قال : وما أشبه عندى
ألا يجوز رهنه ، لأنه ضرر على المرتهن والراهن •

✽ مسألة : قال محمد بن محبوب : فيمن جعل طلاق امرأته فى
يدها بحق لها عليه فطلقت نفسها ؟

قال : يبطل قدر الرهن ان كان رهنه بمائة درهم ، فطلقت نفسها
ذهب من حقها مائة درهم ، قال : وكذلك لو رهنه الى يد غيرها بحق ،
فطلق الرجل ، ذهب من حقه بقدر الرهن •

انقضى الذى من كتاب المصنف •

✽ **مسألة :** الصبحى : واذا جعل الرجل لامرأته طلاقها بيدها فطلقت نفسها ، هل له ردها ، كان خص لها أو لم يخص ، طلقت نفسها واحدة أو أكثر ؟

قال : ان جعل طلاقها بيدها واحدة فطلقت واحدة ، طلقت واحدة ، وهى رجعية ، وان طلقت أكثر فقبل تطلق واحدة ، وقيل لا تطلق •

وان أرسل القول فطلقت هى نفسها مرسلة ؟

فقبل : تطلق واحدة وقيل ثلاثاً ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** الزاملى : وفيم جعل طلاق زوجته بيدها الى رجل فطلقت نفسها فى الأجل ، كيف طلاقها رجعيًا ، ويجوز ولو كرهت أن يردها ، أم بائنا ولا يجوز الا برضاها ؟

قال : ان طلقت نفسها فى الوقت الذى جعل لها فيه أن تطلق نفسها ، ولم يجد لها فى الطلاق ، فان كانت طلقت نفسها ثلاثاً بلفظ واحد ، فليس له عليها رجعة حتى تنكح زوجا غيره ويطلقها بعد الجواز ، وتنقضى عدتها منه ، وان أرسلت الطلاق فأكثر القول أن ارسال المرأة كالثلث •

وان طلقت نفسها واحدة أو اثنتين ، ولم يكن وقع بينهما قبل ذلك طلاق فى هذا الترويج ؟

جاز له ردها على كرهها ، لم تكن أخذت الطلاق من عنده بثمن من مالها ، والله أعلم •

* مسألة : الشيخ أبى نبهان :

فى رجل اشترى من رجل طلاق زوجته ، وطلقها منه ، أيجوز له تزويجها ؟ رأييت ان كانت له نية عند شرائه طلاقها أن يتزوجها ، أو ليس له نية ، هل يكون فى ذلك فرق ؟

فنعم يجوز له ، وان كان لا يتعزى من الاختلاف ، فان جوازه أقرب ان صح ما أراه فيه ، والله أعلم •

* مسألة : ابن عبيدان :

فيمى جعل طلاق زوجته بيدها الى أجل ، هل له أن ينزع الطلاق منها قبل الأجل ؟

قال : أما نزع قبل الأجل ففى ذلك اختلاف : قول : يجوز ، وقول : لا يجوز ، وأما ان لم ينزع الطلاق من يدها قبل انقضاء الأجل ، وطلقت نفسها ففى ذلك اختلاف : قول : تطلق ، وقول : لا تطلق وأكثر القول أنها لا تطلق ، والله أعلم •

* مسألة : الزاملى : ومن جعل طلاق زوجته بيدها ان تزوج

(م ١٢ — الخزائن ج ٨)

عليها ، ثم طلقها وتزوج عليها وهي في العدة ، ثم ردها ، أيخرج ذلك من يدها أم لا ؟

قال : قول : لها أن تطلق نفسها على صفتك هذه ، وقول : ليس لها فيما أرجو •

* مسألة : قال غيره : وفي جواب الامام بلعرب بن سلطان بن سيف رحمه الله :

إذا علمت هذه المرأة بالتزويج ، وهي في العدة ولم تطلق نفسها ، ثم ردها في العدة ، فليس لها أن تطلق نفسها على أكثر قول المسلمين ، والله أعلم • رجع •

قلت : فان جعله بيدها ان غاب عنها شهراً ، فعاب عنها شهراً ، هل لها أن تطلق نفسها متى شاءت ، أم لذلك حد ؟

قال : لها أن تطلق نفسها بعد الشهر على ما أقول به ذاك إذا جعل طلاقها إذا هل الهلال من الشهر ، فقول إذا هل الهلال ولم تطلق حتى قامت من مجلسها الذي هما فيه فقد خرج الطلاق من يدها •

وقول : لها تلك الليلة كلها ، وقول : تلك الليلة وصباحها ، وقول : لها متى أرادت ، والله أعلم •

* مسألة : عن الشيخ العالم أبي زبهران :

في رجل تزوج امرأة مالكة أمرها على شرط أن يكون طلاقها بيدها ،
فطلقت نفسها من بعد أن دخل بها ؟

فهما يتوارثان ، وله أن يردها مادامت في العدة — نسخة — عدتها
ان قيدته في حال ايقاعه منها بواحدة سمتها وان أرسلته ، فلا رد له
معه ، ولا ميراث بينهما على قول من يراها في منزلة المطلقة ثلاثا .

وعلى قول من يجعلها واحدة فلها على قياده ما في حكمها الأول
لا غيره ، والله أعلم . فينظر في ذلك .

* مسألة : الصبحي : واذا جعل الرجل طلاق امرأته في يدها
مجملا ، وطلقت نفسها مرسله ؟

فقول : الارسال من المرأة يقوم مقام الثلاث ، وأحسب أنه في بعض
القول لا يقوم مقام الثلاث حتى يطلق ثلاثا ، وأكثر القول أن الارسال
من المرأة يكون ثلاثا ، والله أعلم .

* مسألة : ابن عبيدان :

وفيمن أجاز لزوجه أو عبده ما يجوز له أن يجيزه له في جميع

الأشياء كلها ، فطلقت المرأة نفسها ، وأعتق العبد نفسه بهذه الاجبازة ،
كيف الحكم ؟

قال : الله أعلم في عامة قول المسلمين امضاء أمرهما ، هكذا جاء
الأثر ، ولم ينطق بتفسيرها غير هذا ، وأقول : ان هذا الرجل قد
ائتمنها على ما يجوز له ، ففرطاً في أمانتهما ، ولا شك أن الأمين اذا
فرط في أمانته ضمن ، فعلى هذا عندى ليس لهما حق متعلق عليه •

وأقول : ان العبد ضامن لقيمته لسيدته بتعديه عليه ، هكذا يخرج
عندى ، وفي بعض القول ، ويحسن ويجوز ألا تطلق هذه المرأة ، لأنها
قد جرت لنفسها ما تشتهي من الطلاق ، والخروج وهكذا يحسن القول
في العبد ، ويشبه هذا ما يوجد عن أبي الحسن البسياني ، والله أعلم •

✽ مسألة : ومنه أن الزوج اذا باع لزوجه طلاقها ؟

فقول : انه يقع الخلع من حين ما يقع يصير الطلاق في يدها بالثمن ،
لأنه فدية ولو تطلق نفسها على قول من يراه خلعا كانت بائنة في أكثر قول
الفتهاء ما لم تطلق نفسها واحدة ، وانما أرسلت الطلاق ، فانها
تطلق ثلاثاً •

وقول : اذا طلقت نفسها برسلة فهي واحدة ، وجائز لزوجه
ردها برضاها ، والله أعلم •

* مسألة : ناصر بن خميس :

وأما الأعدل في شراء المرأة طلاقها من زوجها بصداقها أن يكون
خلعاً حتى تطلق نفسها ؟

قال : فالأحوط أن يكون خلعاً ، والأخذ بالوثيقة في أمر الفروج
أولى وأحزم •

قلت : وعلى قول من قال : حتى تطلق ، هل يبرأ الزوج من صداقها ،
ولو كان مسيئاً إليها ؟

قال : اذا اشترته منه ، ورضيت به فيخال من يجوز رضاه وشراؤه
فلا يبعد عندنا برآن من ذكرت •

قلت : وان اشترى ذلك أبوها وطلقها ، أيعجبك أن يبرأ زوجها من
صداقها ، ولو كان مسيئاً إليها ؟

قال : على قول من قال باجازه ذلك أنه يبرأ ويتوب الى الله من
الاساءة التي أساءها بها •

قلت : ومن باع تطلقته من طلاق زوجته لغيرها وغير أبيها ، وطلقها
المشترى ، ووجب حق الزوج عليه ورضيت هي أن تقاخص زوجها
المشترى بما عليه لها من صداقها ، وأبرأت الزوج منه ، هل للزوج ردها ،
ولا يجب لها صداق على هذه الصفة ؟

قال : له ذلك ، غير أنا نحب أن تستر هذه المسألة على غير الأمناء
عليها ، والله أعلم •

* مسألة : الصبى : ومن باع على زوجته طلاقها بحق معلوم
فلم تطلق حتى طلقها الزوج أو أبرأها ؟

فعندى أن الطلاق والبرآن جائز ، وعليها بقدر ما اشترت به طلاقها ،
لأن البيع من الزوج لطلاق زوجته جائز ، طلقت أو لم تطلق ، وقد ملكت
بالشراء ، والله أعلم •

* مسألة : من كتاب المصنف الشيخ أبو الحسن :

ومن جعل طلاق زوجته فى يدها فطلقت نفسها فى مقامها ؟
طلقت •

وان لم تطلق حتى يفترقا من مجلسهما ؟

لم تطلق عند الأكثر من أصحابنا وقد خرج الطلاق من يدها •

وفى الضياء : وقول ما لم يرتجعه بشاهدين أنه فى يدها ، وتطلق
نفسها متى شاءت ، وقيل : ليس له رجعة ولا يخرج الأمر من يدها ،
ولعله عن قومنا •

وان كان بحق لم يخرج من يدها ، ولم يوقت الا أن يعطيها الحق
فله الرجعة •

✽ **مسألة :** وان جعله بيد رجل ؟

لم يخرج من يده حتى يرتجعه الا أن يطاء ، ففى خروجه اختلاف
الا أن يكون جعل بحق ، فليس له الرجعة حتى يؤدى الحق ، ولكنه ان
طلقها لحقها الطلاق •

واذا جعل الطلاق بيدها فطلقت نفسها ؟

بانت منه عندهم ، ولم يكن لها اليه رجعة حتى تنكح زوجا غيره •

فان طلقها الوكيل وكان فى نيتهما شىء من الطلاق ؟

فله الرجعة ولم تبين منه الا بالثلاث ، وليس للوكيل أن يطلق الا كما

يجعل له ، والواحدة من المرأة كالثلاث من الزوج وتبين •

✽ **مسألة :** وان جعله فى يدها الى شهر ثم باشرها فيه ؟

فلا يخرج منه من يدها وطؤه اياها حتى ينقضى الأجل الذى وقته

لها الا أن يشهد على انتزاعه من يدها ، وقول ان الوطء رجوع ولو وقت •

وفى الضياء : ان جعله فى يدها الى شهرين ، ثم اختلعت اليه فنفارقا ،

ثم تراجعوا قبل انقضاء الوقت فطلقت نفسها ؟

طلقت •

✽ **مسألة :** أبو معاوية فيمن جعل طلاق امرأته بيدها ؟

قال : ان طلقت نفسها في مجلسهما ذلك قبل أن يتنحى أحدهما عن مجلسه هو أو هي ، فانها تطلق ثلاثاً الا أن تسمى هي واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً ، فإذا سمته فهو ما سمت ، أو يسمى هو فيقول : قد جعلت في يدها واحدة أو اثنتين •

فان طلقت هي أكثر من ذلك ، فانما لها ما سمي لها ، فإذا جعل ثلاثاً ، فطلقت واحدة ، فانما تطلق واحدة •

قيل : فان أزال أحدهما أحد قدميه ؟

قال : لا حتى يزيل رجلاه معاً من الموضع الذي كان فيه •

قيل : فان كانا راكبين على دابتين ، فوقف أحدهما على دابته ومضى الآخر قليلاً ثم تبعه ؟

قال : أقول : ان ذلك تفرق منها اذا وقف أحدهما حتى يسبقه الآخر •

قيل : وكذلك لو زال أحدهما عن الطريق ؟

قال : ان كان يزل وهو في المسير كنحو ما يزل في مسيرهم ، فان ذلك لا يخرج الطريق الطلاق من يدها الا أن يمضى أحدهما طريقاً أخرى ، وأن يتحول عن الطريق يمينا أو شمالا كنحو الطريق في الفوات تكون كبيرة وهي مقتصدة ، فان تحول من هذه الى هذه ، فان ذلك لا يخرج الطلاق من يدها •

— ١٨٥ —

قيل له : فان كان يسوق بها ؟

قال : وكذلك ان كان يسوق بها اذا غارقتها ، فلا شيء في يدها
الا أن تزول هي ، فأما أن تحول من طريق الى طريق ، وكلها طريق
واحدة ، الا أن هذه قصد هذه وهو يسوق بها ، فهذا الا يخرج
الطلاق من يدها •

✽ **مسألة :** وليس للذى يجعل في يده الطلاق أن يؤلى ولا يظهر ،
وان طلق وقال : نويت اثنتين أو ثلاثا ؟

فلا نية له ، ولا تكون النية الا للزوج ، الا أن يقول قد جعلت
طلاقها في يدك تفعل فيه ما شئت ، فان جميع هذا يجوز له مثل
ما يجوز للزوج من النية وغيرها •

✽ **مسألة :** فان جعل أمرها في يدها فقللت : قد غارقت نفسى أو
أخرجت نفسى ، ثم قالت : نويت بذلك الطلاق ؟

ف قيل : لا يقبل منها هاهنا ولا تطلق الا أن تطلق نفسها ، وقيل :
انها تطلق وأحب هذا القول أبو معاوية ، وهذا على قول من يرى هذا
من ألفاظ الطلاق ، فان لم ترد به طلاقاً لأنها لا نية لها على زوجها •

✽ **مسألة :** فان جعل طلاقها في يدها الى وقت ، وأعطت هي
طلاقها رجلاً أو امرأة أو صبياً فطلقها ؟

— ١٨٦ —

قال : لا تطلق الا أن يجعل ذلك لها •

قيل : فان جعل ذلك لها ، وقال : هو لها هو في يدك الى شهر قد سماه ذلك أن تجعله في يد من أردت أنت فجعله في يد رجل فطلقها مرسلاً ، بكم تطلق ؟

قال : بواحدة ، والله أعلم ، لأنها هي لم تطلق •

ولو قال لها : قولي لفلان اني قد جعلت طلاقك بيده ، فأخبرته فطلق ؟

لم تطلق الا بواحدة الا أن يسمى الرجل اثنتين أو ثلاثاً ، فهر ما سمى •

* مسألة : وانتزاع الطلاق أن يقول قد انتزعت الطلاق الذي جعلته في يدك ، أو من يدك ، أو رجعت فيه •

فان قالت لما انتزع الطلاق منها : قد طلقت نفسي قبل انتزاعك ؟ لم يقبل منها ذلك بعد الوقت •

* مسألة : وعن أبي عبد الله :

فيمن أراد سفرأ فقال لامرأته ان أتيت الى شهر ، والا فطلاقك في يدك ؟

ان الطلاق بيدها في ساعة انقضاء الشهر أنه اذا انقضى الشهر
كان في يدها الى أن يرجع فينزعها منها •

*** مسألة :** فان أعطاهما طلاقها وهما في مجلس فوضعت مغزلها
من يدها أو أخذته وكان موضوعاً ، أو تناولت ثوباً تعمل فيه عملاً ، أو
ناولته أحداً ، وهو في مجلسهما ، أو تخمرت خمارها ، أو طارحته من
رأسها ، أو أطعمت طعاماً ، أو شربت شراباً ، أو كانت قائمة فجلست ،
قاعدة ، أو نائمة فقعدت ، أو قامت أو أكلت أو شربت ، ولم تفارق مجلسها ،
ثم طلقت نفسها في مجلسها ؟

فكل هذا الذي ذكرته لا يزيل عنها الطلاق من يدها ، وقد وقع
الطلاق حيث طلقت نفسها الا أن تنام فتنعس ، لأنه تزول بها الأحكام
عن الناعس ، وهو مفارق لما كان فيه من أحكام اليقظة •

*** مسألة :** فان جعل طلاقها بيدها فلم تطلق نفسها حتى زالت
من موضعها ذلك بخطوة ؟

فلا طلاق لها •

وان كانت قائمة فقعدت ، أو قاعدة فقامت ؟

فهو في يدها ما لم تبرح موضعها ولم يبرح هو •

وان كانت نائمة ؟

فالطلاق في يدها ما لم تنزل من موضع منامها الذي توطأ فيه •

قيل : فان لم تبرح الفراش ؟

قال : لا ولكن لا تبرح الموضع • وقال وحفظنا أنها اذا نامت فنعست قاعدة أو نائمة في موضعها فقد خرج الطلاق من يدها ، وان لم يفترقا من موضعهما •

* مسألة : وقال : اذا زال قدم أحدهما من موضعه ذلك قليلا أو كثيراً فقد خرج الطلاق من يدها ، ولا يجوز طلاقها ، وما لم يزل قدم أحدهما من موضعها ذلك فلها أن تطلق ما لم ترجعه •

* مسألة : وعن امرأة طلبت الى زوجها الطلاق ، فقال : نعم وكرامة ، ونوى الطلاق ؟

فهي تطليقه وما نواه •

* مسألة : أبو سعيد :

ان قال لزوجته أمرك بيدك ما شئت من الزمان الى كم يكون بيدها ؟

قال : اذا أراد بقوله أمرك بيدك طلاقاً ، أى قد جعل طلاقها بيدها

ما شاعت من الزمان ، فلا يبين لى أن لها فى ذلك مشيئة الا أن تشاء أن تطلق نفسها من قبل أن يفترقا من مجلسهما ♦

لأنه لو قال لها : طلاقك بيدك ان شئت فلم تشأ حتى افترقا من مجلسهما خرج الطلاق من يدها ، ولم يكن لها مشيئة ، وقوله : وما شئت فى الأمل أضيق من قوله أن شئت ، وقوله ما شئت من الزمان ، هو قوله ما شئت ، فليس معنى هنالك فيه فرق ♦

أبو سعيد : فان قال : فان لم أعطك حقك فأمرك بيدك ، يعنى الطلاق ♦
فقيل : معنى لا يكون الطلاق فى يدها ، وليس هذا بشئ ، لأنه استثناء غير معروف ♦

وقال : يرفع عليه الى الحاكم ويمدد مدة ، فان انقضت المدة ، ولم يعطها صار حينئذ الطلاق بيدها تطلق نفسها متى شاعت ♦

وقول : ان لم يجد حاكما مددته هي مدة ، فان انقضت ولم يعطها صار الطلاق بيدها ♦

وقول : ان الطلاق فى يدها بمنزلة الرهن ، فان أعطاها حقها انحل من يدها مثل الرهن ، وان لم يعطها فالطلاق فى يدها أبداً متى أرادت طلقت نفسها ♦

— ١٩٠ —

قال محمد بن علي ، قال موسى بن علي : ان جعل أمرها بيدها أو فراقها فتطلق نفسها ، فيقول هو : لم أنو طلاقاً ؟
فرأى أن له نيته •

* مسألة : فان قال رجل لامرأته : اني أخاف أن يزل مني شيء لا أهواه من طلاقك ، واني أريد أن أجعل طلاقك بيدك تحفظينه ، فلما جعل ذلك في يدها طلقت — لعله — نفسها ؟
قال : لا يجوز لها ذلك •

قال غيره : حسن معي ، لأنه ليس من حفظها له أن تطلق نفسها ، وكذلك ان قال لها : على ألا تطلقى نفسك ، لأنه قد منعها •

* مسألة : قال هاشم بن غيلان :
فيمن أراد سفرأ فقلت له امرأته : انك تطيل الغيبة عني ، فاجعل طلاقى بيدي الى أجل ، فقال ان لم أجىء سنة فطلاقك بيدك فطلقى نفسك ان بدا لك ، فانتظرت سنة ، فلم يجىء ، فتربصت سنة أخرى ، فلم يجىء فطلقت نفسها ؟

فقال : الذي سمعنا أنها اذا تجاوزت الحد لم يكن في يدها شيء •
قال العلا بن عثمان ، والخالد بن سعوة مثله •

— ١٩١ —

وقال عمر بن المفضل ، وأزهر ومسبح : تطلق وهو رأيهم • فتردد هاشم لقولهم ولم يرجع عن قوله •

قال غيره ، وقد قيل : ان غارقت مجلسها أو موضعها الذي كانت فيه في وقت حلول السنة ولم تطلق نفسها خرج الطلاق من يدها •

* **مسألة** : فان قال لها : اتركي لي بعض حقك فقد حكمتك في نفسك ، فتركت وطلقت نفسها ثلاثاً ؟ فقال : قد بانث منه •

* **مسألة** : فان قال لها : قد أعطيتك هواك أو ما تريدان ، قالت له : قد طلقت نفسي ؟

قال : لا أجيز ذلك — نسخة — لك ، فان يسأل عن نيته فان نوى طلاقاً والا غي زوجته •

* **مسألة** : وان قال له رجل : ان لم تعطني حتى فأنا أطلق امرأتك ، فقال : وهل تقدر على ذلك ؟

قال : فطلق اذا قال قد طلقت امرأتك فقد وقع الطلاق ؟

قال أبو عبد الله : اذا حاكمته امرأته ، فإنه يقع عليها الطلاق •

قال أبو محمد : تطلق لأنه قد ملكه الطلاق بقوله : ان قدرت فقد

قدر على أن يطلق •

— ١٩٢ —

قال : وان قال أن تدفع الى طلقت عليك ؟

فانه مختلف في هذا اللفظ ، وأما الأول فانها تطلق •

✽ مسألة : فان أخبر زوجته بخبر وقال : لو خبرني به أحد

فطلاقك بيدك ، فأخبرت ؟

فان الطلاق بيدها ، فان طلقت نفسها في مجلسها ذلك طلقت ، وان لم

تطلق حتى تقوم منه لم يجز لها أن تطلق نفسها بعد ذلك الخروج —

نسخة — خروج الطلاق من يدها ، هذا أكثر قول فقهاء عمان ، وفيها

قوله آخر •

✽ مسألة : وعن أبي عبد الله :

فيمن تقول له امرأته طلقني فيقول أنا لا أطلقك ، ولكن طلقى نفسك

فتطلق نفسها ، فيقول الزوج : أنا لم أجعل لك الطلاق في قولي ، طلقى

نفسك ، ولا نويت بذلك طلاقاً ؟

قال : قد نوى وقد طلقت ، وقال أبو مروان مثل ذلك •

ومن قال لامرأته : احكمي في نفسك ، فقالت قد طلقت نفسي ثلاثاً ؟

فقد جاز ما حكمت في نفسها •

✽ مسألة : وان قالت له امرأته : الطلاق في يدي أو في يدك ؟

قال : في يدك ، قالت : قد طلقت ؟

فانها لا تطلق حتى يقول أو ينوى أن طلاقها في يدها ، ثم تطلق بطلاقها نفسها •

* **مسألة :** وان جعل طلاقها في يدها ، فقالت : قد رددته عليك ، أو لا أقبله ، ولم يقبله هو منها ثم طلقت نفسها ؟ فلا يجوز طلاقها •

* **مسألة :** فان قال : ان خرجت الى أهلك فطلقى نفسك ؟ قال : اذا خرجت من الموضع الذى قال لها فيه خارجه في النية ، فقد وقع اسم الخروج ، وان كان أهلها في قرية أخرى فذهبت اليهم ، ولو كانت بعد في الدار فقد وقع اسم الخروج • وان كانوا في القرية فاذا خرجت من الدار فقد وقع اسم الخروج ، واذا حصل لها اسم الخروج فلم تطلق نفسها زال من يدها •

* **مسألة :** وقيل : ان قال طلقى نفسك متى شئت ؟

نقال : لها متى شاءت طلقت نفسها ، وقول اذا لم تطلق نفسها حتى تخرج من الموضع فقد خرج من يدها •

* **مسألة :** فان قالت له : طلقنى وأخرجنى ، فقال لها : مرى فقد أخرجتك ، ثم قال لها بعد ذلك ما تريدان بعد هذا ؟

فلا يقع طلاق حتى يريد به الطلاق •

فان قالت له : أخرجني ، فقال لها : قد أخرجتك ، ولم يرد به الطلاق ؟

• فلا طلاق •

✽ مسألة : ومن قال لرجل أمر امرأتي بيدك ، فسكت ، ولم يقل
قد قبلت ، ثم خرج فقال : فلان ولاني أمر امرأته ، وقد طلقته ؟

فجائز طلاقه ، ولو بعد شهر أو سنة ، الا أن يرجعه •

وفي موضع أن قال : قد جعلت أمر امرأتي بيدك حين أخرج ، فقال
حين خرج : فلان جعل أمر امرأته بيدي ، وقد طلقته ؟

فليس بيده شيء حيث لم يقل قد قبلت •

قال أبو عبد الله : تطلق لأن طلاقه إياها قبول •

وان جعل طلاقها في يدها فقالت : لا ولا كرامة ، ولا أطلق نفسي ،
ثم طلقت نفسها في مجلسها ؟

ف قيل : ليس طلاقها بشيء حيث لم يقبل •

✽ مسألة : وان أمرها أن تطلقه فطلقته ففيه أيضاً اختلاف :

قال هاشم : فان جعل طلاقها بيدها فقالت : قد طلقتك ، فهو طلاق

وبه قال زيادة بن مثوبة ، وحواري بن أبي عثمان •

وقول : انها لا تطلق ، والرجال لا يطلقون ، وأحسبه قول موسى بن علي * وقول : انه قول ابن عباس ، وهو أشبه في الحكم *
وعلى قول من أوجبه ، فالارسال منها فيه كالارسال في نفسها ، فان وقع فهو سواء *

* مسألة : وان جعل طلاقها بيدها ، فقالت : أنت على حرام ، وأنا عليك حرام ، ثم قالت من بعد : انما عنيت الطلاق ؟
قال : ليس هذا طلاقاً وعليها كفارة يمين ، والله أعلم *
فان قالت : قد طلقت ، ولم تنقل طلقت نفسي ؟
فقول : انه لا يقع طلاق ، ولسنا نأخذ به ، بل نقول : الطلاق واقع بهذا القول ، وعليه عامة من الفقهاء *

* مسألة : أبو سعيد :

فيمن قال لزوجته اذا دخل الليل فطلاقك بيدك ، فقالت : اذا دخل الليل فقد طلقت نفسي ؟

قال : فليس عندي أنها تطلق بهذا *

فان لم يفترقا من مجلسهما ذلك حتى دخل الليل ، هل تطلق بلفظها الأول ؟

قال : ليس معى ذلك •

قيل : فان لم يزالا فى مجلسهما ذلك الى أن دخل الليل ثم افترقا ،
ثم طلقت نفسها بعد افتراقهما فى المجلس أو فى غير المجلس •

قال : ليس معى أنها تطلق اذا فارقت مجلسها بعد أن دخل الليل ولم
تطلق نفسها •

✽ مسألة : وعنه : فان قال لها : ان خرجت الى أهلك فطلقى
نفسك ، فقالت قبل أن يفترقا : قد طلقت نفسى ولم تخرج اليهم ؟
قال : لا يقع طلاق ، ويثبت الطلاق فى يدها حتى تفعل ، لأنه قد جعل
ذلك لها الى غاية •

قيل : فان خرجت اليهم ثم طلقت نفسها طلقت ؟
قال : هكذا عندى ، واذا خرجت من الموضع الذى قال لها فيه خارجه
اليهم فى النية ، فقد وقع اسم الخروج •
قيل : فان كانوا فى قرية فخرجت اليهم ولو كانوا بعد فى الدار وقع
اسم الخروج ؟

وان كانوا فى القرية ، فاذا خرجت من الدار فقد وقع اسم الخروج ،
فان لم تطلق نفسها حتى خلا ذلك زال من يدها الطلاق فى بعض القول •
فاذا قال : انما أعطيتها واحدة ؟

فالمقول قوله اذا قال أمرك بيدك فهو الأمر كله ، فاذا طلقت ثلاثا
في ثلاث ولا يجوز قوله •

* **مسألة :** جعل الله الطلاق الى الأزواج ، فان جعلوا ما بأيديهم
من ذلك الى غيرهم من رجل أو امرأة أجنبية كانت ، أو امرأته ، فهو سواء ،
والأمر الى من جعل اليه يطلق متى شاء في المجلس وبعد الافتراق
من المجلس •

وللزواج أن يرجع فيما جعل من ذلك الى غيره متى شاء ، وللمجوع
اليه أن يطلق متى شاء ، لا فرق بين الزوجة وغيرها في ذلك ، لأن ذلك
بمنزلة الوكالة •

واختلف اذا كان ذلك في يد امرأته الى أجل ، فقول هو بيدها الى ذلك
الوقت ، وقول هو بيدها ما لم يصبها •

* **مسألة :** أبو سعيد :

فان جعل طلاقها بيد رجل فطلقها واحدة ، هل له أن يطلقها ثانية اذا
لم يجد له ؟

قال : الذي يذهب في الوكالات أنه لا يفعل الا مرة ، فليس له أن
يطلقها ثانية ، والذي يذهب الى أن فعله يقع مرة بعد مرة ما لم يجد له
أشبهه أن يقع طلاقه عليها ثانية وثالثة ما لم يكن حد له حدا •

وأما الأمر فيعجبني ألا يثبت الا مرة ، ولا يعجبني أن يكون فيه اختلاف ، ولعله لا يتعري من الاختلاف •

✽ **مسألة:** وإن أمر رجلاً أن يعتق غلاماً له ، أو يطلق امرأته ثم يرجع عن الأمر من حيث يعلم الأمور ففعل المأمور ؟

فأنا نرى فعله جائزاً حتى يكون رجوعه بمعرفة من المأمور من قبل فعله ، وقول لا يقع عتق ولا طلاق ، إذا صح انتزاعه لذلك قبل الفعل وبه يقول بعض أصحاب الظاهر •

✽ **مسألة:** أبو سعيد :

فيمن جعل طلاق زوجته بيد رجلين فطلق أحدهما ؟

فقيل تطلق وشبهه بالعبد ، ولأن الطلاق لا يتجزأ ، وقول لا تطلق حتى يجتمعا على الطلاق •

قيل : فما العلة في وقوع طلاق أحد سيدي العبد ؟

قال : ثبوت الحرية بعتق أحدهما بالاجماع • قال والطلاق كذلك •

قيل : فلعلة من لا يرى الطلاق حتى يطلقوا جميعاً ؟

قال : ملكهم كلهم جميعاً له ، فلا يقع بفعل أحدهم حتى يجتمعوا عليه ، وفي موضع لا يجوز طلاق أحدهما فإن مات أحدهما فطلق الآخر ، قال موسى لا يجوز تطليقه •

ونقال : أحسب الأزهر قال : تطلق المرأة حينئذ ، والذي أوجب قاسه
على سيدى الأمة ، وفي الوصيين أنه يجوز لكل واحد انفاذ نصف الوصية
على الانفراد .

✽ مسألة : وعنه : فان جعل طلاقها في يد ثلاثة رجال فطلق واحد
منهم ، ولم يمضيا الباقيان ؟
قال : لا تطلق .

فان طلقها أحدهم ثم جامعها ، ثم علم الآخران بالطلاق فتمما ،
هل تفسد عليه ؟

قال : لا يقع الطلاق حتى يطلقوا كلهم وقع الطلاق .
قيل : فان طلق واحد منهم في الوقت وتمما الآخران ؟
قال : لا يبين لى أن يقع الطلاق حتى يطلقوا كلهم ، فاذا طلقوا كلهم
بألسنتهم وقع الطلاق .

قال أبو المؤثر : ان طلق أحدهم ، وأمضى الآخر طلقت ، وأن طلق
أحدهم وكره الآخر لم تطلق ، اشترط أو لم يشترط ، إلا أن يكونا شرطا
عليه أيهما طلق ، فطلاقه جائز ، فأيهما طلق طلقت .

✽ مسألة : وعنه فان جعل طلاقها بيد رجلين ولم يسم واحدة
ولا ثلاثا ولا اثنتين فطلقوا كلهم ، الزوج مع الرجلين ، كم تطلق

قال : ان كان المطلق الثانى هما أو الزوج فى العدة طلقت اثنتين اذا كان جعل طلاقها بيد الرجلين مجعلا • وأما اذا أعطاها طلاقها الأول فى موقف ، والثانى فى موقف آخر فطلقوا كلهم فى العدة وقع عليها ثلاث تطليقات •

✽ مسألة : وان جعل طلاقها فى يد صبي ، فان تكلم الصبي فهو ما قضى ، وان لم يتكلم فليس بشيء ، وكذلك من جعل طلاق زوجته فى يد عبد فطلق جاز ذلك وان كره مولاه •

✽ مسألة : وان جعل طلاقها فى يد سكران فطلق جاز طلاقه •

✽ مسألة : فان مات من يجعل فى يده الطلاق ، ولم يعرف أنه طلق ؟ فلا بأس على الرجل فى زوجته ، ولا نرى طلاقاً حتى يعلم أنه طلق ، وقيل خلاف ذلك وهو رأينا •

ومن جعل أمر امرأته بيد رجل فجعل الرجل الى رجل آخر ؟

فقد رد ما جعل اليه ، وليس على واحد منهما أن يقضى فيه •

وان طلق الزوج أو الأول ؟ طلقت ، وان طلق الآخر ؟ لم تطلق •

✽ مسألة : جواب محمود بن نصر الى موسى بن على :

فيمن جعل طلاق امرأته بيدها ثلاثة أيام ، فلما انقضت الثلاث قالت :

قد كنت طلقت نفسى فى الثلاث هل يقبل قولها ؟

— ٢٠١ —

قال أبو عبد الله هاشم : اذا لم تكن متهمة فانها تصدق ، وان كانت متهمة فالله أعلم •

قال غيره : قد قيل فيه باختلاف : فقيل تصدق ، وقيل عليها الصحة في ذلك اذا كان الوقت قد انقضى •

وان قالت : انها قد طلقت نفسها وهي بعد في الوقت ؟

فالقول قولها •

✽ مسألة : من الأثر فيمن جعل طلاق امرأته في يدها ، فقالت : طلقت نفسي في المجلس ، وقال هو : طلقت نفسك بعد أن افترقنا من المجلس ؟ قال : القول قولها الا أن تكون ادعت الطلاق بعد أن جامعها ، فله القول ، ولا تصدق وبينهما الأيمان •

وفي موضع : ان افترقا من مجلسهما ، ولم يعلم أنها طلقت نفسها ، فلما أرادها من الغد قالت : انى طلقت نفسي في ذلك المجلس ولم أسمعك ؟ فعن أبي على أن القول قولها وعليها يمين •

قيل لأبي سعيد : ما تقول أنت ؟ قال : اذا افترقا أو قاما من المجلس كان القول قوله مع يمينه •

وان كان اختلافهما في المجلس ، أو قبل صحة المفارقة ؟

كان القول قولها الا أن يكون وطئها ، فان كان وطئها كان ذلك ارتجاعاً منه ، وكان دعوى منها أنها طلقت نفسها قبل الارتجاع •

❖ **مسألة :** وفي الضياء : ان جعل طلاقها بيدها ، تطلق نفسها متى شئت ، فادعت أنها طلقت نفسها وانقضت عدتها ، قبل قولها •

❖ **مسألة :** ومن كان له امرأتان فجعل طلاق احدهما في يد رجل ولم يسم أيهما ، فطلق الرجل احدهما فقال الزوج : انما جعل في يده طلاق غير التي طلق الرجل ؟

فالحق قول الزوج على قول أبي عبد الله • قال أبو زياد : القول قول المطلق ، ورأى من قال القول قول الزوج أحب الى •

❖ **مسألة :** من جعل طلاق زوجته في يد رجل وله امرأتان ولم يسم احدهما فطلق الرجل ؟

فقال ابن محبوب : تطلق التي جعل طلاقها في يده ، وقال الموضح : تطلق التي طلق الرجل •

❖ **مسألة :** واذا وكل رجل أو امرأة رجلاً في برآن أو طلاق ؟ فالحكاية جائزة في ذلك ، وجائزة في شيء ، وللموكل الرجعة ما لم يطلق الوكيل •

واختلفوا في الوكالة في طلاق الثلاث ؟

— ٢٠٣ —

فقال قوم : لا تصح الوكالة في ذلك ، لأن طلاق الثلاث بدعى وهو معصية ، والوكالات لا تصح في المعاصى • وقال قوم : اذا وكله في ذلك وطلقها ثلاثا طلقت ، ولا فرق بين الموكل والوكيل اذا طلقها الموكل ثلاثا وقع الطلاق ، فالوكيل يمثله •

✽ مسألة : واذا وكله في طلاق زوجته ولم يسم شيئا ، فطلق الوكيل ثلاثا ؟

وقع بها ما أوقعه الوكيل ، الا أن يقيم الزوج شاهدي عدل أنه انما جعل له أن يطلقها واحدة •

فان قال الوكيل لما طلقها : نويت ان فعلت كذا ، أو أظهر الاستثناء بلسانه ، فقال : أنت طالق ان دخلت هذه الدار فدخلتها ؟

فانها تطلق •

وان لم تدخلها حتى انتزع الزوج من يده طلاقها ، ثم دخلتها من بعد ذلك ؟

فلا تطلق •

✽ مسألة : فان أبرأها الوكيل على أن أبرأت الزوج من صداقها ؟

فلا يتم هذا البرآن الا أن يتفق الزوج وهى على ذلك •

— ٢٠٤ —

❖ **مسألة :** وان طلق الوكيل ثم طلق الزوج ، أو طلق الزوج ثم طلق الوكيل ؟

وقع الطلاق ، والعدة مذ طلقها الأول منهما •

❖ **مسألة :** فان أشهد الزوج على انتزاع الطلاق من يده ، فلم يعلم الوكيل حتى طلقها ؟
جاز طلاقه •

❖ **مسألة :** فان قال الوكيل للمرأة : أنت طالق ان شئت ، فقالت المرأة قد شئت ؟

انه لا يقع طلاق • وكذلك في العتق ان قال للعبد أنت حر ان شئت ، وقال قد شئت ؟

انه لا يعتق ، لأنه خالف ما رسم له وتعدى الى غيره ، فمتى تعدى خرجت الوكالة من يده ، لأنه جعل له الطلاق ، ولم يجعل له الخيار ، فلما خرج عما رسم له لم يقل انه يقع بقوله : أنت طالق ان شئت ، ولا أنت حر ان شئت طلاق ولا عتق ، والله أعلم •

❖ **مسألة :** فان أمره أن يطلق ثلاثا فطلق واحدة ، ففيه اختلاف بين أصحابنا :

فقيل : يقع بما طلقها ، لأن له أن يفرق الطلاق في أوقات مختلفة ،

وله أن يطلقها في وقت واحد ، وقول لا يقع بها طلاق ، لأنه خالفه فيما أمره به ، والأول أعدل عند أبي محمد رحمه الله .

✽ مسألة : فان طلقها الوكيل حائضاً أو طاهراً ؟

• وقع الطلاق لا طلاق الوكالة ، وليس كل وكيل فقيهاً .

✽ مسألة : فان قال له : وكلتك في طلاقها بحضرة فلان ، أو في بلد

كذا أو يوم كذا ، أو طلقها متى شئت ، أو اذا شئت ، فخالف ذلك ؟

لم يقع الطلاق •

فان قال : طلقها صريحاً ، فطلقها بكناية ؟

• لم تطلق ، فان طلقها نصف تطليقة جاز أن يقول طلقت واحدة •

✽ مسألة : والوكالة في الطلاق أن يقول : قد جعلتك وكيل في طلاق

زوجتي فلانة بنت فلان ، فطلقها منى بتطليقتين أو ثلاث على ما تختار ،

ويقبل الوكيل •

✽ مسألة : ومن وكل رجلاً في خلع زوجته ، أو عتق عبده ، فامتنع

الوكيل عن فعل ذلك ، فان الحاكم لا يحكم عليه بذلك •

✽ مسألة : وفي الجامع اذا وكله في عتق غائب أن يعتق بعد قبوله

الوكالة ، فان للحاكم يجبره على العتق •

قال : وكذلك قلنا في الوكالة في النكاح والطلاق والخلع ، وفيما يتعلق به حق من وكله له على فعل يفعل له ، والله أعلم .

*** مسألة :** وان وكل وكلاء ، فطلق أحدهم ؟

فلا تطلق حتي يطلقوا كلهم ، وفي موضع في الوكيلين يطلق أحدهما ؟ لم تطلق حتي يتفقا جميعا على الطلاق ، أو يوقعه أحدهما بحضرة من الآخر ، فيمضي فعله ، أو في غيبته فيمضي ذلك .

*** مسألة :** قال أبو معاوية رحمه الله : اذا شرطوا عليه عند عقدة النكاح ، وبعدها فهو ثابت عليه ، وان كان جعله في يدها بحق فلا يخرجها وطؤه اياها ، وكذلك ان جعله في يدها الى وقت ، والله أعلم .

*** مسألة :** الاستثناء يخرج الأقل من الأكثر ، والأكثر من الأقل ، قال الله تعالى : (فلبث فيهم ألف سنة الا خمسين عاما) فهذا الأقل من الأكثر ، وقال تعالى : (ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين) والتابعون له أكثر من غيرهم ، فهذا الأكثر من الأقل .

*** مسألة :** الاستثناء بالقلب غير مزيل للألفاظ الظاهرة عن أماكنها ، ولا يصح الاستثناء بالنية في المسموع من اللفظ .

*** مسألة :** ومن قال لزوجته : أنت طالق ثلاثا ان خرجت من منزلي ، قال ذلك ثلاث مرات ، ثم قال على أثر كلامه الا باذني ؟

فهذا كلام متصل ، فرأينا له الاستثناء الا أن يكون انما حضرته
 النية في الاستثناء في آخر قوله ، فان ذلك لا ينفعه لئلا مضى من الطلاق
 حتى تكون له نية قبل ذكره الطلاق ، وفيه قول آخر ، وهذا أحب الى .
 * مسألة : فان قال : أنت طالق ان كنت أخذت السيف ، وقطع
 بسكته ؟

فان كان سكوته عن نسم تنسمه ، أو ريق غلبه فلا يقع عليه ، وان
 كان سكوته غير ذلك ، ففيما أظن أن الطلاق يقع عليه ، والله أعلم .
 * مسألة : وان قال : كل امرأة لي فهي طالق غيرك ، وغير فلانة
 فهما امرأتاه .

وينفعه ذلك ، وان نواه ولم يتكلم به ففي الحكم لا ينفعه ، والجائز
 فيه اختلاف .

* مسألة : أبو الحواري :

ان قال امرأته طالق ثلاثا امرأته طالق ثلاثا ان فعل كذا ، وبر في
 يمينه ؟

فقول : تطلق ثلاثا ان فعل أو لم يفعل ، وقول : ان كان أحضر نيته
 عند قوله الأول بالاستثناء ان فعل فلا تطلق حتى يفعل .

* مسألة : وقد يجتمع استثناءان وثلاثة وأكثر ، الا أن الاستثناء

الثانى يرجع الى الأول ، لا الى المستثنى منه ، والثالث يرجع الى الثانى والرابع الى ما يليه •

قال الله تعالى حكاية : (انا أرسلنا الى قوم مرجمين الا آل لوط) ثم قال : (الا امرأته) فرجع الى الاستثناء الثانى الى ما قبله ، ولا يجتمع استثناءان ينفيان ان كان الأول نفياً ، فالثانى اثبات ، وان كان الأول اثبات فالثانى نفى •

✽ **مسألة :** فاذا قال : أنت طالق ثلاثا الا اثنتين الا واحدة ، طلقت اثنتين ، كما لو قال على له عشرة الا خمسة الا ثلاثة كان ذلك ثمانية •

✽ **مسألة :** فان قال : أنت طالق ثلاثا الا واحدة ، طلقت اثنتين ، فان قال ثلاثا الا واحدة وواحدة طلقت واحدة ، لأن الواحدة الثانية معطوف بها على التى قبلها ، فكأنه قال : أنت طالق ثلاثا الا اثنتين •

فان قال ثلاثاً الا واحدة وواحدة ، كان كمن قال ثلاثاً الا ثلاثا •

فان قال : أنت طالق أربعاً الا اثنتين نفعه الاستثناء كقوله ثلاثا الا واحدة •

فان قال : أربع الا ثلاث ، ففيه اختلاف : قيل ينفعه الاستثناء ، ويكون الطلاق واحدة ، وقيل يقع الثلاث ، لأنه كمن قال : أنت طالق ثلاثا الا ثلاثا •

فان قال : أنت طالق ثلاثا الا اثنتين ، فانها تطلق واحدة وينفعه الاستثناء ، لأن الله قال : (فلبث فيهم ألف سنة الا خمسين عاماً) •

— ٢٠٩ —

* **مسألة** : وان قال : أنت طالق ثلاثا الا ثلاثاً طلقت ثلاثا ، وليس
يكون الاستثناء بالكل •

* **مسألة** : أبو سعيد : ان قال : أنت طالق ان دخلت دار زيد
ان شاء الله ؟

• طلقت اذا دخلته •

وان قال : أنت طالق ان شاء الله ان دخلت دار زيد ؟

• وقع الطلاق من حينها قبل دخول دار زيد •

وان قال : أنت طالق ان دخلت دار زيد الا أن يشاء الله ؟

• فلا يقع الطلاق •

وان قال : أنت طالق الا أن يشاء الله ان دخلت دار زيد ؟

• وقع الطلاق من حينه ولو لم تدخل •

* **مسألة** : وان قال : ان تزوجت عليك فأنت طالق الا أن يقضى

على فتروج عليها ؟

• فلا طلاق •

(م ١٤ — الخزائن ج ٨)

— ٢١٠ —

* مسألة : وان قاله هي طالق ان كلم فلانا حتى يأذن الله ثم كلمه ؟
لم تطلق •

* مسألة : واذا قال : أنت طالق ونيتك أن يستثنى فلم يستثن
متصلا بالطلاق سكت قليلا أو كثيرا ثم استثنى ؟

ان ذلك لا ينفعه ، وكذلك ان فعلت ، ثم سكت فلم يتكلم الكلام ؟
لم ينفعه ذلك كان ثقة أو غير ثقة •

وأما ان قال : أنت طالق ان فعلت كذا مستثنيا ذلك متصلا بالطلاق
من غير أن يسكت ، ولم يتكلم بكلام غيره ؟

نفعه ذلك ولو لم يكن نوى قبل الطلاق ، وقول لا ينفعه الاستثناء في
الطلاق اذا استتم لفظ الطلاق قبل أن ينوى أن يستثنى ، وأما اذا لم
يستثن متصلا بالطلاق فلا ينفعه ذلك استثنى بعد ذلك أو لم يستثن ، كان
نوى قبل أن يستثن أو لم ينو •

وأما اذا طلقها فقال : أنت طالق ونوى ان فعلت كذا ؟
فهذا ان صدقته وسعها المقام معه •

وأما ان كان ثقة ، وان حاكمته عليه بالطلاق كان ثقة أو غير ثقة ،
وقول : يقع الطلاق ولا تنفعه نيته كان ثقة أو غير ثقة ، وقول تنفعه هو
نيته ولا يحل لها هي أن تصدقه كان ثقة أو غير ثقة •

هذا مخالف الأول الا أن ينوى الأول انما كان نيته أن يستثنى فلم يستثنى في موضع حكم الاستثناء ، وهذا قد استثنى ، فقد نفى الاستثناء على قول من قال بأن النية تنفع في الاستثناء في الطلاق •

وقول لا تنفع فيما ظهر الا أن يكون الاستثناء في الظاهر كما كان الطلاق بالظاهر ، وذلك فيما بينه وبين الله ، والله أعلم •

ومن رقعة في بعض الجوابات ، فقد نظرت في هاتين المسألتين في الذي طلق ثلاثا وردد مرارا ثم استثنى في الآخر متصلا بالقول الأول •

ففي هذا اختلاف ، وكان القول المعروف يثنى بالقول الأول ، وحفظ عمر بن سعيد أن أبا عبد الله كان ذلك قوله ، ثم رجع رأى أن الاستثناء ينفعه اذا كان القول كله متصلا بذلك •

وعلى قول قوم حرفار ، فأفتاهم أنها لا تطلق ورجوع الرجل بامرأته ، قال : وقاسمه بقول من قال : ان كل من قال : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ، وقال نوبت واحدة ؟

قال بشير بالقول الأول ، ولا ينفعه الاستثناء في القول الآخر ، لأن ذلك كلام قد انفصل وأخذ في كلام آخر •

وقول : ان كان ينوى أن يستثنى في القول الآخر منذ يطلق بالطلاق في الأول ، جاز ذلك ، وكان له استناؤه •

- وقول لا ينفعه ذلك أيضا الا يستثنى في كل لفظة ، والله أعلم •
- انقضى الذى من كتاب المصنف •

*** مسألة : ابن عبيدان :**

ان الاستثناء بالقلب غير مزيل للألفاظ الظاهرة عن أماكنها ، ولا يصح الاستثناء بالنية في المسموع من اللفظ •

وقال من قال : ان صدقته زوجته وسعها المقام معه ، وقول اذا كان ثقة فلعنه يجوز لها أن تصدقه وان حاكمته حكم عليه بالطلاق كان ثقة أو غير ثقة ، وقول يقع الطلاق ، ولا تنفعه نيته كان ثقة أو غير ثقة •

وقول تنفعه نيته ، ولا يحل لها هي أن تصدقه ، كان ثقة أو غير ثقة ، وقال من قال : ان النية تنفع في الاستثناء في الطلاق •

وقول : لا تنفع فيما ظهر الا أن يكون الاستثناء في الظاهر ، كما كان الطلاق بالظاهر ، والله أعلم •

*** مسألة : من كتاب المصنف :**

قال أبو عبد الله : كان الأيمان ينفع فيها الاستثناء الا في الطلاق والعتاق والظهار والايلاء بالطلاق ، فان هؤلاء لا ينفع فيهن استثناء ، وهو قوله ان شاء الله •

— ٢١٣ —

وعن أبي على قال : ينفع الاستثناء في جميع الأيمان من الصدقة والحج وجميع الأيمان الا في ثلاث : الطلاق والعتاق والظهار .

ف قيل له : هل في الايلاء شيء ؟

قال : لم أعلم .

وكان محبوب يقول : لا ينفع الاستثناء في الصدقة ، ولم أسمع أن أحداً من الفقهاء قال ذلك غيره .

وقول أبي عبد الله انه ينفع .

وفي بعض كتب المسلمين انه لا ينفع في : النذور والهدى والصدقة .

❖ مسألة : فان قال : أنت طالق ان شاء الله ؟

وقع الطلاق واحتج من جعل الثني قبل الطلاق وبعده بقوله تعالى :
(لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين) فكان الدخول مقدماً
على الثني .

❖ مسألة : قال أبو عبد الله : قال أصحابنا : من قال امرأته طالق

ان كلمت غلاتاً الا أن يشاء الله ، فكلمته ؟

فانها لا تطلق .

فان قال : أنت طالق ان شاء الله ؟

وقع الطلاق لقوله تعالى : (وما تشاءون الا أن يشاء الله) وبه
يقول مالك •

وروى عن ابن عباس أنه قال : لولا أن الله شاء هذا الطلاق لم
يجزه على لساني ، فان قال : الا أن يشاء الله لم تطلق • وفي رواية
لو لم يشأ الله لم يقل •

وعن أصحاب أبي حنيفة اذا قال : ان شاء الله لم يقع ، واحتجوا
بقوله صلى الله عليه وسلم : « من استثنى فله ثنيان » •

وان قال : ما شاء الله ، طلقت واحدة ، فان قال : أنت طالق ما
شاء الله من الطلاق فهي واحدة الا أن ينوي أكثر فهو ما نوى •

❖ **مسألة :** وان قال للأزواجه : أيتكن شاء الله طلاقها فهي
طالق ثلاثا ؟

قال أبو معاوية : لا يقع على احدها من طلاق الا أن يطلق ، فان طلق
منهن واحدة وقع عليها ثلاث •

❖ **مسألة :** فان قال : ان شاء الله بالفتح أو اذا شاء الله ،
طلقت في الحال ، وفيه اختلاف كثير ، وقد قال قوم : انما يكون الاستثنى
في الأيمان والطلاق والعتاق ، فليس بيمين •

— ٢١٥ —

✽ **مسألة :** فان قال أنت طالق ان شاء الله أو شئت فانها تطلق ولا ينفع الاستثناء في الطلاق •

✽ **مسألة :** وان قال : أنت طالق واحدة ، الا أن تشائي ثلاثا فشاعت ثلاثا ، فقبل أنها تطلق ثلاثاً •

وقال الشيخ أبو محمد : لا أراها تطلق ، لأن ذلك استثناء في المشيئة ، واجتج أنه قال : أنت طالق واحدة الا أن تدخل الدار ، فدخلت ، لم تطلق ، وكذلك قال في هذه المسألة •

قال المصنف : يخرج هذا على من يقول : ان الأيمان على الألفاظ ، والأول يخرج على المقاصد والله أعلم •

فان قال أنت طالق ما شئت ، أو كم شئت ، فقالت لا أشياء شيئاً ؟

ففي الأثر أنها تطلق واحدة وان لم تشأ شيئاً لأنه قد عزم بالطلاق ، فان شاعت المرأة أكثر من ذلك فهو ما شاعت •

وعن أبي المؤثر : لا يقع شيء من الطلاق اذا لم تشأ المرأة ذلك •

✽ **مسألة :** أجمعوا أنه اذا قال : أنت طالق ان شئت ، فقالت : قد شئت ان شاء فلان أنها قد ردت الأمر ، ولا يلزمها الطلاق ، وان شاء فلان •

✽ مسألة : أبو سعيد :

فيمن قال لزوجته أنت طالق متى شئت ، أو كلما شئت ، أو اذا شئت ؟

فقوله اذا ، فاذا شاعت ذلك في المجلس أو بعد أن يفترقا ، وقعت تطليقة ، ثم ان شاعت بعد ذلك لم يقع طق ، ولا يبين لى في ذلك اختلاف .
وما لم تنشأ في مجلسها فلا يقع طلاق . وأما قوله : متى شئت فممثل قوله اذا شئت فيما وصفت الا أنه قيل ان عادت فشاعت طلقت الى أن تبين بالثلاث ، وقيل انما تبين بواحدة .

وأما قوله : كلما شئت فهو كما وصفت لك الا الذى قال انها اذا شاعت بعد افتراقهما وقع ، فمعى أنه كلما شاعت وقع حتى تبين بالثلاث ، ولا يبين لى في هذا معنى اختلاف .

✽ مسألة : فان قال : أنت طالق ثلاثا ان شئت واحدة ؟

قال : ان شاعت واحدة ، طلقت ثلاثاً ، وان لم تنشأ شيئاً حتى يفترقا من مجلسهما ، لم تطلق .

وان قال : أنت طالق واحدة الا أن تنشأى ثلاثا ؟

قال : ان شاعت ثلاثا لم تطلق شيئاً ، وان لم تنشأ ثلاثا حتى يفترقا

— ٢١٧ —

من مجلسهما ، طلقت واحدة ، وان قالت في مجلسهما قد شئت ثنتين ،
ثم قالت وهما في مجلسهما بعد قد شئت ثلاثا لم تطلق •

✽ مسألة : أبو سعيد :

فان قال : أنت طالق ان شئت ، قالت قد شئت ان شاء أبى ،
فقال أبوها : قد شئت ؟

قال : لا تطلق لأنها أشركت في المشيئة ، فأحالت المشيئة عن نفسها ،
ولم يجعل الزوج المشيئة الا لها •

فان قال لها : أنت طالق اذا شئت ، فقالت : قد شئت اذا شاء أبى ،
فقال أبوها قد شئت ؟

فلا تطلق ، قال وهذه مثل الأولى في المشيئة •

فان قال : أنت طالق ان شئت وشاءت أمك ، فقالت : قد شئت ،
وقالت الأم : لا أشاء ؟

قال : قد وقع الطلاق ، وقول لا يقع حتى تشاء الأم •

فان شاءت الأم ، ولم تشأ الزوجة ؟

فلا طلاق أيضاً •

❖ **مسألة :** وقيل اذا قال لزوجته : أنت طالق ان شاء الله ؟

ففى أكثر القول أنها تطلق ، ولا ينفعه الاستثناء بان شاء الله فى الطلاق ، وكذلك فى العتاق ، والظهار ، والنكاح ، ولا ينهض من له ، وذلك أن يقول : أنت طالق ان شاء الله ، ويقول لعبد : أنت حر ان شاء الله ، أو لزوجته أنت على كظهر أمى ان شاء الله •

أو قال : قد زوجت فلانا بفلانة ان شاء الله ، أو قد رددت زوجتى فلانة ان شاء الله ، فذلك من أسباب النكاح ، وقد قيل لا يهدمه الاستثناء •

❖ **مسألة :** ولو قال : أنت طالق الا أن يشاء الله ؟

طلقت ولم يكن ذلك استثناء ، وكذلك قوله الا ما شاء الله •

❖ **مسألة :** فان قال : أنت طالق ان دخلت دار زيد الا أن

يشاء الله ؟

فقد قيل ان ذلك استثناء ، ثم بقوله ان دخلت دار زيد ، وقوله الا أن يشاء الله قيل ان ذلك استثناء فى قوله ان دخلت دار زيد ، أى الا أن يشاء الله أن تدخل دار زيد ، كان استثناءؤه بقوله : ان دخلت دار زيد استثناء من الطلاق ، وقوله : الا أن يشاء الله استثناء من قوله دار زيد •

— ٢١٩ —

✽ **مسألة :** وان قال أنت طالق الا أن يشاء الله ان دخلت دار زيد ، طلقت •

✽ **مسألة :** فان قال : أنت طالق لا بعد ؟

وقع الطلاق ، ولا ينتفع بقوله : لا بعد ، ان أوقعه ، وليس هذا استثناء ، وقال بعض الشافعية : هو استثناء لا ينتفع به صاحبه •
وان قال : أنت طالق أولا ؟ طلقت •

قال أحمد بن النظر :

وقولك طالق أو لا طالق
ولو كررت وأسببت المآل

وبه يقول الشافعي •

قال أبو محمد : لا يقع عليها الطلاق عندى ، لأن هذا يخرج مخرج الاستفهام ، ولا أحفظ لأصحابنا فيها قولا ، والنظر أوجب عندى هو الجواب •

✽ **مسألة :** وان قال : أنت طالق ان شاء فلان وفلان ، فشاء أحدهما ؟

لم تطلق حتى يجتمعا على المشيئة لذلك •

❖ **مسألة :** جرت المذاكرة بحضرة القاضى أبى زكريا فى الذى يطلق زوجته ان رضى فلان ، أنه يجوز له وطأها حتى يرضى فلان ، والله أعلم •

❖ **مسألة :** اتفق أصحابنا فيما تناهى الينا عنهم أن طلاق السكران يقع ، ومحكوم به عليه ولم أعلم أن أحدا أجاز بيع السكران ، ولا شراؤه ، ولا أعلم وجه قول أصحابنا فى تفريقهم بين الطلاق وغيره من النكاح والبيع والشراء مع استواء حكم الظاهر فى الجميع مع قولهم ان الطلاق لا يقع الا بنية ولا نية مع السكران •

والنظر يوجب عندى أن السكران الذى عنده تمييز تلزمه الأحكام فى كل شىء ، لأنه يعقل ما يفعله بقصد لما عقده من اليمين •

وأما السكران الذى لا تمييز معه كالمجنون الملقى فى قارعة الطريق ، والواقع على المزبلة ، فسبيله سبيل المجنون الذى لا يقع أفعاله معزاة من المقاصد ، والله تعالى لا يخاطب الا من يعقل عنه خطابه •

ومن كان مجنونا أو فى حال مجنون لا يعقل الخطاب لا يلزمه أحكام العقلاء ، والله أعلم •

والسكران الذى لا يعقل لا يقع منه طلاق ولا غيره لقول النبى صلى الله عليه وسلم : « الأعمال بالنيات ، وانما للمرء ما نوى » فإذا عدمت —

— ٢٢١ —

نسخة — عدم النية ، لزوال عقله بسكر أو بجنون ، كانت أفعاله غير محكوم بها •

واذا طلق السكران وقع به الطلاق ، لأن الطلاق انما هو عقد كان له أن يحله ، أو يبيقيه ، فان حله صاحباً أو سكراناً فقد انحل ، ولهذه المسألة تمام في باب السكران ، وهي عن الشيخ أبي محمد رحمه الله •

وكذلك يقول الشيخ أبو الحسن رحمه الله : اذا كان كالمجنون الملقى في المزبلة لو قطع ما عقل ما يراد به •

✽ مسألة : وفي الضياء :

وطلاق السكران جائز عليه ، وعتقه ولا يجسوز بيعه ، ولا هبته في قول محمد بن محبوب •

✽ مسألة : ومن شرب دواء فسكر فطلق ، فلا يلزمه طلاق ولا يمين في قول الفضل ، قال : هو بمنزلة المجنون وأما السكران من الشراب فانه يلزمه الطلاق •

✽ مسألة : ومن تغير عقله من السكر ، فقالت امرأته : انك قد طلقتني ، ولم يعلم هو بذلك من ذهاب عقله ؟

فان صدقها والا وسعه المقام معها اذا لم يعلم بذلك ، ولا يسعها هي المقام معه — نسخة — عنده بعدما سمعت منه الطلاق •

❖ **مسألة :** ومن طلق امرأته وهو مريض ثم مات في العدة ، فإنه ترثه ، وإن تزوجها في مرضه ثم اعتل فطلقها في علته ، ومات قبل الدخول بها ، فإن لها الميراث ، لأنه طلاق ضرار ولها نصف الصداق ، لأنه طلقها قبل الجواز ، وإن كان زادها على صداقها ، رجعت الى صداق مثلها ، والله أعلم .

❖ **مسألة :** ومن طلق امرأته ثلاثاً في المرض ، فلزوجته الميراث ، وقال آخرون : ليس للمطلقة ثلاثاً ميراث على كل حال .

❖ **مسألة :** وإذا طلق الرجل امرأته وهو مقعد ، أو مفلوج والبالغ قديم فهو بمنزلة الصحيح .

❖ **مسألة :** وعن أبي عبد الله :

فيمن طلق زوجته في مرضه قبل أن يدخل بها ، ثم مات ، فقيل : لها نصف الصداق ، وعليها عدة المطلقة ، ولها الميراث إن حبست نفسها بقدر العدة ، عدة المطلقة ، وبه نأخذ .

وقول : لها الميراث حبست نفسها أو لم تحبس ، ولها نصف الصداق ، وعليها عدة المطلقة ، وقول لها نصف الصداق ولا ميراث لها ولا عدة عليها ، وهو قول موسى بن أبي جابر .

— ٢٢٣ —

وقول : الصداق كله والميراث ، وعليها عدة الميئة ، وقول لها الصداق كله ، ولا عدة عليها ولا ميراث لها ، وقول الصداق والميراث ان مات في عدة مثلها ، وقول : مات في العدة أو بعدها ما لم تزوج ، سبعة أقاويل •

انقضى الذى من كتاب المصنف •

✽ مسألة : ومن غيره ناصر بن خميس :

فى المريض الذى لا يقوم بلا ممسك فطلق أو تزوج ، هل يثبت طلاقه وترويجه ؟

قال : أما طلاقه ففى اثباته اختلاف ، وأما ترويجه ان كان عاقلاً فثبت ، وان كان تزوج بأكثر من صدقات مثلها رجع الى صداق المثل ، والله علم •

✽ مسألة : من كتاب المصنف :

ولا طلاق للعبد ، ولا ايلاء ، ولا ظهار الا باذن مولاه •

.. واذا كان عبد بين شركاء فطلق أحدهم زوجته ؟

فأقول : لا تطلق حتى يطلقوا جميعاً ، وفيه اختلاف : بعض أوقع الطلاق وأوجب — نسخة — وألزم الصداق ، وقال أبو الحسن : انها تطلق •

✽ مسألة : الحجة أن طلاق العبد لا يقع قوله تعالى : (عبداً

مملوكاً لا يقدر على شيء) فلو كان العبد يقدر على ما يقدر عليه الحر من ايقاع الطلاق على نفسه ، لجاز أن يعقد على نفسه النكاح كما يعقد الحر على نفسه ♦

فلما لم يكن له أن يعقد النكاح على نفسه لم يكن له بفسخ النكاح عن نفسه ، والأمر في الجميع لسيدته ، لأنه يملك ويملك الأمر عليه ، بدلالة ظاهر كتاب الله تعالى : (عبدا مملوكا لا يقدر على شيء) ♦

وأيضاً قال : الأمة بأسرها أجمعت أن العبد ليس له أن يعقد على نفسه النكاح الا بأمر سيده ، لأن في ذلك ايجاب حكم ♦

وأيضاً فان القائسين من شأنهم رد المختلف فيه الى حكم المتفق عليه ، فلما خالفنا من خالفنا أن طلاقه دون رأى سيده كان حكم ما اختلفا فيه من طلاقه مردود الى حكم ما اجتمعا اليه ، من أن عقد النكاح ليس اليه ، ولا يجوز الا بأمر سيده ، وكذلك فسخه لا يجوز الا بأمر سيده اذا كان العقد له ، فالفسخ له أيضاً ♦

وعلى من ادعى التفرقة بينهما اقامة الدليل ، فان قال : ان الطلاق انما يجب أن يكون بيد من بيده الساق ، قيل له : بل يجب الطلاق لمن وجب بأمره العتاق ، وبالله التوفيق ♦

✽ مسألة : واذا أبرأت زوجة العبد السيد من الحق ، وأبرأها

نفسها ؟

وقع البرآن بقول الزوجة للمولى قد أبرأتك من كل ما يلزمك لى
من حق من قبل عبدك فلان ، ويقول المولى قد أبرأت لك نفسك بتطبيقه أو
بالطلاق •

* **مسألة :** والمرأة اذا كان لها عبد ، وله زوجة وأرادت أن تطلق
زوجته ؟

فالوجه فى ذلك أن تأمر من يطلق ، لأن الطلاق انما يملكه الرجال ،
فان طلقت ثبت الطلاق ، واذا أراد المولى أن يطلق زوجة عبده فليطلق
عن عبده ثم لتعتد المرأة منه •

* **مسألة :** وليس للعبد طلاق باتفاق أصحابنا ، فيما علمنا ،
فان أذن له سيده بالطلاق أو الظهار أو الكفارة أو شيء مما كان ممنوعاً
من فعله الا باذن سيده جاز ذلك منه بالأمر والاذن له •

* **مسألة :** ولا طلاق لمدير فى جباة سيده الا باذنه ، فلو مات
المدير مات عبداً ، وميراثه لمولاه ، لأنه انما يعتق بعد موت السيد •

* **مسألة :** انفرد أصحابنا أن طلاق العبد لا يقع وأنه الى سيده
دونه ، واحتجوا بظاهر قوله تعالى : (عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء)
وما وجدت لهم موافقاً على هذا التفسير ، والذي وجدته فى التفسير أنه

— ٢٢٦ —

يريد الكافر دليله قوله تعالى : (ومن رزقناه منا رزقا حسناً فهو ينفق منه سراً وجهرأ) ويتصدق ♦

قال العينى : هو مثل حرية كمن جعل له شريكا من خلقه (هل يستوى هو ومن يأمر بالعدل) يريد نيته ، وقوله تعالى : (عبداً مملوكا) يريد أبا جهل بن هشام — نسخة — هاشم (ومن رزقناه) أبا بكر الصديق (فهو ينفق منه سراً وجهرأ) ♦

✽ مسألة : من الأثر عن العبد اذا طلق بغير اذن سيده ؟

قال : ان تزوج باذن سيده لم يجز طلاقه الا باذن سيده ، وان تزوج العبد برأيه ثم طلق جاز طلاقه ♦

قال غيره : ان أتم السيد النكاح لم يقع طلاق العبد ، وان لم ينهم النكاح فلا يقع نكاح ولا طلاق ، وتخرج بغير طلاق ♦

✽ مسألة : وطلاق المجنون غير واقع باتفاق منهم ، من مخالفهم ، وان طلق أو ظاهر لم يقع طلاق ولا ظاهر ، وان ظاهر في حال الصحة ثم أعتق في حال الجنون لم يجز عنه ♦

✽ مسألة : وان طلب العبد الى سيده أن يطلق له زوجته ، أعنى زوجة العبد فقال له سيده : الراى لك هكذا ، فمضى العبد فطلق زوجته ؟ قال : أضعف عن تشييت هذا القول ، والله أعلم ♦

*** مسألة :** ولا طلاق للمعتوه ، لأنه لا تجرى عليه الأحكام ،
واختلفوا في طلاق وليه لزوجته ، لزوجته المغلوب على عقله ؟

فقال قوم : له أن يطلق ، وقال آخرون : ليس له أن يطلق ، وبذلك
قال الشافعي وأبو حنيفة : الحجة أن الطلاق في الأزواج لا يكون الى
غيرهم ، وكذلك لا يطلق ولي الموسوس عليه ، ويعزل عنها ان تخوف أن
يضرها ، واختلف قومنا في ذلك •

*** مسألة :** قالوا وطلاق من لم يبلغ الحلم والمجنون باطل • وقال
سعيد بن المسيب : اذا كان الصبي يعقل الصلاة جاز طلاقه ، وفي قول
أصحابنا أن الصبي لا طلاق له حتى يبلغ ، لأنه لم تجز عليه الأحكام ،
وهو قول أكثر قومنا وبه قال الشافعي •

وقال قوم : اذا صحى الصبي وصام شهر رمضان جاز طلاقه ، وقال
قول : اذا عقل جاز طلاقه ، وقال قوم : اذا جاوز اثنتى عشرة سنة
وعقل الصلاة جاز طلاقه •

*** مسألة :** وأما المجنون ، فان كان انما يأخذ الجنون وقتنا
دون وقت ، فطلق في حال صحته أو أعتق جاز ، وان كان جنونا لا يفريق
منه فلا طلاق له ولا عتاق ، وبذلك يقول جابر بن زيد •

*** مسألة :** وقيل في المجنون ، اذا كان يصحى حيناً ويذهب عقله

حيناً ، فكان منه طلاق أو عتاق ولم يعلم أكان ذلك منه في صحة عقله أو في جنونه فيلحقه الاختلاف ؟

فقيل عن أبي عبيدة : لا طلاق له ولا عتق ، وإن قبل كان ذلك خطأ ، وقيل عن ضمام يلزمه الطلاق والعتق ، وإن قتل عمداً لزمه القول •

وأما إن صح أنه كان في الوقت ذاهب العقل فلا يلزمه ذلك ، وكذلك إن صح أنه كان منه ذلك وهو صحيح العقل ، فإنه يلزمه ذلك ، ونحب أن يكون الحكم فيه على الأغلب من أموره ما لم يصح فيه أمر بين ، ولا نحب أن يقاد على الشبهة ، وأما الطلاق والعتاق فهما أولى بالاحتياط •

✽ مسألة : ولا يجوز طلاق المسحور ، ولا عتاقه إلا أن يعتق أو يطلق في ساعة يعلم أنه فيها صحيح ، وقيل إذا طلق المسحور فعرف ما قال طلق ، وإن لم يعرف فلا طلاق ، وعن ابن عباس أن من معرفة المسحور إذا عض يده لم يجد مس العض •

✽ مسألة : ولا طلاق للأعجم ، وإن أفصح بكلام الطلاق ، طلق ، وأما إذا لم يعرف ما يقول لم يحكم عليه بذلك ، ولا يلزمه في اللجاجة طلاق ولا بيع ولا هبة حتى يبين كلامه بتمام حروف الكلام •

وقد قال بعض : تعرف المرأة إذا تزوج بها الأعجم قبل الدخول بها أن ليس للخروج من سبيل ، وقال محمد بن محبوب : لا طلاق للأعجم ولا عتاق •

وقال محمد بن محبوب : لا طلاق للأصم والأبكم ، وقال أبو الحسن
إذا نشأ الأصم والأبكم مع قوم يعرفون ما يريد بالاشارة جاز ما صنع
من شيء ، والأعجم فلا طلاق منه الا موتها أو موته ، ولا طلاق لوليه •

*** مسألة :** وعن الأصم والأبكم بماذا يعرف طلاقه ؟

قال : إذا نشأ مع قوم يعرفون ما يريد بالاشارة جاز ما صنع
من شيء ، قال أبو المؤثر : الأصم الذى يعرف طلاقه جائز بلسانه •

*** مسألة :** ومن كان فى لسانه ثقل يحبسه عن اتصال الكلام
فقال : امرأته طالق ، ثم حبسه ثقل لسانه الى أن قال : ان فعلت كذا ،
وانما كان احتباس الكلام وانقطاعه عن ثقل اللسان ؟

فإن صدقته على نيته ، ولم تحاكمه وكان عندها ثقة فذلك جائز ،
وان حاكمته حكم لها عليه بالطلاق ، فإن وصل الكلام بشيء لا يعقل مثل
نممة تحبس لسانه عن اتصال الكلام ، فإن حاكمته حكم عليه ، لأنه
لا يعلم بذلك زيادة فى الطلاق لها •

*** مسألة :** واختلف الناس فى طلاق المشرك ؟

فقال بعضهم : لا يقع ، لأن الطلاق لا يقع الا باللفظ وهو ممنوع أن
يلفظ بشى قبل اظهاره الايمان والتوحيد ، فلو أبحننا له الطلاق كنا قد
أبحننا ترك التوحيد والاقرار بالنبى صلى الله عليه وسلم •

وقال بعض أصحاب الظاهر : ان طلاق المشرك واقع ، وان كان بالطلاق عاصيا لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « من طلق واحدة للبدعة أو اثنتين للبدعة أو ثلاثا للبدعة ألزمناه بدعته » والبدعة والعصيان لا يمنعان ايقاع الطلاق •

✽ مسألة : قال أبو عبد الله : اذا طلق اليهودى زوجته ثلاثا ، ثم رجع اليها وقال : انه ليس فى دينهم الطلاق ؟

قيل : فقد طلقت ثلاثا ويفرق بينهما ، وأرى الفراق بينهما • وقد كان أبو عبد الله حكم بذلك بين اليهودى وزوجته بتوم ، وكتب الى والى توم بالفراق بينهما •

والوجه فى ذلك أن يحكم عليهم بأحكام الكتاب والسنة وأحكام أهل الاسلام فى الطلاق ، وفى جميع الأحكام اذا وقفوا الى المسلمين ، وأسلموا على ذلك ، ولا يتبع فى ذلك أهواءهم كما قال الله عز وجل : (وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم) •

✽ مسألة : واذا طلق الرجل زوجته وهما فى الشرك طلاقاً بينها منه فى الشرك ، ثم أسلما على ذلك أنه لا سبيل له عليها فى الاسلام بالانكاح الأول ، الا أن يتزوجها برضاها ورضاه تزويجاً جديداً ثانياً ؟

فقول : ان ذلك جائز ، وقول ان كان ذلك فى دينهم يخرجها منه ،

فلا تحل له في الاسلام حتى تنكح زوجاً غيره ، لأنه كما له أن يستحلها بتزويجهم ، ولو كان ذلك النكاح لا يجوز في الاسلام من اللفظ والفعل ، وكذلك ما يفسدها عليه في دينهم يفسدها عليه في الاسلام من الطلاق •

✽ **مسألة :** أجمع المسلمون على أن اليمين بالطلاق واقعة إلا أن يكون الحالف مكرها ، ففى ذلك بينهم اختلاف ، فكان جماعة من الصحابة لا يرون طلاق المكره شيئاً ، ومنهم على وابن عباس وجابر بن زيد ومالك والشافعى •

✽ **مسألة :** ومن أكرهه سلطان أو غيره على طلاق زوجته ، وخاف القتل فطلق هانئ لا طلاق إلا في قول جابر بن زيد ، فإنه أوقعه ، وكذلك إن أكره على تلف مال فخاف الهلاك على نفسه في تسليمه ، فإنها لا تطلق فإن طلق ما قالوا لم يلزمه ، فإن طلق أكثر لزمه •

والقائل إن طلاق المكره واقع يقول إنه إذا أكره على التزويج لم يقع •

✽ **مسألة :** فيمن أشهد شاهدين أنى قد طلقت زوجة فلان هذا وفلان هذا حاضر لم يتكلم •

قالوا : تطلق ، وعن أبى الحوارى تطلق إن رضى بقلبه •

✽ **مسألة :** ومن خوف القتل وطلق ، فلا يجوز طلاقه على مثل هذا ولا عتقه ولا صدقته •

* **مسألة :** ومن حلف لا يدخل بيتاً ، فأدخله فيه مكرها ، لم
يجنث ، وكذلك ان حلفه سلطان يخافه ، فلا جنث عليه ، وبهذا يقول
أهل الحجاز ، وكثير من الصحابة ، فمنهم على وابن عباس والزبير وعطاء •
وروى أيضا عن عمر ذلك ، وروى عنه أنه كان يرى طلاق المكره
واقعا ، وبه يقول أهل العراق •

* **مسألة :** ومن أخذ السultan بطلاق زوجته فطلقها ؟
فالموجود لأصحابنا أنه لا يقع عليه الطلاق اذا طلق طلاقاً مرسلًا •
وان قيل له طلق فطلق هو ثلاثاً ؟
فانه يقع عليه اثنتان •

فان قالوا : طلق ثلاثا وأكرهه على ذلك ؟
فلا يقع عليه عند الاكراه ما أكره عليه من الطلاق •
وأما جابر بن زيد فيوجب الطلاق على من أكره عليه ، وفي موضع
آخر عنه : أنه لا يوجب •

وأما موسى بن علي ، ومحمد بن محبوب وغيرهما ففي قولهم أنه
لا يقع عليه طلاق اذا خاف على نفسه ، فأكره عليه •

*** مسألة :** والذي روى في حديث صفوان أن زوجته وضعت السكين على عنقه وقالت له : طلقني ثلاثا البتة أو لأذبحتك ، فناشدها الله ، فأبى عليه ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال : « لا أقالة في الطلاق » وهو محمول على أنه كان قد قصد اللفظ به ، وهو حكاية حال لا عموم له .

وفي موضع روى صفوان بن عمار الطائي عن النبي صلى الله عليه أن رجلا كان نائما مع امرأته ، فأخذت سكيها فحملت على صدره ، ووضعت على حلقه وقالت : طلقني ثلاثا البتة أو لأذبحتك ، فناشدها الله فأبى عليه فطلقها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا قيلولة في الطلاق » .

*** مسألة :** عن بعض مخالفينا أن طلاق المكره وعتاقه ونذره ويمينه واقع ، لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ثلاثة جدهن جد وهزلهن جد : الطلاق والعتاق والنكاح » قال فبذل على استواء الطوع والمكره ، لأن الهازل غير مرید له ، ولا قاصد اليه ، والمكره مرید له ، فلما كان الهازل بالطلاق يقع طلاقه لوجود لفظه وان لم يكن مریدا له ، وجب أن يكون المكره يقع طلاقه بوجود لفظه ، وان لم يكن مریدا له .

قال : والدليل على طلاق المكره أنه لا يخلو أن يكون مجبيا أو غير

مجيب ، فان كان مجيباً له فانه أكرمه على ايقاع الطلاق ، وان كان غير
مجيب للمكره ، فهو مبتدئ لايقاعه ، والمبتدئ طلاقه واقع •

فأما حجة أصحابنا أن الطلاق لا يلزمه قول النبي صلى الله عليه
وسلم : « ليس على مقهور عقد ولا عهد » ، وقول آخر : « لا حنث على
مغتصب » وكما عذر عمار في التتية •

وكذلك من أكره اليوم على شيء ان لم يفعله عذب لم يلزمه • قال
أبو عبد الله : الرواية على النبي صلى الله عليه وسلم : « لا طلاق على
مغلوب — أو قال — مغصوب » •

واحتجوا أيضا بأنه لفظ محمود عليه بغير حق ، فلم يلزمه حكم
الطلاق ، كما لو أكره على الاقرار به •

*** مسألة :** اختلف الناس في حد الاكراه ، فروى عن عمر أنه
قال : ليس الرجل أمينا على نفسه اذا أوجعته أو ضربته • وعن شريح :
أن القيد كره ، والوعد كره ، والسجن كره • وقال أحمد :

*** اذا خاف القيد أو ضرباً شديداً ***

أبو الحواري : فربما كان قد كانت في أيمن السلطان حنث وربما لم
يكن حنث في الطلاق وغيره وذلك اذا أجبره أن يحلف بالطلاق لا يأكل التمر

ولا الخبز ، ولا يطاء امرأته ولا يشرب الماء ، فهذا حنث فيه اذا فعله ،
وأما اذا حلفه لا يشرب النبيذ وأشباهه ، حنث لأن مثل هذا يمكنه أن
يدعه ♦

قال غيره : قد يمكنه أيضاً أن يدع وطء امرأته ، وأكل التمر ، اذا
أكل الخبز ، وأكل الخبز اذا أكل التمر وغير ذلك ، وانما قيل : اذا حلفه
على ما هو مباح ، وكان ذلك جبراً منه على اليمين بذلك ، فاذا فعل ذلك
فلا حنث عليه ♦

وأما اذا حلفه على محجور لا يفعله ففعله فعليه الحنث على قول ،
لأنه محجور عليه على حال الا أن يأتيه على الاضطرار ، فانه لا يحنث ♦
انقضى الذي من كتاب المصنف ♦

❖ مسألة : عن الشيخ ناصر بن أبي نبهان :

وسئل عن هد على رجل قد تزوج امرأة بالضرب ان لم يطلقها ،
وليس من عادته الضرب فطلقها ، أرايت ان كان هذا المهدد هو وليها ،
ثم انه لما طلقت زوجها برجل آخر ما يلزمه في فعله هذا ؟

الجواب : اذا لم يكن هذا المهدود قوياً عليه يخاف منه الظلم والجور ،
والتعدى فطلاقه يثبت عليه ، يجوز لوليها الذي هدده بذلك أن يزوجه
هو ، آثم ظالم عاص لربه بذلك ، وعليه التوبة وليس عليه غير التوبة ♦

وان كان قد جبره على الطلاق جبراً لا يقدر معه على خلافه وطلقها بلسانه ، ولم يرده في نفسه ، فليس ذلك بطلاق ، وهي زوجته ، ولا يجوز لذلك الولي أن يزوجها ، والله أعلم •

*** مسألة : من كتاب المصنف :**

وان حلف بطلاقها ثلاثاً ان كلمت أمها ، فاذا أبرأته من صداقها ، وأبرأ لها نفسها ، ثم كلمت أمها بعد ذلك لم يقع عليها الطلاق •

*** مسألة :** فان أعارت حليها امرأة فحلف زوجها بطلاقها أخذته منها ، وحلف زوج الأخرى بطلاقها ان لم ترده عليها ؟

فمن أبى عبيدة أنه قال : طلقنا جميعاً ، ثم قال : طلقنا احداهما ، ثم قال : لا تطلق واحدة منهما ، ترده هذه المستعيرة الى الأخرى المعيرة ، ولا تقبضه المعيرة •

*** مسألة :** فيمن يطلب من رجل مائة درهم ، فقال : امرأته طالق لأخذتها منك ، وقال الآخر امرأته طالق ان دفعها لك — نسخة — ان لم أدفعها لك ؟

قال : يجبر صاحب المائة على أخذها •

قال غيره : الحيلة في ذلك أن يدفعها هذا ، ولا يأخذها الآخر •

✽ **مسألة :** قال غيره : فان حلف بطلاقها ان لم يياشرها غداً ، فأصبحت حائضاً ، أو أهل تلك الليلة شهر رمضان ؟

قال : أما اذا أصبحت حائضاً فانها تطلق ، وليس في ذلك حيلة ، وأما دخول شهر رمضان ، فان سافرا في تلك الليلة وخرجا في سفر يجوز فيه قصر الصلاة ، ونوى هو وهى الافطار ووطئها فقد بر ولا حث عليه .

✽ **مسألة :** فان حلف بطلاقها لأطلب اليها نفسها ؟

فانها ان أتته هى من غير طلب منه فلا طلاق . انتضى .

✽ **مسألة :** من غيره عن الشيخ محمد بن عمر رحمه الله :

فيمن حلف بطلاق زوجته ثلاثاً أنى لا أدعوك يا فلان الى البيت مادمت حياً ، أيجوز أن يتخالعا ثم يدخل على من حلف ثم يردها من بعد أم لا ؟ قال : ان تخالعا ودخل ثم ردها لم يلحقه طلاق ، وان دخل ثانية بعد ما ردها ، فانه يلحقه الطلاق أيضاً وهذا رأينا ، وقال من قال : لا يلحقه اذا كان قد دخل مرة وهما متخالعان ، وبالأول نأخذ ، والله أعلم .

✽ **مسألة :** من كتاب المصنف محمد بن سعيد :

فيمن قال لامرأته : ان عملت شيئاً بغير رأيى فأنت طالق ، فضبرت أو أكلت ، أو برزت من البيت ، أو ذهبت الى أهلها بغير رأيه ؟

فان خبزت فقد عملت ووقع الطلاق ، وأما سائر ذلك ، فليس بعمل ،
ولا يقع عليها طلاق الا أن تكون نيته لشيء •

وانما عرفنا من قول الشيخ أنه حلف لا يعمل شيئاً فإنه يحنث اذا
عمل شيئاً من أمر الدنيا ، وانما المعروف مع الناس أن العمل ما كان من
الأعمال المعروفة ، وليس الأكل والشرب من الأعمال ، ولا البروز من
البيت ، ولا الوصول الى الأهل الا أن يقصد هو الى شيء بعينه فله ،
وعليه في ذلك ما نوى •

وكذلك اذا تغوطت أو بالت أو توضأت أو صلت بغير رأيه فلا يقع
الطلاق ، وأما ان اشترت ، أو باعت فقد عملت ويقع عليها بذلك الطلاق •

قال : واذا عملت شيئاً من أعمال الدنيا فقد طلقت الا أن تكون نيته
في شيء بعينه ، وأما أعمال الآخرة فقد عرفنا أنه لا يوجب عليه الحنث •

وان قال لامرأته ان أكلت من يدك عيشاً فعلي ، فأنت طالق فحلفت
لبنا ومخضته وشربه أو أكله فقد عملته ، وقد طلقت لأن كل ما يعاش به
فهو عيش •

واذا وطئها قبل أن يشهد على رجعتها ، حرمت عليه ، فان أمرت من
عمل فان كان نوى ما تعمل بيدها لم يحنث ، وان لم ينو ذلك ، فالحنث
واقع ، لأن أمرها فعلها •

لنقضى الذى من كتاب المصنف •

✽ مسألة : عن الشيخ حبيب بن سالم :

والذى يقول لزوجته : ان أعطيتى فلاناً بفراقك ، أثبت فى ذلك طلاق
وفراق اذا أعطته أم لا ؟

قال : فى هذه اختلاف قول انه فراق وطلاق لقول الله تعالى :
(فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحل لهم) وقول هذا تهديد ،
وليس بفراق ولا طلاق •

وقوله : ان فعلت كذا بفراقك وطلاقك ، المعنى : فأطلقك وأفارقك ،
كما يقول للولد الخادم : ان فعلت كذا بضربك ، أى سأضربك وعد
وتهديد ، والله أعلم •

✽ مسألة : ابن عبيدان :

وفى رجل له ثلاث زوجات فقال لهن : ان اشتريتن بتمرى أو بحبى
أو بعيشى شيئاً بطلاقهن ، ونوى عند نيته أن الذى تشتري منهن شيئاً
بحبه أو بتمره أو بعيشه فهو طالق ، ثم جاءت ابنة واحدة منهن وقالت
لأمها : اشترى لى نارنجاً ، فقالت لها أمها : هذا تمر أبوك خذى واشترى
منه ، فلما أخذت تمرأ جاءت بها وقالت لها : هذا الذى أخذته ، فقالت لها

أمها : اذهبى واشترى منه ، فسارت الابنة واشترت به ، أترى قول هذه
الأم لابنتها يلزم به الطلاق أم لا ؟

قال : أما اللفظ المتقدم قوله لزوجاته ان اشتريتن بتمرى أو بحبى أو
بعيشى شيئاً بطلاقكن ، فهذا اللفظ اذا اشترت واحدة منهن أو اثنتان فلا
يقع الطلاق حتى تشتري جميع النسوة •

وأما ان كان نيته الطلاق للذى يشتري ، فقول : انه يؤخذ بالنية ،
وقول : يؤخذ بما ظهر من اللفظ •

وأما اذا أمرت الأم ابنتها أن تأخذ من حب أبيها أو تمره أو عيشه ،
فقول ان زوجته أم الابنة تطلق وحدها ، اذا كانت نيته التى تأخذه من
زوجاته من حبه أو تمره أو عيشه فهى طالق ، ولا تطلق سائر زوجاته ،
الآن الأمر فاعل •

وقول : ان كان للأم مصلحة فيما أمر وفعل المأمور ما أمره الأمر ،
فان الطلاق يقع ، وان لم يكن للأمر مصلحة فيما أمر وفعل المأمور ما أمره
الأمر ، فلا طلاق فى ذلك •

وقول : ان الطلاق لا يقع الا أن تأخذ المرأة بنفسها من الحب أو
التمر أو العيش واشترت شيئاً من ذلك •

وقول : ان الأمر فاعل ويقع الطلاق ، والله أعلم •

— ٢٤١ —

* **مسألة:** من كتاب المصنف :

فيمين حلف بطلاق امرأته ان دخلت مأتم فلان ، فمرت على جنازته ؟

قال : يحنث في الثلاثة الأيام •

قيل : فان دخلت يوماً آخر بعد الثلاثة الأيام ، وهم يسمونه مأتماً ؟

قال : لا يحنث ، ليس كلما بكوا يسمى مأتماً ، انما المأتم ثلاثة أيام •

الباب العاشر

جامع أيضاً في الطلاق بين الزوجات ومن حلف بالطلاق
وفي طلاق الحاكم والطلاق بالفعل وفي النية والمعنى
والتسمية وفي الطلاق بالطاعة والمعصية وغيرهما من الأشياء
المباحة وفيه معان شتى ♦♦♦♦

من كتاب المصنف :

روى عن عمر رحمه الله ، أنه رفع اليه رجل قالت له امرأته :
تشبهنى ، فقال ، كأنك ظبية ، كأنك حمامة ، فقالت : لا أرضى حتى تقول
خليفة طالق ، فقال ذلك ؟

فقال عمر : خذ بيدها فهي امرأتك ♦

قوله : خليفة طالق أراد الناقة تكون معقولة ، ثم تطلق من عقالها
ويخلى عنها ، فهي خليفة من العقال وهي طالق ، لأنها قد طلقت منه ♦

فأراد الرجل ذلك فأسقط عنه عمر الطلاق لنيته ، فهذا أصل لكل
من تكلم بشيء يشبه لفظ الطلاق ، والعقاق وهو ينوى غيره ، ان القول
فيه قوله فيها بينه وبين الله ، وفي الحكم على تأويل عمر ♦

وأما أبو حنيفة وأصحابه فيقولون غير هذا اذا كان في غضب أو
جواب كلام *

* مسألة : أبو سعيد :

فيمن له ثلاث زوجات فقال لهن : اقسمن بينكن ثلاث تطليقا ، كم
يقع عليهن ؟

فقد اختلف في ذلك ، فقيل : يقع على كل واحدة ثلاث ، لأن الطلاق
لا يتجزأ ، وقول : يقع على كل واحدة تطليقة ، وان كانت له نية فله
ان أراد ثلاثا فثلاث ، وان أراد واحدة فواحدة ، والله أعلم *

انقضى الذى من كتاب المصنف *

* مسألة : الصبحى : ومن قال لزوجتيه : ان فطحتما هذا الباب ،
أو حملتما هذا الكيس ، أو تناولتمانى هذا الثوب ، أو هذا الماء في
الاناء أو حزفتما هذه النخلة ، أو قتلتما كذا وكذا فأنتما طالقتان ، ففعلت
ذلك احداهما ، أيطلقان كلاهما أم لا ؟

قال : أما فعل احداهما ما كان محدوداً فأنهما تطلقان كلتاهما ، ولا يقع
عليهما الطلاق في غير محدود بفعل احداهما قياسا على التحرير وفتح الباب
اذا لم يرد به مرة واحدة في غير معين من غير المحدود *

وكذلك حراف النخلة ، وقد قيل : حراف النخلة انه من المحدود ،
وقيل من غير المحدود ، والله أعلم ♦

*** مسألة :** من منثورة الشيخ سالم بن سعيد الصائفي :

وسئل عن حلف بطلاق أربعين زوجة أولهن التي عنده ، أنه لا
يشرب الخمر في مسكد ، ثم شرب الخمر فطلقت زوجته ثم ردها ، ثم
عاد فشرب الخمر في مسكد ، ثم وطئ زوجته قبل أن يردها ثانية ،
هل يجوز له ردها بعد الوطء ، أم حرمت عليه ، وما القول في هذا ؟

الجواب : ان زوجته تطلق اذا شرب الخمر في مسكد في المرة
الأولى ، فإذا ردها ثم عاد فشرب الخمر في مسكد ثانية ، فأبهما تطلق
اثنتين ، لأن الطلاق يتبع الطلاق ، فان وطئها قبل أن يردها ثانية فقد
حرمت عليه زوجته ♦

وقول : اذا أخرجها من الأربعين في نيته ولفظه بطلاق أربعين زوجة
طلقت زوجته ثلاثا ، ولا تحل له زوجته اذا شرب الخمر في مسكد أول
مرة حتى تنكح زوجا غيره ، ولا ينفعه ردها أول مرة على هذا القول
الآخر ♦

فان وطئها بعد أن شرب الخمر ، وبعد أن طلقت منه ثلاثا ، وقبل أن
تنكح زوجا غيره ، فقد حرمت عليه أبداً ولا أعلم في ذلك اختلافاً ♦

— ٢٤٥ —

وكذلك اذا قال الرجل لزوجته : ان دخلت بيت فلان فأنت طالق ،

فدخلت بيت فلان ؟

طلقت واحدة •

فان ردها زوجها ثم دخلت هذه المرة بيت بعد ذلك ؟

فانها تطلق ثانية ، ولا أعلم في ذلك اختلافا ، وانما الاختلاف اذا قال

الرجل لزوجته ان دخلت بيت فلان في اليوم الفلاني ، أو في الشهر الفلاني ،

أو في السنة الفلانية ؟

فقول : كلما دخلت الزوجة فانها تطلق مرة بعد مرة لأنه حد في يمينه ،

وقول : لا تطلق الا مرة واحدة ولو دخلت مراراً •

كذلك اذا قال لزوجته : ان فعلت الشيء الفلاني أبداً فأنت طالق ، ثم

فعلت ذلك الشيء مرة بعد مرة ؟

فقول : كلما فعلت ذلك الشيء فانها تطلق مرة بعد مرة الى أن تبين

بالثلاث ، وقول : لا تطلق الا مرة واحدة ولو فعلت ذلك الشيء مراراً •

وكذلك اذا قال الرجل لزوجته : ان فعلت الشيء الفلاني مدمت حية

فأنت طالق ، ثم فعلت ذلك الشيء مرة بعد مرة ؟

فانها تطلق مرة بعد مرة الى أن تبين بالثلاث ، وقول : لا تطلق الا

مرة واحدة ، ولو فعلت ذلك مراراً •

واما اذا قال الرجل لزوجته : كلما دخلت بيت فلان ، أو كلما فعلت
الشيء الفلاني فأنت طالق ؟

فكلما دخلت بيت فلان أو فعلت الشيء الفلاني فإنها تطلق مرة بعد
مرة الى أن تبين بالثلاث ، ولا أعلم في ذلك اختلافاً وإنما الاختلاف اذا
بانّت هذه الزوجة بالثلاث من أجل دخولها بيت فلان ، أو فعلت الشيء
الفلاني ثلاث مرات •

فاذا تزوجت هذه المرأة زوجا ودخل بها زوجها الآخر ، ثم طلقها
وانقضت عدتها ، ثم تزوجها الأول الذي حلف عليها على دخول بيت فلان
أو فعل الشيء الفلاني ؟

فاذا دخلت بيت فلان بعد أن تزوجها ، فنقول : انها تطلق أيضاً ،
وقول : لا تطلق ، الآن هذا نكاح مستقبل وهذا القول الآخر عندنا حسن
ان شاء الله •

وأما اذا ادعت عليه طلاقاً بائناً ، وأنكرها ذلك فالحول قوله هو
وعليها هي البينة العادلة ، فان كانت صادقة فيما ادعت عليه أنه طلقها ثلاث
تطبيقات فعليها أن تفتدى منه بصادقها وبجميع ما تملكه •

فان لم يقبل فديتها وأراد منها الجماع فجائز لها قتله عند الجماع
لا قبل ذلك ولا بعد ، ولا تغوله ولا تسمه ، هذا فيما بينها وبين الله •

— ٢٤٧ —

وأما في الحكم فإذا صح ذلك عليها أنها قتلته فلا يقبل قولها فيما ادعت عليه مما يبرئها ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** ومن له أربع فطلق احداهن ، ولم يعلم التي طلق حتى مات ، وقد علم الناس أنه طلق احداهن ؟

قال : يعطين النسوة ثلاثة أرباع من الثمن ، ورد الربع من الثمن على الورثة •

قال أبو عبد الله : ليس للورثة عندهن شيء ، وتستحلف كل واحدة منهن يميناً بالله ما تعلم أنه طلقها ، فإذا حلفن ، كان الثمن بينهما على أربع •

ومن لم تحلف منهن فلا ميراث لها ويكون الثمن للباقيات •

✽ **مسألة :** فان قال لامرأته : أطولكما حياة طالق ؟

فان شاء أشهد على ردها يقول : أشهدكم أن التي وقعت عليها التطليقة من امرأتى هاتين قد راجعتها ، ثم يطأهما معاً •

✽ **مسألة :** واذا أجبر الحاكم الزوج على طلاق زوجته ، فطلقها واحدة ؟

فانه يقوم مقام الثلاث ولا سبيل له عليها ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** قال بشير : من قال لزوجته وهي تسمعه : طالق طالق مائة ، ثم قال : انى لم أقل شيئاً ، وأنكر ؟

فلتمنع نفسها حتى يقر ويخبرها بما نوى ، لأنه أنكرها ما سمعت ، فاذا أقر وقال : انه لم ينوها طلاقاً ؟

فالحق قوله في ذلك •

أو قال لها : انى قلت ذلك مرسل بلا نية ، قبلت معه وأقامت معه ، لأن قوله مما يحتل النيات •

✽ **مسألة :** أبو سعيد عن أبي الحسن :

فيمين شهد عليه شاهداً عدل أنه طلق امرأته ولم يعلم أنه طلقها ، أو لم يطلقها ؟

ان علمه أولى به من الشاهدين فيما بينه وبين الله ، ما لم يحضر أمرهم الى الحاكم ، فيحكم عليه بشأدهما •

وقول : انهما اذا شهدا عليه كانا حجة عليه فيما يمكن أن يكون فعل ونسى ، والله أعلم •

انقضى الذى من كتاب المصنف •

*** مسألة :** ابن عبيدان :

ورجل طلق زوجته ومات بعد الطلاق بأشهر ، وادعى ورثة الهالك أنه طلقها ثلاثا ، وقالت هي أو ورثتها : أنه طلقها واحدة ؟

ان القول قول المرأة وورثتها أنه طلقها واحدة ، والله أعلم •

*** مسألة :** في رجل ادعت عليه امرأته أنه طلقها ، فأنكر وقال :

انما قلت ان أثيتيني بالورقة فأنت طالق أو يطلقان بن فبتش ؟

قال : ان الزوج هو المدعى ، وعليه البينة أنه استثنى عليه الورقة ، والله أعلم •

*** مسألة :** ابن عبيدان :

وامرأة ادعت على زوجها أنه حلف بطلاقها ان فعل الشيء الفلاني أو فعلت هي ، وقال : انه حلف ان فعلت هذا الشيء في هذا — لعله — الشهر أو السنة أو غير ذلك ؟

قال : اذا أقر الزوج أنه حلف يمين الطلاق ، وادعى أنه حد حداً في يمينه ، فعندنا هو المدعى والقول قول المرأة أنه لم يحد ، والله أعلم •

*** مسألة :** ومنه : وفي رجل طلق زوجته ثلاثا ، ثم مات قبل أن

تنقضى عدتها منه ، فادعت المرأة أنه طلقها في المرض ، وقال ورثة الزوج : انه طلقها في الصحة ما ترى في ذلك ؟

قال : ان تقول قول المورثة وعلى المرأة البينة العادلة أنه طلقها في المرض ، والله أعلم •

❖ مسألة : ومنه : في رجل حلف بطلاق زوجته ان دخلت دار فلان ، أو ان فعلت الشيء الفلاني ، فقالت له : قد دخلت دار فلان ، أو قد فعلت الشيء الفلاني وكان الشيء مما يمكن ان يطلع عليه غيرها ، هل ترى القول قولها ؟

قال : انها اذا قالت : قد دخلت دار فلان ، أو قد فعلت الشيء الفلاني ، فالحقول قولها على أكثر قول المسلمين ، ولو كان ذلك الفعل يمكن فيه اطلاع غيرها ، وقال من قال : اذا كان الفعل يمكن فيه اطلاع غيرها فلا يقبل قولها إلا بالبينة ، والقول الأول أحب الى ، والله أعلم •

❖ مسألة : من منشورة المعقدي :

وعن رجل حلف بطلاق زوجته في المرض ان صلت فهي طالق ثلاثا ، فصلت ، ثم مات في مرضه الذي حلف عليها فيه ؟

قال : انها تطلق •

قيل له : فهل ترثه ؟

قال : نعم ، لأنه حلف عليها بفعل لها أن تفعله هي ، وهي مأزورة في تركه ، فليس لها ان تتركه ولها أن تفعله ، فعلى هذا ترثه ، وانما لا ترثه

إذا حلف عليها في فعل ليس لها أن تفعله ، ففعلته فلا ترثه لأنها فعلت ما لم يكن لها أن تفعله •

* مسألة : من كتاب المصنف :

وان ادعت امرأة على زوجها الطلاق ، فقال : انى قلت أنت طالق ان حدثت بقولى فلاناً ، فقالت هى : لم أسمع هذا القول ، لكن قال أنت طالق ؟ فالقول قولها وعليه البينة بالذى ادعى ، لأنه أقر بالطلاق •

* مسألة : اختلف أصحابنا في المطلق زوجته ، اذا ادعى في يمينه ما ينقل الحكم عن ظاهر لفظه ؟

قال بعضهم : يدين في ذلك ويقبل منه ، لأنه متعبد في زوجته — لعله — بالظاهر في الطلاق عند صاحب هذا القول ، كسائر ما تعبد به ، فوجب عنده أن يقبل قول المطلق فيما يجوز دعواه •

وقال بعض : اذا كان ثقة عدلاً قبل منه ، وصدق في قوله ، لأنه الثقة من شأنه وعادته التحرى للسلامة وطلب رضا الله تعالى على هواه ، والصبر على ما يوجبه الحق ، واذا كان هذا من عادته ، فيجب أن يصدق ويقبل منه •

وقال بعض : يحكم بظاهر اللفظ ، ولا يعتبر حاله ، ثقة كان أو غير

ثقة ، وأن الحكم يتوجه لما يوجبه اللفظ ، وسبيل الطلاق سبيل الحقوق التي تتعلق للغير ، والطلاق حق للمرأة يتعلق عليه به صدق ، ولا توجه العدة وأيهما لا تعلم بحجة قوله فيما ادعاه •

وهي حجة متعبدة بالأ تقيم مع الطلاق ، فقد حصل منه لفظ يحرم عليها الإقامة معه ، وادعائه في الضمير غير ما يوجبه الظاهر دعوى له عليها في دينها ، وهذا الأخير أرجح في النفس ، ودليله أهدي •

✽ **مسألة :** واختلفوا اذا قال : أنت طالق ، وأراد ثلاثا ؟

فقول : يكون واحدة ، لأن الارادة عنده ليس بطلاق ، ولا النية توجب الطلاق ، وانما يوجبه اللفظ والالزام على هذا ما لفظ به من الطلاق •

وقول : الطلاق يتعلق به معنيان ، أحدهما اللفظ ، والآخر المعنى مع اللفظ ، فاذا أظهر المطلق لفظ الطلاق حكم به ، وان أتى بغير لفظ حكم باقراره •

الحجة : قوله صلى الله عليه وسلم : « الأعمال بالنيات » •

✽ **مسألة :** ابن محبوب :

ان قال : أنت طالق تطليقة تعدل ثلاثا ، أو تشبه ثلاثا ؟

فان نوى ثلاثا لزمه ثلاث •

* مسألة : الشيخ أبو محمد :

فيمين قال لامرأته : ان لم تدخل على أخيك اليوم أو غذا فأنت طالق ؟

قال : اذا قالت فى الوقت انها دخلت فالحق قولها ، ولا تصدق بعد انقضاء الوقت ، وان قال : ان لم تدخل ولم يوقت وقتاً ، ولا قالت قد فعلت ، فالحق قولها •

قال أبو سعيد : اذا قالت فى الوقت أو آخره ما دام الوقت عليها ، فالحق قولها ولا تطلق ، فان قالت بعد انقضاء الوقت : انها كانت دخلت فى الوقت لم تصدق الا أن يصح قولها •

وان لم يكن وقت لها وقتاً ، فالحق قولها فيما بينها وبين الله ، الا أن يقع حكم الايلاء •

فان قالت : انها قد دخلت ما لم تنقضى أربعة أشهر خرج فى معنى التصديق لها أن القول قولها ، لأن هذا هو الوقت فى الايلاء اذا لم يسم بوقت ، واذا سمي كان الوقت مسمى ، ومن بعد انقضائه لا يقبل قولها فى معنى الحكم •

ويعجبني ان كانت صادقة لا يثوهم عليها ، فقالت : بعد انقضاء الوقت انها كانت قد دخلت فى الوقت الذى يزول عنها الطلاق بالدخول ألا يضيق عليه تصديقها فى معنى الجائر •

كما لا يضيق عليها تصديقه اذا كان مصدقاً في معنى ما يكون له فيه التصديق ، ولو كان المحكوم به الطلاق وما يوجبه ، ولا يصح الا بالتصديق •

وقد يخرج في معنى القول على قول من يقول اذا قال لها : ان فعلت كذا فأنت طالق ، فقالت : انها قد فعلت ، انها لا تصدق الا أن يصح أنها فعلت ، وتكون مدعية لما يوجبه حكم الطلاق •

ويخرج في قوله : ان لم تفعل كذا ألا تصدق في الوقت ولا بعد الوقت ، بمعنى الحكم ، لأنها مدعية لنفسها بثبوت النكاح ، وزوال الطلاق ، فالطلاق محكوم به ، والايلاء لازم حتى يصح أنها فعلت •

وقول : فيما يمكن ان يطلع عليه غيرها ، وما يوجب البر مثل ما يوجب الحنث ، لأنها فيهما مدعية لاشهادة ، ولو كانت شاهدة كان يلحق معنا شهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال من الواحدة والثنتين •

* مسألة : من منثورة المعقدي :

واذا حلف الرجل بطلاق زوجته على فعل منفردة هي به ، فالقول قولها فيه •

قلت : مثل ماذا ؟

قال : قوله أنت طالق ان فعلت كذا وكذا ، فقالت هي : انها قد فعلت ذلك قبل قولها •

قال : واذا كان في وقت ثم انقضى ذلك الوقت ، لم يقبل قولها بعد انقضاء الوقت ، وقولها مقبول في ذلك الوقت الذي جعل لها الطلاق فيه •

✽ مسألة : أبو الحسن :

فيمن يقول لامرأته : أنت طالق ، ثم سكت هنيهة ، ثم يقول : ان لم تفعل كذا ، ثم فعلت ؟

قال : ان كان ثقة في دينه ، وقال : انه حين قال : أنت طالق كان في نيته أن يقول : ان لم تفعل كذا وصدقته جاز لها المقام معه ، وان لم يكن ثقة فلا يقبل منه حتى يوصل ذلك •

قيل : فان لم يكن ثقة ، بل صادقاً عندها ؟

قال : كيف يكون هذا لا يكون صادقاً عندها حتى يكون ثقة في دينه •

قيل : فان كان ثقة في دينه ، وقال أنت طالق ، ثم قال : نويت في نفسي ان فعلت كذا ؟

قال : لا يقبل من الثقة ذلك ولا من غيره حتى يظهر بما أراد بلسانه ، وانما أجازوا للمثقة في دينه اذا قال : أنت طالق ثم سكت هنيهة ثم قال : ان فعلت كذا وقال كان نيته أن يلفظ بذلك •

وان قال : أنت طالق ولم يكن في نيته أن يفعل كذا ، ثم حدث في هذا الفعل من بعد لفظ الطلاق لم ينفعه ذلك ثقة كان أو غير ثقة ♦

قال غيره : وقيل اذا قال أنت طالق ، وكان نيته ان يستثنى فلم يستثن متصلا بقوله سكت قليلا أو كثيراً ، ثم استثنى ؟

ان ذلك لا ينفعه ♦

وكذلك ان قال : ان فعلت ثم سكت ، فلم يتم الكلام ؟

لم ينفعه ذلك ثقة كان أو غير ثقة ♦

وأما ان قال : أنت طالق ان فعلت كذا كلاماً متصلاً ♦

✽ مسألة : قال أبو عبد الله :

كان أبو علي اذا صدقت المرأة زوجها في لفظ الطلاق والنية يجيز أن يفرق بينهما ♦

وقال : فأما أنا فلا أحب لها أن تصدقه الا أن يكون مع الناس صادقاً ومعها ، وقال : والذي آخذ به أنا في هذا أنه اذا كان الزوج ثقة في دينه مع المسلمين فقال انه لم يقصد الى طلاقها وصدقته لم أتقدم على الفراق بينهما ♦

✽ **مسألة :** ومن غيره ابن عبيدان :

وفيمن طلق زوجته رجل ، أو عتق عبده رجل وهو حاضر معه ولم ينكر ، أ يكون طلاقاً أم لا ؟

قال : اذا رضى بالطلاق والعتاق وأمضاه ، فهو جائز عليه وفي الحكم لا يحكم عليه ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** من كتاب المصنف :

هان قال لزوجته ان لم أفعل كذا فأنت طالق ، فقالت : لم يفعل ، وقال هو : فعلت ؟

فهى المدعية فى هذا ومثله ، وعليها البينة •

✽ **مسألة :** هان قال : ان دخلت موضع كذا فأنت طالق ، فلما كان بعد ذلك ، قالت له قد دخلت ؟

فقد طلقت •

ثم قالت له بعد ذلك لم أفعل ؟

فهى امرأته •

ثم قالت بعد ذلك قد دخلت — نسخة — فعلت ؟

قال أبو عبيدة : هذه كذابة • وقال أبو عبد الله : بهذا القول — لعله —

نأخذ ، ولا يقبل قولها بعد ذلك •

✳ **مسألة :** وأما اذا حد لها أن تدخل ذلك الموضع في وقت معروف ؟

ف قيل : ان قالت في ذلك الوقت انها قد دخلت صدقت ، فان اتهمها فعليها يمين ، ولا تصدق بعد الوقت الا ببينة ، لأنه جعلها أمانة في وقت دون وقت ♦

✳ **مسألة :** وقيل أيضاً اذا حلف بطلاقها فيما لا يملك فيه البينة

مما يلجئه الى فعلها فيه ؟

فالقول فيه قولها ♦

ولو ادعته بعد فوت الوقت مثل قوله : ان باتت الليلة عريانة لا ثياب

عليها ، فقالت من الغد : انى بت الليلة عريانة لا ثياب على ؟

فالقول قولهما ♦

واذا حلف بطلاقها لبيتين عريانة ، فقالت : بات عريانة وأنكر هو ؟

فالقول قوله وهى مدعية عليها البينة والأيمان بينهما ، وسبيل اليهودية

والنصرانية في ذلك سبيل المصلية مع يمينها ♦

✳ **مسألة :** فان قال الرجل : ان فعلت كذا فامرأتى طالق ، فقال

الرجل : قد فعلت ؟

فلا تطلق امرأته حتى يقيم الرجل البينة أنه فعل اذا لم يصدقه

الزوج أنه قد فعل ♦

الفرق بينهما وبين الأجنبي أيهما لكل واحد منهما حق فيما يقر به ،
فقولهما مقبول في فعلهما ، ودعوى الأجنبي لا تقبل عليهما الا بالبينة ،
والله أعلم •

وأما ان حلف بطلاقها ثلاثا انه فعل لها كذا أو فعلته له ، وأنكرت
ذلك امرأته ؟

فالبينة عليه لقد فعل لها ما حلف عليه ، أو فعلته له على ما حلف ،
والا فالطلاق واقع ، وليس ذلك الى قوله ، وفي موضع : كل شيء حلف عليه
أنها هي فعلته به ، أو فعله هو بها فعليه البينة •

✽ **مسألة :** وان حلف على شيء فعله الرجل ، أو فعله له الرجل ،
وأنكر ذلك الرجل ؟

فهذا خلاف المرأة ، والزوج مصدق في هذا اذا قال قد فعلت ما حلف
عليه ، أو قد فعل ما حلف عليه ، ولا يقبل قوله الرجل عليه ، ولا انكاره •

✽ **مسألة :** وان حلف لقد أخبره فلان وفلان كذا ، وأنكر الرجلان
أنهما لم يخبراه ذلك ، وهما عدلان ؟

فالحقول في هذا قول الزوج ، ولا تطلق •

✽ **مسألة :** وكل شيء حلف عليه فيما بينه وبين غيرها فالحقول قوله

فيه ، وكل شيء حلف عليه فيما أنها فعلته هي به ، أو فعله هو بها. فأنكرته ،
فعليه هو البينة والا طلقت •

✽ مسألة : من الكتاب المضاف الى أبي الحواري :

وعن مال بين رجلين حلف كل واحد منهما بطلاق زوجته أن المال
له دون الآخر ، ثم شهدت البينة العادلة أن المال بينهما نصفان ؟

فعلى ما وصفت فلا يقع هنالك طلاق على احدى المرأتين ، وكل واحد
منهما مصدق على ما حلف ، وهو ولى تولى ، وليس على المرأتين شيء
من ذلك ، والله أعلم •

✽ مسألة : في رجلين اختصما في شيء فقال أحدهما للآخر : أتخلف
بالطلاق أنك ما فعلت كذا وكذا ؟ فقال : نعم ، ثم صح بشهادة عدول أنه
فعل ذلك الشيء الذى حلف عنه ، أيقع عليه الطلاق أم لا ؟

الجواب : فلا يقع عليه الطلاق ، لأن هذا وعد منه مستقبل ، ليس
ماضياً حتى يحلف ، فإذا حلف وقع الطلاق ، والله أعلم •

✽ مسألة : وان حلف بطلاقها ان كانت فعلت كذا به ، فقالت
انها فعلت به ذلك ؟

لم يقبل قولها الا بالبينة ، لأن في ذلك الحكم •

وكذلك ان حلف بطلاقها ان فعلت به كذا ، فقالت قد فعلت به ؟
فهى مدعية ♦

وكذلك ان جعل طلاقها ان فعل بها شيئاً ، فادعت أنه فعل ذلك ؟
ام يقبل قولها ♦

وكذلك ان طلقها ان لم يفعل كذا ، فقال : انه قد فعله له ، وأنكرته
هى فلا تصدق ♦

وكذلك ان قال : ان لم يكن فعل بها كذا فلا يصدق وعليه البيئـة ♦
وان حلف بطلاقها ان فعلت لغيره أو بغيره ، أو ان لم تكن فعلت لغيره
أو بغيره ، فقالت انها فعلت أو لم تفعل ؟
فالقول قولها مع يمينها ♦

✽ مسألة : أبو عبد الله :

كل ما حلف عليه الرجل أنه فعل بغير زوجته أو فعله غيرها به ؟
فالقول قوله ، وكل ما حلف أنها هى فعلته وأنكرته فعليه البيئـة
والا طلقت ♦

✽ مسألة : وكل ما ادعى أنه هو فعله بها فأنكرته فعليه البيئـة
والا طلقت ♦

✽ مسألة : وان قال لزوجته ان دخلت دار فلان فأنت طالق ،
وغلامى حر ، فقالت بعد ذلك قد دخلت الدار ؟

فانها تطلق ، ولا يعتق العبد ، لأن اقرارهما يثبت عليها ، ولا يثبت على الغير الا أن يصح معه أنها دخلت الدار فانه يعتق ♦

✽ **مسألة :** ان قال لزوجته : ان كلمت فلانا فأنت طالق ، فسلم عليها فلان فردت السلام عليه أداء للمفروض المفروض عليها ؟
قالو : تطلق ♦

✽ **مسألة :** ومن قال : هو غراقتك ثلاث مرات ، وقال : نوت واحدة ؟
فعن موسى بن علي وأبي عبد الله أنها واحدة ، وعند هاشم أنها ثلاث ولا تقبل نيته ♦

✽ **مسألة :** ابن محبوب :
من حلف لامرأته بالطلاق ان دخل بيته من حبها ، فباع واستبدل به غيره وأدخل ؟
فلا تطلق الا أن يقول من حبها هذا ♦

✽ **مسألة :** ومن حدث امرأته بحديث ، فقال : ان أخبرتني به فأنت طالق ، فحدثت بشيء منه أو ببعضه ؟
فالطلاق بها واقع الا أن يقول : ان أخبرتني بهذا الحديث كله ♦

وفي موضع : ومن حدث رجلا حديثا ثم قال له : لا تحدث بهذا الحديث أحداً ، فقال له المحدث : ان حدثت به أحداً فامرأته طالق ، فحدث رجلا ببعضه ، ولم يكمله ، ثم لقي آخر فحدثه ببقية الحديث ؟

— ٢٦٣ —

فلا تطلق امرأته ولم يحدث به ، وكذلك لو حدث به الرجل الذى أخبره به ، وتقدم عليه فيه •

✽ **مسألة :** وان حلف بالطلاق ان حلب هذه الشاة ، فحلب منها ضرعا واحداً وبقي واحد ؟

طلقت امرأته حتى يقول ان حلبت لبن هذه الشاة •

✽ **مسألة :** وان قال : امرأته طالق ان استخدم لفلان عبداً أو مملوكا ، فاستخدم غلاماً له فيه حصة ؟

فلا تطلق حتى يستخدم غلاماً له خالصاً •

✽ **مسألة :** ومن حلف لا يشتري العبد ، ولا يأكل الطعام ، ولا يتزوج النساء ؟

فانه يحنث فى أقل القليل من ذلك •

✽ **مسألة :** وكل ما لم يكن محدوداً فانه يحنث فى أقل القليل منه ، وما كان محدوداً فلا تطلق حتى تأكله كله ، وذلك كقوله : ان شربت اللبن فأنت طالق ، فان شربت منه طلقت •

وان قال : ان شربت هذا اللبن وهو محدود ، فلا يحنث حتى تشربه كله ، وكذلك الطعام ، وما دخل فيه الحنث من الإيمان ، اذا حلف به فى الطلاق لزم الطلاق فى جميع تلك الإيمان •

✽ **مسألة :** وان حلف على شيء محدود لا يأكله من مالها ، فوهبته له ، فأكل ، طلقت ، وان حلف لا يأكل من مالها فوهبت له مالها ، ففعل يحنث ، وقيل : لا يحنث ، قال : وهذا أحب الى •

✽ **مسألة :** وان حلف لا يأكل مالها فبادلت به وأكل بديله أو أكل ثمنه ، لم يحنث وان حلف على محدود من مالها لا يأكل منه فبادلت به غيره وباعته وأخذ ثمنه فأكل ؟

قال قوم : يحنث ، وقال آخرون لا يحنث ، وذلك منه وبديله منه •

✽ **مسألة :** قال أبو عبد الله :

من حلف بطلاق زوجته ان أكلت الرطب ، فأكلت رطبة واحدة ؟
فمن أبى على : أنها تطلق •

فان قال : ان أطعمت أحداً لقمة فأنت طالق ؟

فان أطعمت أحداً أكثر من لقمة أو لقمة ، فان القليل داخل في الكثير ، وتطلق •

✽ **مسألة :** والاختلاف يدخل على أيمان الطلاق بالتسمية ، والمعاني مثل ما يدخل على سائل الأيمان غير الطلاق ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** فان قال لها : وقد أخذ ثوباً : أنت طالق ان لم ترديه فبقيت قائمة ساعة مغايظة له ، ثم ردت من يومها ؟

فظاهر اللفظ أن هذا إيلاء أن لم ترده إلى أربعة أشهر بانته بالايلاء ،
وان رده قبل ذلك بر ولا طلاق إلا أن يكون له في ذلك نية في وقت أن لم
ترده اليه ، فلم ترده حتى انقضى الوقت ، فإنه يقع الطلاق على قول من
يوجب النيات في الأيمان •

قال : وقد حفظنا أنه لا يجب الطلاق بالنية في بعض القول حتى يتفق
اللفظ والنية وله تفسير •

قال : ولو قالت مجيبة له : لا أرد ، ثم رده فلا يضره قولها لا أرد
إذا رده قبل أجل الإيلاء •

وان قال : أنت طالق أن لم تفتمي ولدك ، فقالت لا أفطمه ، ففطمته
من الغد ، وهذا مثل الأولى ؟

فإذا فطمته قبل أن تمضي أربعة أشهر فقد بر إلا أن يكون له نية أن
أرضعته أو أن لم تفتطمه ذلك اليوم ، ففعلت ذلك فإنه يقع الحنث على قول
من يلزمه اليمين •

✽ مسألة : فإن قال : أنت طالق أن لم تعطيني كذا ، فأمرت انساناً
فدفعه اليه ، فإنها لا تطلق والآمر فاعل •

✽ مسألة : فإن حلف لا تدخل امرأته دار فلان ، فمات فذهبت
إلى المأتم ، وهو فيها ميت لم يخرج ؟

فان كان انما نوى الدار فقد دخلتها وعليه كفارة يمينه ، وان كان
انما نوى ما كات الدار له ، فقد دخلتها ، وليست له فلا حنث عليه ،
فانظر فيها •

✽ **مسألة :** ومن مس امرأته من فوق الثوب ، فحلف بطلاقها
ما مسها ؟

فان كان مرسلًا فقد حنث ، وان كان عنى أنه لم يمس الجسد فله
نيته ، فان كان عليه لرجل دراهم ، فأعطاه دراهم زيوف ثم حلف بالطلاق
أنه قد أوفاه الدراهم فما عليه له ؟

فاذا كان دفعه اليه وهو عنده جيد فلا طلاق عليه ، وعليه بدله •
ولو صلى الظهر وهو جنب ، أو في ثوب نجس ، ثم حلف بالطلاق
لقد صلى الظهر ، ثم ذكر أنه كان جنباً ، أو ثوبه نجساً ، ولم يكن علم ،
وقد فات وقت تلك الصلاة ؟

فانها لا تطلق امرأته وعليه بدل تلك الصلاة ، لأنه لم يعتمد أن يصلى
وهو جنب أو في ثوب نجس •

✽ **مسألة :** وان حلف بالطلاق ان دخل بيته هذا التمر ، فعمل
خلا وأدخل بيته ؟

فلا حنث اذا كان قد ذهب منه ما ذهب ولم يدخله •

— ٢٦٧ —

* **مسألة :** وان حلف بالطلاق ان دخل بيته صوف أو شعر ،
فدخل شاة أو كبش ؟

فلا بأس اذا كان مرسلًا ليمينه ♦

وان حلف لا يدخل بيته صوف هذا الكبش ، فدخل الكبش وعليه
الصوف ؟

فانه يحنث ♦

* **مسألة :** ومن كان له ثمانية دراهم على رجل فحلف بالطلاق
ألا يأخذ منه الا ثمانية ، ثم جعل يأخذ الدرهم والدرهمين حتى استوفى ؟
فقد بر ان لم تكن نوى أخذها جملة ، وليس له أن يأخذ غير الدراهم
لا دنائير ولا عروضاً ، والله أعلم ♦

* **مسألة :** فان قال لها : هي طاق ان برز من بيته هذا اليوم شيء ،
فبرزت هي منه عريانة ؟

قال : هي في التسمية شيء ، وأما في المعنى وما تقع المخاطبة فذلك
اليه ♦

* **مسألة :** وأما التي حلفت لا تدهن من عند زوجها دهنًا ، فأثا
بشوع وسمسم ، فغصرت منه دهنًا فدهنت به ؟

— ٢٦٨ —

فان كانت عصرت المدهن لزوجها ، ثم دهنت به فهو من عنده ، وان كان أعطاها الشوع والسهم ، وصار لها ، عصرتة فيختلف في حنثها ان دهنت منه على ذلك •

✽ **مسألة :** فان قال لها : أنت طالق ان نفعتي زيدا ، وكان عندها له بضاعة فسلمتها اليه تريد أداء أمانتها ، لا تريد منفعة ؟

انها اذا قصدت الى غيره منفعته ، فلا تكون نافعة له ولا يقع طلاق ، قال : والذي عندي أنها قد نفعتة ويقع الطلاق •

وان سلمته بغير نية أشبهه أن يكون أكل — لعله — أكد في الحنث ، كذلك ان حلف لا تضره فأمسكت عليه ماله فقد ضرته ، فان قال ان أكرمتيه فسلمت اليه ماله أو ديناً عليها له أنه ليس بكرامة الا أن تقصد الى ذلك •

✽ **مسألة :** فان حلف بطلاقها ان منعه نفسها فلم تمنعه ذلك الوقت ، فلما كان يعد ذلك الوقت بأيام منعه ، وقال انما نويت بيمينى ذلك الوقت حلفت فيه ؟

فقول : انه يقع الطلاق حتى يظهر القول بما نوى ، وقول : ان صدقته ، وكان ثقة وسعها المقام معه •

✽ **مسألة :** عن أبي عبد الله :

ان قال لها : ان خرجت من المنزل فأنت طالق ، فخرجت منه ، فقال : نويت ان خرجت الى موضع كذا ؟

قال : ان صدقته فهي امرأته ان كان ثقة ، وأقول لا يسعها المقام معه
الا أن يكون ثقة، وقول لا يكون لها أن تدنيه الى مالا يدنيه فيه الحاكم .

✽ مسألة : ومن وقع بينه وبين زوجته كلام الى أن قال : أنت طالق ان لم تسكني ، ولم تكن له نيته الى وقت معلوم فسكن عنه قليلا ،
ثم رجعت تكلمه ؟

فلا تطلق .

✽ مسألة : أبو العباس زياد بن الوضاح :

فيمن قال : ان لحقتني الليلة في هذا الطريق فأنت طالق ، فمشت على
أثره قليلا لتفهم الذي قاله لها وهو ماض عنها ، فلما فهمت الطلاق رجعت ؟
فقد وقع الطلاق . قال أبو زياد مثله .

واذا عادت عليه فقال : هي طالق ان مس فرجا سوى فرجها فمس
فرج زنجية أو دابة أو ذمية ؟

فان كان مرسلا ليمينه طلقت ، وان كان له لعله نية وصدقته على
نيته ، وكان ثقة في دينه ولم تصدقه على نيته ، وحاكمته ؟

وقع الطلاق ، وقوله تعالى : (من قبل أن تمسوهن) هو أن يمس
فرجها بيده أو بفرجه من تحت الثوب أن يطأها أو ينظر فرجها بعينه ،
فهذا يوجب لها كل الصداق .

— ٢٧٠ —

وان ادعت عليه أن ينفذ عليها معيشتها ، فقال ان كنت أنفذ عليك ،
أو أكيل عليك فأنت طالق ثلاثاً فزعمت أنه قال لها : انك تبغى التمر والحب
وأرا حراً بنا هذا قد أسرنا فيه فهذا يفقد منه لها ؟

قال : أبو عبد الله : وأرى الطلاق واقعا ، والله أعلم •

* مسألة : فان قال : ان خطت لأحد خياطة فأنت طالق ، فخاطت
لنفسها ؟

فلا يجب حنث •

* مسألة : وكذلك ان قال ان بت تحت سقف مسقف — نسخة —
مسقوف ، والله تعالى قد جعل السماء سقفاً ، وكذلك ان قال : ان نمت على
فراش فنامت على الأرض ولم تنم على فراش ؟

قال أبو محمد : ليس مقاصد الناس على ذلك ، وانما يرجع فيه الى
القصد •

وان قال : أنت طالق ان كان فلان مسك وكان مس من فوق الثوب
أو لزمها ؟

فعن محمد بن محبوب قال : هو مس ، قال وكذلك من نذر أن يمس
الكعبة فمس الأستار فقد حنث •

— ٢٧١ —

* **مسألة :** وان قال لها : ان أمسكتك فأنت طالق ، فمبسته من غير رأيه •

فلم يروا طلاقاً ، والله أعلم •

* **مسألة :** فان قال : ان سألتيني بالرحمن فأنت طالق فسألته بالله؟
فعن أبي المؤثر : قد حنث وتطلق ، لأن الله هو الرحمن الا أن يحضر نيته ان سألته بالرحمن سوى بالاسم فعسى ألا يكون يحنث ، والله أعلم •

* **مسألة :** وان قال : هي طالق ان طلب نفسها فركضها برجله متعمداً حتى جاءته فجامعها ؟
فقد طلب اليها نفسها الا أن تكون له نية أن المطلب بلسانه ، أو تكون هي تأتية فنام على فراشه •

* **مسألة :** فان قال : أنت طالق ان خفنتني في مالي فأطعمت منه مضيفاً ؟

فكل ما لم يكن حقاً من فعلها فهي خائنة ، قال : ومعنى أنها قد خانتته •

* **مسألة :** وان قال : ان لم تتركيني ، أو تدعيني ، أو تعطيني أبيع أرض كذا ، فأنت طالق ، فقالت : قد تركتك أو قد ودعتك ، أو قد أعطيتك تبيعها ؟

جواب : مما قال لها : ان وطئها ولم يبيع ذلك فلا بأس عليه في امرأته
الا أن يكون نوى ، أو قال بلسانه ان لم تتركيني حتى أبيعها فلا يطاها
حتى يبيعها ، ولا تطلق الا ألا تدعه يبيعها ويمضى أربعة أشهر ، فلم يبيعها ،
فانها تبين بالايلاء •

* مسألة : وان حلف ان لم تردى الدراهم التي أخذتها ، فردتها
مخلوطة بغيرها ، فلا حنث في ذلك •

وان ذهبت وقع الحنث الا أن تحدها قبل الأربعة الأشهر وتردها ،
فقد بر •

* مسألة : وان حلف على أبيه لا يحضر له فرحاً ولا حزناً فمات
أخوه ، وهو ابن الأب فحضره ؟

فلا حنث عليه اذا كان انما حضر لنفسه ، ولا يلزمه هو بذلك •

* مسألة : وان قال : ان طحنت لأبيك فأنت طالق ، فوهبت لجارته
حبا طحنته بالأجرة لوالدها ؟

فقد طلقت الا أن يكون نوى ان طحنت بيدها فلا طلاق •

* مسألة : فان قالت له : يا ملعون ، فقال : ان كنت ملعوناً
فأنت طاق ؟

— ٢٧٣ —

فأدى الطلاق واقعاً لأنه حلف على غيب •

* مسألة : أبو الحواري :

ان قالت : يا قليل العقل ، فقال لها : ان كنت أنا قليل العقل
فأنت طالق ؟

فهذا يقع عليها الطلاق من حين ما قال : لأن الله يقول : (وما أوتيتم
من العلم الا قليلاً) والعلم هو العقل ، والعقل هو العلم •

وقال تعالى : (وما يعقلها الا العالمون) ودليل قلة عقله جوابه لها
بجهله ، والذي لا يدركه بعقله أكثر مما يدركه بعقله ، وليس كمن قال : من
عرف الله والاسلام ، فليس بقليل العقل •

فالذى يذهب عليه مما يعرف من حق أكثر مما يعرفه ، والذي يذهب
عليه مما يعرف من حقول أكثر مما يعرف •

* مسألة : وفي الضياء :

ان قال : ان لم أكن عاقلاً فامرأته طالق ؟

فاذا كان بالغاً فهو عاقل ، قال سائل أبي الحسن : قد كنت أسمع

من الشيخ أبى محمد فى هذه المسألة : ان كانت عليه ذنوب فليس هو
بعقل ، فما يقول الشيخ بذلك ؟

قال : كل القولين صواب ، وقد قالوا به ، قالوا : كل مكلف عاقل ،
وقالوا العقل هو العلم بقوله تعالى : (وما يعقلها الا العالمون) وقد قال :
انما يثابون على قدر عقولهم ، فعلى هذا المطيع عاقل دون العاصى بقوله
تعالى : (لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا فى أصحاب السعير) وقوله تعالى :
(لهم قلوب لا يعقلون بها) •

✽ مسألة : فان قال : ان كنت خسيساً فأنت طالق ؟

فانه يعتبر ، فان كان فى وقته واقعاً كبيرة ، أو مصراً على صغيرة ،
فقد ثبت عندى أنه خسيس ، وان لم يكن كذلك فليس عندى بخسيس ،
لأن الخسيس العاصى •

✽ مسألة : ابن سعيد :

فيمى قال لزوجته ان كنت سفلة فأنت طالق ؟

فقيل : انه شبهة ويرد اليهما ولا يحكم عليهما بشىء ، والخروج من
الشبهة أولى ، وقول السفلة من كان من سفلة الناس ، لأنهم طبقات فيهم :
علية وأوساط وسفلة ولا يخفى على أهل الخبرة من أهل العلم •

وقول : السفلة من عصى الله ، ولعل هذا أشبه لقول الله تعالى :
(لقد خلقنا الانسان في أحسن تقويم) يقال هو الايمان والفطرة التي فطر
الله عليها الخليقة (ثم رددناه أسفل سافلين) فهو الكفر ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** فان قال ان كان نغلا فهمى طالق ؟

فالنغل ولد الزنى ، والقاذف به أحداً من أهل القبلة يلزمه الحد ،
فعلى هذا حتى يصح ذلك بأربعة شهود ، وقول : ان النغل يلحق من
فساد الأخلاق وتغييرها ، كما يقال في الأديم اذا تغير وفسد : آدم نغل •

فاذا تغيرت أخلاق الانسان لحقه اسم النغل ، فجاز أن يسمى بما
لحقه ، ولا أشد فساداً في الأخلاق من فساد الدين ، ومن فسد دينه
بركوب كبيرة ، أو اصرار على صغيرة فلا فساد أشد منه ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** وان قال : أنت طالق ان كانت الشمس والقمر

أحسن منك ؟

خالله تعالى أعلم وقد قال : (لقد خلقنا الانسان في أحسن تقويم)
فيجب أن تكون هي أحسن على هذا الوجه ولا تطلق •

وان قال : ان كنت حسانة فأنت طالق ؟

فان صح أنها حسانة طلقت •

* **مسألة :** وان قال : ان كنت تحسنى أمر دينك والا فأنت طالق ،
أو قال ان لم تحسنى ؟

فان كانت تحسن الفرائض التى لله عليها ، والسنن الملحقة بالفرائض
والا فالطلاق يقع ان تحسن هذا ♦

* **مسألة :** وان قالت : يا سفلة ، فقال : ان كان فهمى طالق ؟

فذلك من تسافل الفعل القبيح ، والكافر سفلة ، قال الله تعالى :
(ثم رددناه أسفل سافلين) يعنى الكافر فالكفر من تسافل الفعل ♦

واختلف الناس فيه فقال الولوى : السفلة الكافر الذى لا دين له ،
وعن الأصمع قال : هو الذى لا يبالى ما قد قال ، ولا ما يقال له ♦

وقال محمد الأنصارى : هو الذى لا يعرف له أصل ثابت ♦

قال ابن المبارك : هو الذى ينفلس ، ويأتى أبواب القضاة يطلب
الشهادة ♦

قال ابن الأعرابى : هو الذى يأكل الدنيا بدينه ، وقيل له : فمن سفلة
السفلة ؟

قال : الذى يصلح دنياه غيره بفساد دنياه ♦

وعن علي قال : السفلة الذين اذا اجتمعوا علموا ، واذا تفرقوا لم يعرفوا •

وعن يحيى بن أكثم : السفلة الدباغ والكباس اذا كان من غير العرب ، وجاء رجل الى الترمذى فقال : ان امرأتى قالت لى : يا سفلة ، فقلت : ان كنت سفلة فأنت طالق ؟

قال الترمذى : ما صناعتك ؟

قال : سمالك •

قال : سفلة والله ، سفلة والله •

قال ابن عباس : الأرذلون الحاكة والحجامون ، وقيل : السفلة الذى يأكل الطيبات عن أهله مستتراً بذلك ، وقيل : الذى يأكل حراماً •

✽ مسألة : فان قال : ان كنت خسيساً فهى طالق ؟

فذلك الى نيته وهو أعلم بنفسه ، غير أن الخسة انحطاط القدر مع الدناءة ، ولعل المعصية من الخساسة ، فان قال ذلك فيه ، فالحنث يقع لقول النبى صلى الله عليه وسلم : « كسب الحجام خسيس » يعنى أنه أراد به الدناءة من كسب الحلال ، لأن الحلال فى سائر الاجارات أفضل منه وأطيب •

* مسألة : فان قال : فان أكلت فأنت طالق ؟

فان الطلاق لا يقع عليها حتى تأكل ، لأنه أوقع باليمين على فعل
مستقبل •

ولو قال : أنت طالق ان أكلت ؟

فانها تطلق مع فراغه من اليمين ، لأنه قدم اليمين ، فالطلاق على
الفعل ، والفعل اذا ما تأخر وتقدمته اليمين لم ينتفع به ، ولزم الحنث
بتقديم اليمين على الفعل ، لأن معنى قوله : ان أكلت ، أى اذا أكلت ، والذي
نجدّه لأصحابنا التسوية بينهما فى الحكم ، وانها لا تطلق حتى يفعل
ما حلف به عليها ، لأن العوام لا يفرقون بين ان وأن •

وقد ينبغى للخواص احكام طبقهم اذا لم يعرفوا واختلفوا ، فان
العوام لا يفرقون ، ولا يجب أن يحكم الحاكم الا باللغة الصحيحة التى
يعرفها الخواص من الناس ، ويتكلمون بها ، ويكون هذا الحكم جارياً
على العوام ، وان جهلوا ذلك •

وقد يصل الحاكم الجاهل وغير الجاهل ، ومن يعرف بألفاظه ، ويعرف
اللغة ، والله أعلم •

* مسألة : ان لفظة تقع شرطاً واستثناء وإيجاباً ، وقال الفراء عن

الكسائي : سمعت العرب تقول : ان قام زيد فظننته شرطاً ، فسألتهم فقالوا :
يريد قام زيد •

وقيل في قوله تعالى : (فذكر ان نفعت الذكرى) أى نفعت •

* **مسألة :** ومن قال لامرأته ان خرجت من منزلى بغير أمرى الى
غير طاعة الله فأنت طالق ، فخرجت الى عيادة مريض ؟

وقع بها الطلاق ، فان خرجت في طلب الماء للصلاة لم تطلق ، الفرق
بينهما أن عيادة المريض نافلة ، وطلب الماء للصلاة فريضة ، وما كان من
فرض الله عليها تعبدها به فخرجت فيه ، فانها لا تطلق •

واذا خرجت في طلب النوافل ، ولو كانت حجة نافلة فانها تطلق ، لأنها
عاصية لله في خروجها من منزله بغير أمره •

* **مسألة :** فان قال : امرأته طالق ان فعل كذا الا أن يحكم عليه
به الحاكم ، فحكم به عليه وال من ولاية المسلمين أو خليفة وال ؟

قال : قد بر في يمينه الا أن يقول الا أن يحكم عليه به حاكم ، فانه
يجنث حتى يحكم به عليه القاضى الآن الحاكم هو القاضى •

قال أبو سعيد : الذى عرفنا في هذه المسألة أنه اذا قال حتى يحكم
به حاكم ، فاذا حكم به عليه حاكم من حكام المسلمين وال أو خليفة امام
ممن يقع عليه أنه حاكم فقد بر •

— ٢٨٠ —

واذا قال : الا أن يحكم على به الحاكم ، فلا يبرأ الا أن يحكم عليه
به الامام أو القاضي ، وهذا معنى في أيام الامام والقاضي •

✽ **مسألة :** ومن وقت في فعل فله أن يبطأ حتى يجيء الوقت ، وان
لم يوقت لم يبطأ حتى يفعل ؟

قال الجامع لهذا الكتاب : اذا لم يوقت فالمعمول به أنه لا يبطأ وفيه
قول ، واذا وقت فلاختلاف أيضا في جوازه وحجره ، وهكذا وجدت ،
والله أعلم بالصواب •

✽ **مسألة :** فان قال : ان لم أفعل الى سنة كذا فأنت طالق ؟

فان خلت السنة ولم يفعل وقع الطلاق ، وله جماعها في السنة •

✽ **مسألة :** قال حدثني هاشم بن يوسف أن رجلا من أهل فرق
قال لامرأته أنت طالق ان خرجت الساعة ، وهي قائمة فقعدت يسيرا ، ثم
قامت فخرجت ؟

ان قوما حرموها عليه ، فوصل الى موسى فأخبره ، قال : فكتب الى
موسى أمرها بالرجعة الى زوجها ، فأمرتها فرجعت اليه •

قال فقلت : يا أبا علي ؟

قال : أليس يقال ان النهار كذا ساعة ، فكأنه لم ير ذلك حيث قال
خرجت الساعة وهى قائمة ، فكأنها قد تحولت عن تلك الساعة •
انقضى الذى من كتاب المصنف •

✽ مسألة : ابن عبيدان :

وفى رجل جعل طلاق زوجته بيدها الى الهلال ، ما يكون حد الهلال ؟
قال : فى ذلك اختلاف : قول : اذا لم تطلق نفسها اذا هل الهلال بطل
ذلك ، وقول : يكون لها ذلك الى أن تنقضى الليلة كلها ، وقول : يكون لها
يوم وليلة ، والله أعلم •

✽ مسألة : ومنه : والذى قال يلزمه الطلاق أنه يسلم لفلان كذا
للصيف المقبل ، أو القيظ المقبل ، ولم يحد حداً محدوداً ، ما حكم هذه
اليمين ؟

قال : اذا لم يحد حداً معلوماً فيلزمه الايلاء ، وان حد وقتاً أكثر من
أربعة أشهر فيختلف فيه ، واذا لم يجد حداً فلا يجوز له مباشرتها حتى
يسلم لفلان ما قال ، فان باشر قبل أن يسلم حرمت عليه •

وان لم يسلم حتى مضت أربعة أشهر بانته بالايلاء ، وان كانت المدة
أكثر من أربعة أشهر نفى ذلك اختلاف ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** ومنه في رجل عليه لرجل دراهم فطالبه اياها وقال :
ان لم يوفه اياها الى عشرة أيام فامرأته طالق فلم يوفه اياها حتى انقضت
العشرة الأيام ، وأيام بعدها ، ما يلزمه في ذلك ؟
قال : اذا انقضت عشرة أيام ولم يوفه فان زوجته تطلق ، ولا يكون
ايلاء .

غير أنه قد اختلف المسلمون في وطء زوجته قبل أن يوفى غريمه ، وقبل
انقضاء العشرة الأيام ، فقال من قال : لا يجوز له وطؤها وهو أكثر
القول ، وقال من قال : جائز له الوطء اذا وفا غريمه قبل انقضاء الأجل ،
والله أعلم .

✽ **مسألة :** ومن حلف بطلاق زوجته ان لم أعط فلانا كذا الى
شهر كذا ؟

فهو ايلاء ان لم يعطه الى أن تمضي أربعة أشهر بانث زوجته بالايلاء ،
فان وطئها قبل أن تمضي أربعة أشهر ، وقبل أن يعطى فلانا ، فقد حرمت
عليه ، اذا كان الأجل من أربعة أشهر فصاعداً .

وان قال : ان لم يعطه في شهر كذا فليس ذلك ايلاء ، والله أعلم .
ومن أرجوزة الصائغى :

وقال لن من بالطلاق حلفا
أن يفعل اليوم كذا فاختلفا

— ٢٨٣ —

ان وطىء الزوجة ما لم يفعل
حرمها بعض وعنه فسل
وقال بعض : انها لا تحرم
عليه فيما عنده ويعلم
وعنده لا يقع الطلاق
ولا عليه يجب الصداق
من قبل أن تمضى فيه أربعة
من أشهر فخذ مقالى واسمعه

* مسألة : ومن حلف بالطلاق أنه يفعل كذا وكذا ، ثم وطأ امرأته
من قبل أن يفعل ؟

قال : قد اختلف فى ذلك ، فقال بعضهم : حرمت عليه ، وقال آخرون :
لا تحرم عليه ولا يقع الطلاق قبل أن تمضى أربعة أشهر •

قال غيره : المعمول به عندنا أنها تحرم عليه ، كذلك كل ما أبيح فيما
دون أربعة أشهر ، ويفعل من وطى قبله لذلك ، والله أعلم •

* مسألة : اختلف أصحابنا فى الحين على خمسة أقاويل :
فقول : الى ستة أشهر ، الحجة قوله سبحانه وتعالى : (هل أتى على

الانسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً (وقوله تعالى في النخلة :
(تؤتى أكلها كل حين) •

وقول : الحين تسعة أشهر ، الحجة قوله تعالى : (هل أتى على
الانسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً) في هذه المدة بأنه انسان ،
وأن هذه المدة أوقات الانسان وعادات النسان أن يضعن •

وقول : الحين سنة ، الحجة قوله تعالى : (تؤتى أكلها كل حين) وأن
النخل لا تؤتى أكلها الا في كل سنة مرة •

وقول : الحين ثلاثة أيام ، ولم يكن الحين في هذا الموضع الا
ثلاثة أيام •

وقول : الحين وقت مجهول لا يعلمه الا الله تعالى ، وأنه قد ذكر
الحين في مواضع مختلفة فقال سبحانه : (ولتعلمن نبأه بعد حين) يعنى
في الآخرة ، ووقت الآخرة لا يعلمه الا الله ، فوجب أن يكون من حلف بهذه
اليمين على شىء من أن الحنث واقع به حين حلف ، وهو أقرب الى الحجة ،
وأسبق الى النفس لقيام الأدلة عليه ، والله أعلم •

وقول : الحين سبع سنين ، والحجة : (لنسجنه حتى حين) •

✽ مسألة : وعن ابن عباس :

الحين حينان : حين ممدود لقوله تعالى : (تؤتى أكلها كل حين) والذي ليس بممدود لقوله تعالى : (متاع الى حين) وقول عز وجل : (ولتعلمن نبأه بعد حين) ويدل على صحة هذا القول أن الحين عند العرب من ساعة الى ما لا يحصى عدده •

وقول : القياس : (ولتعلمن نبأه بعد حين) يعنى حين القرآن • قال الحسن : يوم القيامة ، وقول يوم بدر •

قال غيره : واذا قال هذا كله ، وكان في ذلك مدة له ، فإنه يطاء فيما بينه وبين وقوع الطلاق ، واذا جاء الوقت طلقت •

وقول : انه يطاء اذا كان في فسحة من ذلك الوقت المؤقت ، وهذا الآخر أبين وأعم •

✽ مسألة : ومن ظن أن امرأته أخذت من منزله شيئاً ، فقال : ان لم ترديه فأنت طالق ، ولم تكن أخذته ، وهو في المنزل ؟
فانى أراها تطلق ولا يدخل عليها ايلاء في الغيب •
وفي المختصر : ان قال ان لم تردى الدراهم التى أخذتها ، ولم تكن أخذ شيئاً ؟

فلا يقع الطلاق ، والله أعلم أنه قد حلف على ما لا يقدر على رده •

وفي جامع الشيخ أبي الحسن : ومن قال لامرأته أنت طالق ان لم تردى الدراهم التي أخذتها ، ولم تكن أخذتها ؟

فعلى قول لا طلاق ، ورأيت أن هذا حلف على معدوم وغيب ، فأخاف أن تطلق ، وان كانت أخذتها فردتها فقد بر ، وان أخذتها وردتها مع دراهم غيرها مخلوطة فلا حنث في ذلك على قول •

ومن قال : أنت طالق ان لم تردى على دراهمي ، أو ان لم تردى دراهمي ، ولم يكن عندها له دراهم ، ولم تكن أخذت الدراهم ؟ وقع بها الطلاق اذا حلف على معدوم •

* مسألة : فيمن حلف بطلاقها ان لم ترد كذا ، لشيء أخذته واغتدته ؟

فانما يكون رده الى موضعه حيث أخذته ، أو من حيث كان ، وقول يكون رده اليه هو ، والله أعلم •

* مسألة : وفي الأثر سألت أبا عبد الله عن رجل قال لزوجته : ان لم تردى الذي أخذت فأنت طالق ، ولم تكن أخذت شيئاً ؟ قال : لا تطلق ؟

* مسألة : فان قال لها : أنت طالق أمس ؟

فانها تطلق على قول ، لأنه طلق ما يملك بصفة معدومة ، وقول :
لا تطلق ، لأنه طلقها بصفة معدومة ، وبه يقول أصحاب أبي حنيفة •

وفى موضع : ان قال أنت طالق الشهر الماضى ؟

قال بعض أصحاب الظاهر لا يقع الطوق ، واختلف أصحاب الشافعى :
فقليل يقع فى الحال ، وقيل : لا يقع ، لأنه محال •

كذلك لو قال : ان لم تخبرينى من نضحك بهذا الماورد ، وذلك
أنه وجد فيها رائجتها ماورد ، ولم يكن نضحها أحد ؟

قال من قال : تطلق من حينها ، وقال من قال : لا تطلق •

✽ مسألة : فان أذهبت امرأته حرام فقال : ان لم ترديها فأنت
طالق ، فحدثها ولا يدرى أهى أم لا ؟

فقد ردت الا أن يقول ان لم ترديها بعينها •

✽ مسألة : أيما الغيب قيل كلها حنث ، والمخاطرة حرام ، فمن
حلف بطلاق زوجته على غير علم ولا معرفة منه بما حلف عليه ، فانها تطلق •

✽ مسألة : ومن حلف بالطلاق أن الجبل أو المسجد مكانه ، أو أن
البحر ما يبس ؟

فان كان حلف وهو يرى الجبل — نسخة — المسجد والبحر فقد بر ،

وان كان غائباً فانها يمين على غيب ، وهى حنث وتطلق امرأته ، لأنه ليس بمحال أن يحول الله تعالى الجبل من مكانه ، وهو على كل شيء قدير ، وقال قوم : لا تطلق ♦

وان قال : ان كنت من أهل النار فأنت طالق ؟

طلقت لأنه حلف على ما لا يعلم على غيب فوجب الحنث ، والله أعلم ♦

ومن حلف بالطلاق أن الحجاج في النار ؟

فانه يحنث الا أن يقوى عندي ، أو يقول انه من أهل النار ففانه

لا يحنث ♦

انقضى الذي من كتاب المصنف ♦

✽ مسألة : ومن غيره : الصبحي : ومن حلف بطلاق زوجته أن

الجبل الفلاني مكانه ، وأن النخلة الفلانية مكانها ، وهما غائبان عنه ، ثم

سار اليهما ووجدتهما ، أو لم يسر اليهما ، الا أنه قليل له انها بعد في مكانها

تطلق زوجته على هذه الصفة أم لا ؟

قال : أما الجبل فلا يقع عليه الحنث به من قبل التعارف ، وقول عليه

الحنث ، وأما النخلة فأخاف عليه الحنث لأنها أسرع انقلاباً ، والله أعلم ♦

* مسألة : ومن كتاب المصنف :

قال مالك : من حلف بالطلاق أنه من أهل الجنة ؟

طلقت امرأته ، قال الأوزاعي : لا تطلق بالشك ♦

* مسألة : فان قال لها : أنت طالق ان كنت خنتيني ، فقالت :

انها لم تخنه ، هل له أن يصدقها وقد اتهمها ؟

فقول : لا تطلق حتى يصح عنده أنها خانتته ، ويخرج قول انه مغيب
ان كان أوقع الطلاق ، ان كانت خانتته ، وذلك غائب عليه ♦

وعنه : ولعل الأول ذهب الى الحكم أنها زوجته حتى يعلم أنها طلقت ،
ولعل الآخر على الاحتياط وعلى الحكم اذا قالت انها خانتته ففيه اختلاف :
فقول : القول قولها لأنه جعله اليها ، وقول : لا يقبل قولها ، لأنها مدعية
عليه حتى يصح ذلك من غير قولها بالبيينة ♦

قال أبو سعيد : فان قال : أنت طالق ان كنت زנית فلم تجبه ؟

قال : اذا لم يعلم زناها ولم تقبل انها زنت ، فأحب له ألا يقربها حتى
تقر أنها زنت ، أو تقول انها لم تزن ، وذلك على الاحتياط ، فان وطئها فهي
امرأته اذا كانت قد علمت بقوله ذلك ♦

— ٢٩٠ —

فان وطئت وهى صبية ، وليس بزنى ••••• أو باقرار ، وهذا أشبه بالحكم ، لأنها فى الأصل مدعية للطلاق • وقول ثالث : اذا كان ذلك يمكن اطلاع غيرها عليه لم يجز قولها الا بالبينة ، وان كان لا يمكن اطلاع غيرها عليه كان قولها مقبولا •

واذا ثبت معنى الحكم ، وأنها لا تطلق حتى يصح ، خرج قوله كله دعوى ، لأنها تدعى فعلها ، فيما يكون مخرجة نفسها به منه ، وهما خصمان ، قيل : فعلى قول من يوجب الطلاق بمعنى جعله طلاقها على المغيب فى قوله ، ان قالت : انها لم تخنه ، هل له تصديقها ؟

قال : يخرج على الاطمئنان أن يجوز له ذلك ، وأما فى الحكم فلا يثبت تصديقه ، لأنها مدعية على حال •

قيل : فان طلقها ان عادت الى خيانتة ؟

قال : هذا لا يشبه الأول فى معنى وقوع الطلاق من حينه ، لأنه جعله ان عادت الى خيانتة بعد الوقت فى الحكم أنها لم تخنه ولم تطلق •

قيل : فان قالت بعد ذلك : انها خانتة ؟

قال : يختلف فى ذلك — نسخة — فيه ، فقيل القول قولها فى ذلك ، وقول عليها البينة ، ولا تكون مصدقة حتى يصح ما تقول •

— ٢٩١ —

قال : وهذا مثل الأول في الاختلاف اذا قالت : انها قد خانتته •

قيل : فان قال لها : ان كنت تخونيني فأنت طالق ، ما القول في ذلك اذا لم تكن بينة ، وقد خانتته من قبل أو في الوقت ؟

قال : أما خيانتها من قبل فلا يخرج عندي في ذلك معنى الطلاق ولا الحنث ، وأما ان كانت تخونه في الوقت حين المخاطبة فانه يحنث وتطلق بذلك •

قيل : فان خانتته بعد قوله هذا ؟

قال : اذا لم تخنه فيقع الحنث بالخيانة في الوقت ، فان خانتته بعد ذلك وقع الحنث •

✽ مسألة : أبو سعيد :

فان قال : أنت طالق ان لم تسقى هذه الدابة كل يوم ، فسقتها أياماً ثم ماتت الدابة ، ولم تسقها ؟

فقيل : يقع الحنث ، وقيل لا يقع •

✽ مسألة : وان قال : أنت طالق ان دخلت على أمك ، فدخلت عليها

وهي ميتة ؟

قال : يختلف في الطلاق ، ويعجبني ألا تطلق •

— ٢٩٢ —

* **مسألة :** فان حلف بطلاقها ان لم يضرب غلامه ، ثم صح أن العبد مات قبل اليمين ، ولم يعلم السيد بموته ؟

لا طلاق ، لأنه حلف ومعه أن العبد حي .

فان حلف بطلاقها ان لم يضرب غلامه ، ثم صح أن العبد مات بعد اليمين ؟

الطلاق يقع ولا ايلاء .

ولو قال : ان لم يذبح هذه الشاة فامرأته طالق والشاة مذبوحة قبل اليمين ؟

فانها تطلق ، وهذا غير ذلك ، هذا عالم بالذبح ، والإخبار لم يعلم بموت العبد .

* **مسألة ،** وان قال : أنت طالق اذا مات زيد ، فقتل ؟

فقد قيل : تطلق بحضور الموت وان اختلفت أسبابه .

وان قال : ان قتل زيد فأنت طالق ، فمات حتف أنفه ؟ فلا طلاق .

* **مسألة :** قال محمد بن محبوب :

من قال لامرأته : ان دخلت اليوم هذا المنزل ، أو ان فعلت اليوم كذا فأنت طالق ؟

فان فعلت طلقت ، ثم ان فعلت أيضا في اليوم طلقت •

وكذلك ان قال في هذا الشهر ؟

فكلما فعلت في ذلك اليوم ، أو في ذلك الشهر وقع عليها الطلاق ، وقاسه بالذى حلف بالطلاق ان وطئها هذه السنة •

قال : ألا ترى أنهم قالوا فيه أنه ان تزوجها بفكاح جديد ، ثم خلا لها أربعة أشهر بانته بالايلاء ، وذلك أنه قال هذه السنة •

وفي الجامع قال : والذى عندنا وحفظنا من غيره : أنه اذا فعل ذلك مرة فقد حنث ، ولا يحنث من بعد كلما دخل ولو حد في يوم أو شهر ؟

قال أبو الحواري : انها لا تطلق الا مرة واحدة كذا حفظنا ، ويوجد عن موسى بن علي رحمه الله مثل ذلك •

* مسألة : وكلما يمكن أن يفعل مرة بعد مرة فلا تطلق حتى يفعل ، وما لا يمكن أن يفعل الا مرة فان الطلاق يقع مثل أن قال : ان ذبح فلان هذه الشاة فوجده قد ذبحها ، طلقت •

وقال : ان نسج لى فلان ثوباً فوجده قد نسجه ، طلقت •

أو قال لامرأته : ان شربت ذلك الماء الذى فى الكوز ، فاذا هى قد كانت شربته ، طلقت •

✱ **مسألة :** فأما ما يمكن أن يفعل مرة بعد مرة فلا تطلق حتى يفعل .

✱ **مسألة :** قال بشير :

في رجل قال لزوجته : ان فعلت أيضاً فانها تطلق ثانية ، فان ردها ثم فعلت فانها تطلق ثانية اذا فعلت ذلك الفعل في ذلك الشهر ، كلما فعلت في ذلك الشهر طلقت بعد الرد .

قال : لأن هذا شيء محدود .

قال : وأما اذا قال ان فعلت كذا فأنت طالق ؟

فاذا فعلت طلقت ثم يردها ، فاذا فعلت أيضاً لم تطلق ، لأن اليمين قد انهدمت .

✱ **مسألة :** فان قال : ان حنّجت الى فلان في حاجة ، فكل امرأة

تزوجها فهي طالق ، وليس له زوجة ، فتزوج واحتاج اليه ؟

فانها تطلق ثم ان احتاج اليه مرة أخرى لم تطلق ، وان كان احتاج اليه بعد يمينه قبل أن يتزوج ، واحتاج اليه مرة أخرى لم تطلق امرأته .

✱ **مسألة :** أبو الحواري :

فيمن قال : زوجته طالق ان ضرب غلامه ، فضربه وطلقت ، ثم ردها ،

وعاد فضربه ؟

فاذا ضربه مرة واحدة وقع الطلاق مرة واحدة ، ثم لا يقع عليها بعد

ذلك طلاق ان رجع فحضر غلامه حتى يقول : كلما ضرب غلامه فامرأته طالق ، فكلما ضربه مرة بعد أخرى طلقت ما كانت في ملكه ، وفي عدة منه •
فاذا ضربه ثلاث مرات ، بانته منه بثلاث ، فاذا تزوجت غيره ، ثم مات أو طلقها الأخير ، ثم رجعت الى الأول ، ثم ضرب غلامه بعد ذلك وهي امرأته ، أو في عدة منه ؟

فقول : يقع عليها الطلاق مادام يضرب غلامه ، وقول : لا يقع عليها اذا كانت قد بانته منه بثلاث تطليقات وتزوجها غيره ، والأول أكثر ، قال : وأما أنا فأخذ بالأخير •

فان طلقها قبل أن يضربه ، ثم تركها حتى انقضت عوتها ، ثم ضربه ، وليست هي في ملكه أو في عدة منه ؟

فقد بر ، ولا يقع عليها طلاق بعد ذلك اذا ضربه وهي في ملكه أو في عدة منه ، الا أن يقول : كلما ضرب غلامه فامرأته طالق ، فهو كما وصفت لك ، والله أعلم •

✽ مسألة : عن الحسن بن أحمد :

فيمن حلف بطلاق زوجته على فعل شيء ألا يفعله هو ، أو لا تفعله هي ، ثم اختلعت اليه ، ثم فعله أحدهما ثم راجعها ، ثم فعلته أو فعله هو بعد المراجعة ؟

— ٢٩٦ —

فلا يقع الطلاق اذا فعلته وهي بائن منه •

* **مسألة** : وان حلف بطلاقها ان فعلت كذا ، ثم طلقها واعتدت ، وتزوجها غيره ، ثم مات عنها أو طلقها ، فرجعت الى الأول ، ولم تكن فعلت ما حلف عليه ، ثم فعلت ذلك ؟

فمن هاشم أنها تطلق كان له عليها رجعة أو لم تكن •

* **مسألة** : وقد قيل فيمن حلف بطلاق امرأته ان فعلت كذا ، ففعلت ؟

كان مما يفعل من أراد ، ولا يمكن الا مرة ، فانها تطلق •

وذلك مثل قوله : ان ذبحت هذه الشاة ، أو صليت الليلة العتمة أو غير هذا ؟

فاذا فعلت ذلك قبل اليمين طلقت أيضاً ، لأنه لا يمكن فعل ذلك الا مرة •

وكذلك ان قال : ان فعلت كذا ، وكانت قد فعلت ، فانها تطلق الا أن يقول ان لم تكن فعلت ، وكانت قد فعلت فانها لا تطلق •

* **مسألة** : فان قال : ان كلمت فلانا وفلانا وفلانا فأنت طالق ، فكلمت واحداً أو اثنين ؟

فلا تطلق ان كلمت واحداً أو اثنين حتى تكلمهم جميعاً ، وان كلمت اليوم واحداً وكلمت الثانى بعد شهر ، وكلمت الثالث بعد ذلك ؟

فاذا كلمت الثالث طلقت ، وان وطئها قبل أن تكلم الثالث فلا بأس •

*** مسألة :** وان حلف لا تكلم فلانا ولا فلانا ؟

فكلما كلمت واحداً حنث ووقعت تطليقة فذلك تطليقتان ، سواء كلمت الأول أو الآخر قبله ، والله أعلم •

*** مسألة :** وان قال : ان كلمت فلانا أو فلانا ، فأنت طالق ؟

فعن أبى عبد الله أنها ان كلمت واحداً طلقت ، ثم ان كلمت آخر طلقت أيضاً ، ثم ان كلمت آخر طلقت أيضاً •

قال : فان قال ان كلمت واحداً منهم أو أحدهم فأنت طالق فكلمت أحدهم ؟

طلقت ثم لا يقع عليها طلاق ان كلمت أحد الباقيين •

*** مسألة :** وان قال : ان كلم فلاناً ، ثم فلاناً ، ثم فلاناً ، فلا

يحنث حتى يكلمهم جميعاً ، الأول ثم الثانى ثم الثالث ، فان لم يكلمهم جميعاً أو بدأ بالآخر أو الأوسط ، فكلمه أو لا لم يحنث حتى يكلم على اللفظ وهذا خلاف الأول •

* **مسألة :** وان حلف لا يكلم فلانا ، وفلانا ، وفلاناً ، فاذا كلم أحد الاثنين الأولين لم يحنث ، ولو كلم الذى قال أو فلانا حتى يكلم فلانا ولا فلانا ، ثم فلانا وفلانا الذى قال ولا فلانا ؟

قال المصنف : فيها نظر .

* **مسألة :** وان حلف ما كتّم فلانا درهما ولا ديناراً ، وقد كتّم أحدهما ، لم يحنث حتى يكتّمه جميع ذلك .

وان قال : ما كتّم فلانا درهما ولا ديناراً فكتمه أحدهما ؟

حنث ، وكل شيء على هذا المجرى مثله .

* **مسألة :** فان قال : أنت طالق ان دخلت بيت فلان وفلان ، فدخلت بيت أحدهما ، ثم طلقها قبل أن تدخل بيت الثانى ، ثم ردها فى العدة أو تزوجها من بعد ، ودخلت بيت الثانى ؟

فان الطلاق يقع بها ، لأن الحنث لم يكن وقع .

* **مسألة :** ومن حلف لا يكلم بنى آدم فكلم واحداً ؟
حنث لأنه لا يقدر أن يكلم بنى آدم كلهم .

* **مسألة :** وعن أبى على :

فيمن حلف بالطلاق ان كلمت النساء ، فكلمت امرأة واحدة ؟
انها تطلق .

* **مسألة :** ومن كان عليه دين لرجل فحلف بالطلاق أنه يدفعه إليه غداً ، فلما جاء الغد ليدفعه إليه ، وجده قد مات ؟

فلا تطلق امرأته ويدفع الحق الى ورثته ، لأن المعنى في تسليم الحق •

وقول : يحنث اذا عدم معنى التسمية ، وان كان ليس له وارث فيلحقه الاختلاف أيضاً اذا لم الى الفقراء اذا ثبت أنه للفقراء عند عدم الورثة •

وكذلك لو حلف بالطلاق أن يركب في هذه السفينة ، فجاء من الغد ليركبها فوجدها قد غرقت ؟

فلا تطلق امرأته اذا جاء الأمر من قبل الله ولم يحنث ، وقول يحنث اذا عدم معنى التسمية •

فان حلف أن يبيع والدته وكانت مملوكة لوالده — نسخة — لأبيه فهلك والده ، وخلف منها ولدين هو أحدهما ؟

فانما البيع فيما يجوز فيه البيع ، فأما الأحرار فلا بيع فيهم ويحنث على كل حال •

* **مسألة :** فان قال لامرأته أنت طالق ان لم يصم يوم الفطر فصامه ؟

طلقت امرأته ، وصيام يوم الفطر ليس بصيام •

— ٣٠٠ —

❖ **مسألة :** وقيل : ان قال لامرأته ان لم تصل الليلة معي صلاة العتمة فأنت طالق ، فحاضت المرأة وحرمت عليها الصلاة ؟
فقالوا : تطلق ، وانما منعها من الصلاة الحيض ، ولو صلت وهي حائض لم تبر .

❖ **مسألة :** أبو محمد :

من قال لزوجته : أنت على حرام ان أكلت من عند فلان شيئاً ، يعني به طعاماً ، وقد أكلت لقمة لقمة وأخذ بعض الطعام منها ، ولم تجد مضغها ، وألقته في غيرها ؟

فالأكل : لا يكون أكلاً الا بعد ازدراد الطعام في الحلق ، وأما الطعام باللقم قد يوجد ولا يكون به أكلاً ، فان حنث فعليه كفارة يمين مرسل .

❖ **مسألة :** وأما الذى حلف بطلاق زوجته ان لم تأكل هذا الجراب ؟

فليس عليها أن تأكل الخصف ولا العجم ، وانما تأكل من ذلك ما يأكله مثلها من الناس في العرف بينهم ، وأما ان كان خرج منه عسل بعد اليمين ولم تأكله ، فذلك مما يلزم في اليمين أكله .

وان لم تأكل ذلك لم يبر ، وأما ان كان خرج قبل اليمين فلا شيء عليه ، والله أعلم .

❖ **مسألة :** وان قال : أنت طالق ان سقيت دابة فلان أو أطعمتها ،
فأنت بماء فوضعت ، فشربت منه تلك الدابة ، أو وضعت طعاما فأكلته ،
وهي لا تريد ذلك ؟

خفت أن يقع الطلاق ، وان أمرت من سقاها أو أطعما وقع الطلاق بها •
انقضى الذي من كتاب المصنف •

❖ **مسألة :** ابن عبيدان :
وفي رجل حلف بطلاق زوجته أنه لا يشرب التتن ، ثم دقه وأكله يحنث
وتطلق زوجته أم لا ؟

قال : اذا حلف الرجل عن شرب شيء وأكله ، أو أكل شيئاً وشربه في
ذلك اختلاف ، قول يحنث ، والله أعلم •

❖ **مسألة :** ومنه : في رجل حلف بالطلاق أنه لا يشرب التتن ،
ثم انه حشا خرسه من ورق التتن ، ثم قال له رجل زوجتك قد طلقت ،
اشرب التتن وردا ، فشرب التتن وردا ، أتكون هذه تطليقتين أم واحدة ؟
قال : ان كان معناه في شرب التتن شرب دخانه لم يلزمه على هذه
الصفة الا تطليقة واحدة ، لأن حشو خرسه ليس بشرب دخانه ،
والله أعلم •

— ٣٠٢ —

* مسألة : الشيخ محمد بن عمر بن مداد •

ومن حلف بالطلاق انه لا يشرب الخمر ، ولا القهوة ، ففعل احداهن ،
هل يحنث ؟

قال : قول : يحنث ، لأن كل واحدة منهن يمين ، وقول : لا يحنث ،
والله أعلم •

مسألة : من كتاب المصنف :

ومن حلف بالطلاق لا يأكل هذا اليوم طعاماً ، فأكل فأكهة من الرطب
والعنب وأشباه ذلك ؟

فقد اختلفوا في طلاقها ، فقيل : كل ما طعم الانسان فهو طعام
وعليه الحنث •

* مسألة : وان حلف بطلاقها ان أكلت اليوم طعاماً ، فأكلت نبقاً
أو قرعاً أو باذنجاناً ، أو لبناً غليظاً أو غير غليظ ؟

قال أبو عبد الله : فأما اللبن اذا أكلته غليظاً أو غير غليظ ، فانها تطلق •
وأما القرع والباذنجان فلا تطلق بأكلهما لأنهما من البقول ، وان أكلت
النبق طلقت •

قال غيره : فان أكلت الخل فلا أعلم أنها تطلق •

* **مسألة :** فان حلف بالطلاق لا يأكل في هذا اليوم طعاماً ، فأكل فأكهة مثل الرطب والعنب وأشباهه ؟

فأما الرطب فهو فاكهة وطعام ، وأما العنب وأشباهه فقد اختلفوا في طلاقها ، فقيل : كل ما طعم الانسان فهو طعام وعليه الحنث •

* **مسألة :** فان حلف بطلاقها لا يكلم فلاناً فقالت لغيره ان زوجي حلف بطلاقي ان كلمت فلاناً ، وفلان حاضر يسمع قولها هذا فأرادت به أن يسمع ؟

قال أبو عبد الله : لا تطلق •

قال : وكان غزوان بن عبد الواحد حلف بأيمان شديدة ألا يكلم والدته ، سأل موسى بن علي عن ذلك ؟

فأمره أن يدخل اليها ويكلم أخته قدامها وهي تسمع ما يريد ، ولم ير عليه موسى حنثاً بذلك اذا كلم أخته يريد أن تسمع والدته ؟

قال غيره : وان قال الأخته قولي لوالدتي كذا وكذا ووالدته تسمع كلامه ، فلم تقل أخته ذلك لها ؟

فانه يحنث اذا كانت والدته تسمع ذلك الكلام •

ومنه : واذا قالت المحلوف بطلاقها لا تكلم فلاناً لرجل قل لفلان ان

— ٣٠٤ —

زوجي حلف بطلاقي ان كلمت فلانا ، وفلان يسمع هذا الكلام منها ، فلم
يقول له ذلك الرجل شيئاً مما قالت له ؟

فانها تطلق اذا كان فلان قد سمع كلامها هذا للرجل .

ولكن لو قالت له : قل لفلان ان زوجي حلف بطلاقي ان كلمته ولم
يحضر فلان قولها هذا ولا سمعه ؟

فان لم يقل الرسول شيئاً من هذا لم تطلق ، وان قال شيئاً منه
طلقت ، والله أعلم .

✽ **مسألة :** فان حلف بطلاقها ان كلمت فلانة ، فسألت فلانة عن
شاة لها فقالت هي لصبي : قل لها ان ثباتها في الزرب ، فقال لها ذلك ، ولم
يقول قالت لي فلانة ؟

عن عزان : فالطلاق واقع لأنها انما أراد كلام المرأة ، فأما اذا قال :
انه انما تكلم عن نفسه فلا طلاق ولا بأس .

✽ **مسألة :** وفي موضع : ان قال : ان كلمت فلانا فأنت طالق ،
فأرسلت اليه رسولا أن قل له لا يكلمني ، فان زوجي جعل طلاقى ان
كلمته ، فمضى الرسول فقال له ذلك عنها ؟

فقد طلقت الا أن يكون نوى ان كلمته مفاوهة ، فان نوى ذلك وصدقته ،

— ٣٠٥ —

وكان عند المسلمين صادقاً ، فله نيته ولا بأس عليه ، وان لم تصدقه ، وأخذته بلفظه طلقت وأخذت صداقها •

✽ مسألة : وان قال : امرأته طالق ان كلم فلانا ، فكتب اليه ؟
فالكتاب كلام •

✽ مسألة : أبو سعيد :

فيمين قال لزوجته : أنت طالق ان كلمت زيدا ، فجاء زيد يطلب أخاه ، فقالت المرأة لصبي صغير : قل لزيد ان أخاه في الدار ، فقال الصبي :
زيد في الدار ؟

فقيل : انها اذا أمرت من يكلم زيدا وقع الحنث ، وقول : حتى تقول له هي : قل لزيد ان حفصة تقول لك ، أو قالت لي أن أقول لك ان أخاك في الدار فاذا قالت ، وقال ذلك ، خفت أن يقع الحنث •

وأما الاجماع على هذا أنه كلام منها لزيد فلا يبين لي ذلك •

✽ مسألة : وفي موضع من الضياء :

ان أرسلت اليه رسولا أن قل له لا يكلمني فان زوجي قد جعل طلاقى
ان كلمته ، فمضى الرسول فقال له عنها وأبلغها الرسالة ؟

(م ٢٠ — الخزائن ج ٨)

فقد طلقت الا أن يكون نوى ان كلمته.مفاوهة ، فان نوى ذلك وصدقته
 وكان عند المسلمين صادقاً ، فله نيته ، وان لم تصدقه وأخذ بلفظه طلقت •
 انقضى الذى من كتاب المصنف •

* مسألة : ومن غيره ، ومن حلف بطلاق زوجته ان كلمت انسانا
 أو زيدا أو رجلا ، فكلمت زيدا ؟
 طلقت ثلاثا ، والله أعلم •

* مسألة : ومن كتاب المصنف :

اختلف فيمن كتب طلاق امرأته في الأرض أو غيرها :

فقيل ذلك طلاق ولو محاه اذا عرف ما كتب ، وقال بعض : اذا قرأه
 طلقت ، وعن أبى المؤثر أنه يوجب في هذا طلاقاً •

وفى الجامع : قال أبو البوارى ، عن أبى المؤثر : لا تطلق اذا كتبه ،
 واحتجوا بقوله تعالى : (قال : آيتك ألا تكلم الناس) ثم قال عز وجل :
 (فأوحى إليهم) قال : كتب إليهم فهذا لم يروه طلاقاً حتى يتكلم بلسانه •

قال محمد بن محبوب : من كتب طلاق امرأته ، ولم يتحرك بلسانه ،
 ولا نوى طلاقاً ، طلقت حين كتب ، وذلك اذا كتب امرأته طالق •

قال أبو الوضاح : اذا قرأ طلق ، ورواه عن أبي عثمان • قال أبو عبد الله : لقول الأكثر انها تطلق اذا كتب ، وقيل اذا كتب : أما بعد فأنت طالق ، طلق وفيه اختلاف كثير •

✽ **مسألة :** فان قال لقوم : قولوا لفلانة انها طالق يريد به زوجته ؟

أنه يختلف فيه فقيل : انه اقرار ويقع به الطلاق من حينه ، وقول : انه مثل الرسالة ولا يقع طلاق حتى يقول لها ، فان بلغها الخبر من غير القوم الذين قال لهم ، فاذا كانت الرسالة انما ليطلقها الذي أرسله ، فلا تطلق الا بطلاقهم •

وان كان انما هو خبر أخبرهم أنه قد طلقها ليخبروها فقد وقع الطلاق ، ومن أخبرها منهم أو من غيرهم سواء •

✽ **مسألة :** فان حلف بطلاقها ان كلم فلانا فكتب اليه قبله وقرأه ، أو قرى عليه وسمعه ، طلق ، وان لم يقرؤه أو يسمعه فلا بأس •

✽ **مسألة :** فان حلف بطلاقها ان أعطت فلانا من بيته شيئاً فجاءتها امرأة عن رسالة تطلب الميزان فأعطتها له ، وقال هو : لم أرسلها ، وقال الرسول : بلى ، فان كانت انما أعطت للرسالة من المحلوف عنه ، فقد طلق ، لأنها قد أعطته من بيته •

والقول قول الرسول مع فعل المرأة بالاعتماد به لذلك ، ولعل فيها
 قولاً آخر ، الا أنا بهذا فأخذ *

✽ مسألة : أبو سعيد :

أظن فيمن قال : أنت طالق ان اعتدتى بذكرى غلانة ، هل يكون الذكر
 بالقلب ذكراً لها ، ويقع الطلاق ؟

فنعم الذكر بالقلب معى ذكر ويقع الطلاق لقوله تعالى : (وادّكر بعد
 أمة) وذكر القلب ذكر لازم ثابت *

وأما قوله : انى نويت بلسانها ، فان صدقته ، أو كان ثقة وسعها
 المقام معه ، وقد يخرج على بعض القول قوله فى ذلك اذا أراد ذكر اللسان
 دون القلب ، وقيل : لا يبرىء ، والله أعلم *

فان قال : ان عدتى تسألينى بوجه الله فأنت طالق ، فقالت
 أسألك بالله ؟

قال : قد سألته ووقع الطلاق *

قال : فان لعنها وقال : ان رددت على هذه اللعنة فأنت طالق ، فلم
 ترد عليه فى الوقت ، ولعنته بعد أيام ؟

فلا تطلق حتى ترد عليه وتقول : قد رددت عليك لعنتك ، أو اللعنة التى
 لعنتنى عليك ، والله أعلم *

— ٣٠٩ —

✽ **مسألة :** وان قال : ان ابتدأتك بكلام فأنت طالق ثلاثا ، وقالت
هى : ان ابتدأتك بكلام فكل مملوك لها حر ؟

فلها أن يكلمها ولا يحنث أحدهما ، لأنه لما حلف ابتدأته هى بالكلام
حين لا تبدئه ، فخرج هو من يمينه ، فإذا كلمها بعد يمينها فقد ابتدأها
ولا حنث عليهما •

✽ **مسألة :** واذا قال لزوجته : ان بت هذه الليلة فى هذا فأنت طالق ،
فباتت حتى كانت فى بعض الليل وخرجت ؟

فلا طلاق الا أن تبيت الليلة كلها فى البيت •

وان قال : ان نمت هذه الليلة ، فان نامت بعض الليل ، فأنا أخاف
أن يقع الطلاق وينظر غيرها •

وان قال : ان بت فى هذا البيت ولم يقل هذه الليلة •

فقليل : ان نامت فيه أكثر من نصف الليل فهو مبيت وتطلق •

✽ **مسألة :** وفى الضياء :

ان قال : ان بت فى هذا المنزل فأنت طالق ، فباتت الى نصف الليل ،
أقل أو أكثر ، ثم خرجت أو دخلت المنزل بعد النصف أقل أو
أكثر حتى أصبحت ؟

— ٣١٠ —

• طلقت

فان قال : ان بت في هذا المنزل الليلة ، فحتى يكون في المنزل مذ تغرب الشمس حتى يطلع الفجر ؟

• لم يحنث

فان خرجت في ليلتها تلك من المنزل ثم رجعت ؟

• فلا طلاق عليه

✽ مسألة : فان قال لها : أنت طالق ان لم تنامي معي ، فنامت في

البيت ولم تضاجعه ؟

فما لم تكن له نية فلا طلاق اذا نامت قبل أربعة أشهر ، وان لم تنم معه حيث ينام الا أن يكون نوى أن تنام في البيت •

✽ مسألة : قال أبو زياد :

من قال لامرأته أنت طالق ان دخلت دار فلان ، فأدخلت رجلها ، أو رجلها أو رأسها هل تطلق ؟

قال أبو هاشم : اذا أدخلت يدها لم نرها تطلق • قال أزهري بن علي : لو كان الى ثم أدخلت أصبعها طلقت ، وحد اليد الرسغ اذا أدخلت يدها الى الرسغين ، طلقت ، وحد الرجل حتى يجاوز الكعب بالأثر كلها •

— ٣١١ —

✽ مسألة : وان حلف بطلاقها ليخرجن الى البصرة ، فخرج حتى كان في بعض الطريق فمرض فرجع ، أو كسرت السفينة فرجع ؟

فقد خرج ولا نرى طلاقاً ، وفيه الايلاء •

فان قال : ان ذهبت الى أختك فأنت طالق فذهبت ورجعت قبل أن تصل ؟

طلقت اذا ذهبت تريدها ، ولو خطت خطوة •

وفي موضع قال الشيخ أبو الوليد ومسبح : قد طلقت اذا ذهبت ، قال أزهري : حتى تصل •

✽ مسألة : محمد بن محبوب :

ان قال لها : ان دخلت منزل فلان فأنت طالق ؟

فاذا أدخلت يديها ، أو رجليها ، أو رأسها وقع الطلاق ، وكذلك العتاق ، وان أدخلت احدى يديها لم تكن داخلة ، ولا يقع طلاق ولا عتاق ، وقول : اذا دخل شيء من يديها أو أكثر فهو دخول ويقع الطلاق والعتاق ، وبالأول نأخذ ، وما أحسن التثنية من الشبهة •

وقول : حتى تدخل بدنها كله ، أو الأكثر ، ثم تطلق حينئذ ، فان دخلت

تحت سقف باب الدار ؟

— ٣١٢ —

قال أبو عبد الله : ما لم تجاوز رز الباب فلم تدخله ، فإن جاوزته فهي داخلة ويقع الطلاق ♦

* مسألة : فإن حلف بالطلاق على زوجته : ان دخلت بيت فلان ؟

فإن كان على البيت حجرة فهي البيت ، وإن لم تكن حجرة ، وكان عريش قدام البيت محوطا فهو من البيت ، وإن كان العريش غير محاط وهو خارج فليس هو من البيت حتى يدخل من ذلك البيت شيئاً يشتريها فعند ذلك يقع الطلاق ♦

وكذلك ان حلف عليها لا تخرج من البيت ؟

فعلى هذه الصفة يكون حكم الخروج : ان كان قدام البيت عريش محاط فخرجت اليه فهو من البيت ، وإن لم يكن محاطا فقد خرجت من البيت ، وكذلك ان كان على البيت حجرة ، فخرجت في الحجرة فهو من البيت ولا حنث حتى تخرج من ستر البيت ♦

وكذلك لو طلعت فوق البيت من داخل ستر البيت لم يكن ذلك خروجاً ، وقول : فوق البيت ليس من البيت ووجدت فيه الحنث ♦

* مسألة : في رجل حلف بالطلاق لا يدخل لفلان بيتاً ، والبيت

عنده بالقعدة ؟

فقال : قد حنث ، لأن البيت حكمه له في أيام القعدة ♦

— ٣١٣ —

✽ **مسألة :** فان قال : أنت طالق ان لم تمرى الى بلد فلانة ، ثم
مرت الى أن وصلت الى بعض الطريق ، ثم رجعت ؟

فانها لا تطلق ، لأنها قد مرت •

فان حلف بطلاقها لا تصل فلانا ، فخرجت اليه ، ثم رجعت قبل أن
تصل ؟

انها لا تطلق ، فان وصلت فلم تجده فلم أرها وصلت اليه وتراه ،
فان وصلت اليه رآته فقد وقع الطلاق ولو لم تمسه •

وان ارسلت اليه سلاما أو هدية ، فقد وصلت الا أن يريد الصلة بالقدم
دون جميع الصلات ، فلا تطلق حتى تصل بالقدم •

✽ **مسألة :** وقالوا فيمن حلف بالطلاق ان لم تخرج الى موضع
كذا أنه اذا خرج فقد بر في يمينه ، ولو رجع قبل أن يصل ذلك الموضع •

قال أبو محمد : ان حلف بطلاقها لا يخرج الى فلانة ، فخرج الى بعض
الطريق ، ثم رجع طلقت ، لأنه قد خرج •

انقضى الذى من كتاب المصنف :

✽ **مسألة :** الصبحى :

وفيمن قال لزوجته ان خرجت من البيت الا باذننى فأنت طالق ، ثم

— ٣١٤ —

قال لها سيري غارعى الغنم ، فخرجت من البيت لترعى الغنم ، ثم صارت من بعد ذلك تخرج وتدخل ، هل يلحقها طلاق على هذا ، أم هذا اذن ولا يلزمها طلاق ؟

قال : قول : قد بر بالاذن الواحد ، وقول : لكل خروج اذن ، وقول :
الاذن العام يجزى ، والله أعلم •

* مسألة : وأما في قوله : هي طالق ان خرجت الا باذنه ، فإذا اذن لها مرة وقال : قد أذنت لك في الخروج ؟

فهو اذن لكل ما يستقبل ، وليس عليها أن تستأذنه كلما أرادت أن تخرج ، والله أعلم •

* مسألة : الشيخ محمد بن عبد الله بن مدام :

ان هذا — لعله — والطلاق يتصرف على وجوه في اليمين وهي : ان دخلت بيت فلان بغير علمي ، وبغير أمري ، وبغير زادني ، وبغير رضائي ، فدخلوها ، وهو يراها فلا طلاق عليه ، ودخلوها وهو يراها من غير أمره ، طلاق واقع عليه حتى يأمرها •

ودخلوها وهو يراها من غير اذنه ، فالطلاق يقع عليه حتى يأذن لها ، ودخلوها برضاه ، ولو رضي لها نفسه فلا طلاق عليه ، والله أعلم •

— ٣١٥ —

❖ مسألة : وعن الشيخ أبي نهبان :

وفيمن قال لزوجته أنت طالق ان خرجتني من بيتي بلا لحاف ، أو أرضعتي ولدك قدام رجل ، ثم رجع فرضى لها ففعلتهما أو أحدهما بعد الرضا ، هل تطلق ؟

قال : نعم ويقع عليها بكل واحد منهما على انفراده مرة ، وبهما مرتان ان كانت ممن يلحقها الأخرى بعد أن تمضى الأولى ، لأن رجوعه غير مبطل له ، ورضاه في هذا ليس بشيء .

وسواء أرضعت ولدها قدامه أو غيره على هذا من لفظه ، الا أن تكون له نية فيمن دونه ، فهو الى نيته في غير الحكم ، ويمتنى ادعاه أنه نواه خرج من قول المسلمين في جواز تصديقها له الاختلاف في موضع ما يكون هو ممن يطمئن الى صدق ما يقوله فيه .

قلت له : فان كان غير مأمون ، الا أنها لم تشك في صدقه في هذا أيجوز لها أم لا ؟

قال : غفى أكثر القول أنه لا يجوز لها ذلك ، وقيل بجوازه اذا اطمأن قلبها الى صدقه فلم تشك فيه .

قلت له : فان كان قال مع ذلك ، الا ان أرضى لك ، وفعلتهما بعد أن رضى لها ؟

— ٣١٦ —

قال : فهى امرأته لأنها لا تطلق بهما ولا بأحدهما على ذلك •

قلت له : فان قال لها أنت طالق ثلاثا ان فعلت كذا ، ثم فعلته ،
أتطلق كذلك ؟

قال : هكذا قيل •

قلت له : فان قال هى طالق بالثلاث الى آخر المسألة التى هى الأولى
من هذه ؟

قال : فهى مثلها والجواب فيهما واحد •

قلت له : ويكون القول من بعد قولها أنها فعلت ذلك •

قال : نعم فى قول بعض المسلمين ، منهم من يقول فيها يمكن أن يطلع
عليه غيرها أنها لا تصدقه فيه حتى يصح لها ذلك ، ومنهم من يقول : انها
لا تصدق على حال حتى يصح لها ذلك •

✽ مسألة : ابن عبيدان :

وفى رجل حلف بطلاق زوجته ان دخلت أختها فى بيته ، فوقف أختها
على الباب وأدخلت يدها أو رأسها ، لتعطيها حاجة من بيت الزوج ، هل
يحنث ؟

قال : وقل حتى تدخل كلها ، وقول : اذا أدخلت رأسها فقد دخلت ،

— ٣١٧ —

وكذلك ان ادخلت يداً ورجلا واحدة ، فليست بداخلة ، وقول : اذا دخل منها شيء فقد دخلت ، ويحنت ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** ومن جواب الشيخ أبي نبهان :

وفيمن حلف بطلاق زوجته أنه ما يساكن والده في هذا البيت ، وأبوه ساكن به ؟

فان دخل عليه ، فجامع أو أكل أو نام فنفس فيه ، طلقت امرأته ، لا قد ساكنه ، فحنت على رأي ، وقيل : لا تطلق حتى ينتقل اليه ، والنية أن يسكن معه فيه ، وان تعكس ما بينهما في الدخول والسكن ، فعلى هذا في حنته يكون •

✽ **مسألة :** لغيره : من حلف بالطلاق أنه ما يجاوز فلاناً ، فحد الجوار فيه اختلاف ، واذا ابتعد الحالف عن بيت المحلوف عنه أربعين بيتاً فصاعداً فقد بر في يمينه ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** ابن عبيدان :

في رجل حلف بطلاق زوجته ان دخلت عليها فلانة ، ثم دخلت فلانة على أم زوجته أو على أختها أو غيرها من الجيران ، وكانت زوجة الرجل هناك ، أيلحق الزوجة طلاق أم لا ؟

قال : فيما عندي أنه يحسن في مثل هذا الاختلاف قول : ان الزوجة تطلق ، لأن الدخول قد وقع ، وقول : لا تطلق ، لأن القصد بالدخول الى غيرها ، والله أعلم •

✽ مسألة : ومنه : واذا قال الرجل لزوجته : ان دخلت دار فلان فأنت طالق ، لم تطلق حتى تدخل •

وان قال لها : ان دخلت دار فلان بفتح الألف من أن — فإنها تطلق من حينها ، لأنه فعل ماض •

قال المؤلف : معنى أن تفتح الألف أن لقول الله تعالى : (عبس وتولى • أن جاءه الأعمى) معناه اذا جاءه الأعمى ، والله أعلم •

✽ مسألة : ومنه : ومن حلف لا يدخل هذه القرية وفي تلك القرية امرأة ، فلم يدخلها حتى مضت أربعة أشهر ؟

ان امرأته تبين بالايلاء ، وقول لا تبين بالايلاء ، لأنه يحل لها وطئها في غير ذلك البلد •

✽ مسألة : من كتاب المصنف :

وعن أبي عبد الله : فيمن حلف لا يلبس من غزل امرأته ثوباً ، فلبس ثوباً فيه من غزلها ؟

فقال : اذا كان فيه من الغزل بقدر ثوب حنث ، وفي موضع آخر عنه :
لا يحنث حتى يلبس ثوباً من غزلها كما حلف فهذا أحب الى ♦

❖ **مسألة :** وان حلف بطلاقها لا يلبس من غزلها يعنى نفسه فيما
يبتأنف ، وكانت قد غزلت له ثياباً من قبل نيته ، فله أن يلبسها ولا حنث
عليه ♦

❖ **مسألة :** ولا يطلق الرجل امرأته وهي حائض ، فان فعل جاز
طلاقه وعصى ربه ، وقد سئل ابن عمر : هل وقعت التطليقة التي كنت
أوقعتها على امرأتك وهي حائض ؟

فقال : نعم ، وان كنت أسأت واستحقت ♦

❖ **مسألة :** ومن طلق زوجته وهي حائض ، فليست تلك الحيضة من
قرئها ، والله أعلم ♦

❖ **مسألة :** وقال بعض أصحاب الظاهر : اذا قال اذا حضت فأنت
طالق ، وقع بها الطلاق في ابتداء الحيض لوجود الصفة ♦

وان قال : ان حضت حيضة فأنت طالق ؟

لم تطلق حتى ينقضى حيضها ♦

أظن عن أصحاب أبي حنيفة : ان قال اذا حضت فأنت طالق ؟

— ٣٢٠ —

كان ذلك على حيضة ، لأن الحيضة اسم لها بكمالها يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم : « لا توطأ حامل حتى تضع ، ولا حامل حتى تستبرأ بحیضة » وعقل من ذلك حيضة كاملة •

ولو أنه أراد تعلق الطلاق بوجود الحيض لم يكن لقوله : اذا حضت حيضة معنى ، فلما عقله بحيضة دل على ما ذكرنا •

وقالوا : اذا قال لامرأته : اذا حضت فأنت طالق ، فقالت قد حضت ، صدقت وطلقت بعد أن يستمر لها مقدار أقل الحيض ، لأن الحيض معنا الا من جهتها ، فحصل قولها فيه كالشبهة بدليل قوله تعالى : ﴿ لا يكتمن ما خلق الله في أرحامهن ﴾ ولأنها لو قالت لزوجها : هي جائض وجب عليها قبول قولها فيه •

ولو قال : اذا حضت فأنت طالق وامرأة أخرى لى ، وعبدى غلان حر ؟ لم يقبل قولها وحدها ، لأنها مخيرة في حق نفسها ، شاهدة في حق غيرها ، ولا تقبل شهادتها وحدها في ايقاع الطلاق ، وخبرها مقبول فيما يخصها وهو طلاقها ، وما تعلق بها في أحكامها •

في جامع ابن جعفر : اذا قال لها : اذا حضت فأنت طالق وغلانة معك ، فقالت : قد حضت ؟

فانه ينبغي في القياس أن يقع عليهما جميعاً ، وقد قال بعضهم : يصدقها على نفسها ، ولا يصدقها على صاحبتهما •

قال أبو الحواري : يقع عليها وعلى صاحبتهما الطلاق ، لأن هذا لا يمكن فيه البينة ، وقال : هكذا حفظنا •

وفي الأثر فيمن له أربع نسوة فقتل لاثنتين : إذا حضمتا فأنتما طالقتان ، وهاتان شريكتان لكما ، فحضن جميعاً ؟

فانه تطلق اللتان حلف بطلاقهما إذا حاضتا ، كل واحدة منهما بتطليقة ، وتبين اللتان قال : هاتان شريكتان لكما كل واحدة اثنتين ، وفي موضع : فحضن جميعاً •

قال ابن محبوب : بانث كل واحدة منهن باثنتين ، ولعل فيها نقصاناً • وفي الجامع : إذا قال : أنت طالق ان حضت حيضتين ؟

فهو كما قال : إذا حاضت أخرى فهي طالق ، ولا يحتسب بها من العدة ، وإذا حاضت أخرى بانث بأخرى ويحسب بهما العدة ، وإذا حاضت أخرى بانث ، وليس عليها من الطلاق الا اثنتان لأنها بانث منه حين حاضت الأولى من آخر حيضها الذي احتسب به •

قال أبو الحواري : وهذا إذا قال : كلما حضت حيضتين فأنت طالق ،

وأما إن قال : إن حضت حيضتين فأنت طالق ، فإذا حاضت حيضتين طلقت ،
وليس يعود يقع عليها الطلاق بعد المرة الأولى •

✽ مسألة : اختلف الناس في طلاق الحامل ؟

فقول : تطلق عند الأهلة ، وقول : يكره أن تطلق وهي حامل ، روى
ذلك عن الحسن ، قال الأوزاعي : تطلق إذا استبان حكمها كراهية أن تطول
عليها العدة ، وأكثر القول : يطلقها متى شاء •

ومن طلق امرأته وهي في الحمل ، ووضع انتقضت عدتها ، إن شاء
وجع قبل أن تضع •

وإن مات وهي في ميلادها ، وقد خرج ولدها كله الا قدمه ، فإنها ترثه ،
وعليها عدة المتوفى عنها زوجها ، وترثه ما لم يستتم خروجه كله ، وعليها
العدة ، وقول لا ترثه •

وإن قال لها : إن حملت فأنت طالق ثلاثا ؟

فإنه يطؤها مرة ، ثم يدعها حتى تحيض ثلاث حيض ، ثم يطؤها مرة ،
وعلى هذا ما دامت عنده ، فإن ولدت لأقل من ستة أشهر منذ قال هذا
القول ، لم يقع به ، لأن الحمل قد كان قبل الحلف ، وإن جاءت به لستة
أشهر أو أكثر وقع الطلاق ، لأن الولد إنما حملت به بعد اليمين ، ثم انتقضت
به العدة •

*** مسألة :** وان قال : ان لم تكونى حاملا فأنت طالق ؟

فانه يراعيه الى ستة أشهر ، فان جاءت بولد فقد بر ولا حنث عليه ،
وان لم تأت بولد لستة أشهر ، وقع الطلاق ، وعلى هذا أن يمكك عن وطئها
حتى تمضى الستة الأشهر ، فان لم يتبين بها حمل جاز له أن يطأها •

ويوجد في موضع آخر في هذه المسألة : ان جاءت بولد لستة
أشهر ، أو أقل ، فقد طلقت ، وان جاء بولد لأكثر من ستة أشهر لم تطلق ،
والجواب الأول هو الصحيح •

فان قال : اذا وضعت حملك فأنت طالق ، وكان في بطنها ولدان ،
فوضعت أحدهما ؟

لم تطلق حتى تضع الآخر ، وان كان في بطنها ثلاثة أولاد فوضعت
الأول طلقت ، فاذا وضعت الثانى طلقت ثانية ، فاذا وضعت الثالث خرجت
من العدة •

وان كان في بطنها أربعة ، طلقت ثلاثا عند وضع كل ولد تطليقة ،
وخرجت من العدة عند وضع الرابع •

قال المصنف : وذلك لأنها ما دام فيها حمل ، وهى في العدة والطلاق
يلحقها في العدة ، وفي آخر ولد تنقضى العدة فلا يلحقها طلاق ،
والله أعلم •

انقضى الذى من كتاب المصنف •

✽ مسألة : الفقيه مهنا بن خلفان البوسعيدى :

وما سألت عنه من أيمان السلطان ، وجبره الحالف بها ، فيما عندى ، وأرجو أنه اذا حلف الحالف من قبل السلطان بشيء من الأيمان جبراً عن فعل ما لا يجوز فعله ، فمهما فعل ذلك خفت عليه الحنث ، لأنه واجب عليه ، لم يحلف ألا يفعله حلفه السلطان أم لا •

وأما ان حلفه عن ما يكون فعله جائزاً له غير محجور عليه ، وخاف ان لم يحلف الهلاك من قبله ، أو الأذى والضرر فى بدنه ، بأنواع العقوبات المؤذية ، فله أن يتوسع بالتقية ، ويحلف له اليمين التى أرادها منه ، ولا تلحقه حنث فى ذلك ان كان قد فعل فيما مضى ما حلف أنه غير فاعله •

أو يفعل فيما يستقبل ما حلف عن فعله اذا كان فعل ذلك جائزاً له أو واجباً عليه ، ولا تضره تلك اليمين التى حلفه بها السلطان اضطراراً لا اختياراً ، كانت تلك اليمين بالطلاق أو غيره خصوصاً اذا لم يتعد فيها بالزيادة على ما أرى منه •

وأما استعمال التقية فى مواضعها وجوازها فهى على وجوه ، فوجه منها واجب استعماله فيه ، وذلك التقية على الدين ، ووجه بجواز استعمالها فيه على التخيير لا على الوجوب ، وذلك التقية على النفس مع خوف هلاكها فيما دونه من خشية أنواع الأذى •

ووجه ثالث : وهو التقية على المثال فمختلف في جواز استعمالها في حد
الوجوه التي ذكرناها ، فهو مقيد جوازها بالقول دون الفعل ، لأن فعل
المحجور لا أعلم جواز استعمال التقية في ركوبه على حال الا في أشياء
مخصوصة قد وردت به الرخصة عن بعض المسلمين في استعمال التقية
فيها عند الاضطرار ، مع خوف الهلاك اذ لم يستعملها المجتلي بها ، ولها
شرح يطول فيقول وليس هذا موضعه ، والله أعلم .

انتهى الجزء الثامن بحمد الله

وفضله ويليه إن شاء الله تعالى

الجزء التاسع وأوله .

(الباب الحادى عشر فى البرآن والخلق

والخيار والإيلاء والظهار ...)

الفهرس

الصفحة

٥

بقية الباب الثامن

الباب التاسع :

جماع في ذكر الطلاق ودقائقه وفي اليمين بالطلاق ومن أراد
من رجل طلاق امرأته وفي رهن الطلاق وبيعه وهبته وجعله في يد
الزوجة وفي الوكالة في الطلاق وشرطه عند النكاح وفي الاستثناء
والمشيئة والرضا والسكران والإلريض والعبد والمجنون والأعجم
والمشرك والمكره والجبلة وغير ذلك ٩٥

الباب العاشر :

جامع أيضا في الطلاق بين الزوجات ومن حلف بالطلاق وفي
طلاق الحاكم والطلاق بالفعل وفي النية والمعنى والتسمية
وفي الطلاق بالطاعة والمعصية وغيرهما من الأشياء المباحة
وفي معان ثنتي ٢٤٢

رقم الايداع ٣١٢٩ لسنة ١٩٨٣

مطابع سجل العرب

